وثائق وتقارير بريطانية عن شرقي الأردن وفلسطين

الجزء الأول

"تقرير الحكومة البريطانية عن إدارة فلسطين في الفترة من تموز ١٩٢٠-كانون الأول ١٩٢١م"

نقله إلى العربية

الدكتور محمد عبد الكريم محافظه و سعيد الخواجه

قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية الجامعة الأردنية

الجامعة الهاشمية

الدكتور محمد عبدالكريم محافظه وسعيد الخــواجه

وثائــق وتقاريــر بريطانيــة عن شرقي الأردن وفلسطين

الجزء الأول

"تقرير الحكومة البريطانية عن إدارة فلسطين في الفترة من تموز ١٩٢٠-كانون الأول ١٩٢١م"

الطبعة الاولى

2000

الناشر

مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع

اربد - الاردن

تلفاكس ٧٢٧٠١٠٠ ص. ب. ١٢٨٤.

تصميم الغلاف: الفنان علي الحموري

رقم الايداع لدى دائرة المطبوعات والنشر: (٢٠٠٠/٤/٥١٧)

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (٢٠٠٠/١١/٣٠٩٨)

رقم التصنيف: ٩٥٦.٤

الواصفات: ١-تاريخ فلسطين/محمد محافظه (مترجم) //سعيد الخــواجه (مترجم)

بيانات النشر: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع

المحتويات

الصفحة

المقدمة

يصف هذا التقرير -ببعض التفصيل- عمل دوائر عدة في الإدارة المدنية لفلسطين خلال فترة «البداية» منذ الأول من تموز ١٩٢٠م، حتى ٣١ كانون الأول ١٩٢١م، وذلك من خلال الأساس الذي وضعته الإدارة العسكرية السابقة التي أعقبها إنشاء نظام حكم كامل، كما تم توفير أساسيات الأمن العام للدولة، وإدارة المحاكم، والنظام المالي. كما قامت الحكومة بتنشيط مجالات الصحة والتعليم والزراعة والتجارة والاتصالات. واستجابت فلسطين مع كل ذلك، وأظهرت علامات للدخول في فترة الازدهار والتطور.

الشؤون المالية

لقد تم تأخير تكاليف الإدارة المدنية عن العوائد المحلية، واستمرت عملية تحصيل الضرائب العثمانية، ولكن تم إلغاء كثير من عناصرها. وأدخل تحسين على طريقة تحصيل ضريبة العشر. وألغيت الضريبة الباهضة التي كانت مفروضة على صيد الأسماك. وتم تخفيض ضرائب عدة بشكل كبير، وتحديداً تلك التي كانت مفروضة على الأبنية والمواشي. وألغيت ضريبة التبغ، ونتيجة لذلك انخفضت أسعار التبغ بالنسبة للمستهلك. وبدأت زراعة التبغ في فلسطين تنتشر بغرض الاستهلاك المحلي، وبدأت مصانع عدة للسجائر بالعمل في تصنيعه. وتدريجياً أخذ النظام المالي للبلديات في التحسن. وأخذ مبدأ سعر المبيت الذي أدخلته الإدارة العسكرية بالامتداد إلى جميع المدن. وألغي نظام رسم الدخول (الدخولية) وأدخلت بدلاً منه مصادر أخرى للبلديات.

الأمـــن العـــام :

تم تأسيس قوة من رجال الشرطة مكونة من (١,١٦٠ رجلاً) بإشراف الضباط البريطانيين، وبوجود مدرسة (كلية) التدريب، فقد تحسن مستوى هذه القوة، وإضافة لذلك، فقد شُكلت قوة محلية من الدرك، مكونة من السكان المحليين أيضاً، وتعمل تحت قيادة بريطانية، ويصل عدد هذه القوة إلى ما يقارب (٥٠٠ رجل)، وتنعقد الآمال عليها بأن تكون ذات فعالية جيدة. أما الحامية العسكرية فيتم تأمينها من خلال حكومة صاحب الجلالة، وبلغت تكلفتها قرابة (٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري) في العام ١٩٢١–١٩٢٢م، وقدرت بـ (١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري) في العام ١٩٢٢–١٩٢٣م، ويؤمل بتخفيض هذا الرقم في السنوات اللاحقة. لقد تم تحرير أهالي فلسطين من نظام الحكم العثماني.

العدل والقضاء :

تم تأسيس محاكم قضائية وعدلية، وسوف يبين التقرير تفصيلات إضافية في هذا المجال.

الصحة العامة :

لم تحظ أيٌّ دائرة حكومية بالعناية أكثر من الصحة، وظهر تحسن ملحوظ في الظروف الصحية والأحوال الصحية للسكان في المدن والقرى، وعقدت حملات شاملة لمكافحة مرض الملاريا والتهابات القصبة الهوائية (الرئتين). كذلك تم تحسين مصادر المياه حيثما أمكن، وتم القضاء على كثير من الأمراض والأوبئة التي كانت منتشرة.

التعليم :

يُظهر السكان من جميع الأجناس والأعراق رغبة صادقة في اكتساب فرص التعلم. وتقوم الحكومة بتنظيم برنامج من أربع سنوات لكي يشمل جميع المناطق بالمدارس الأساسية. ويقوم المجتمع المحلي بتوفير الأبنية، وتتولى الحكومة الإنفاق على صيانة المدارس وتجهيزها. وعليه، فقد تم افتتاح ٧٥ مدرسة جديدة سنة ١٩٢١م، وهناك تنافس ملحوظ للحصول على أولوية إقامة المدارس في المدن والقرى. كما تم افتتاح معاهد لتدريب المعلمين من الذكور والإناث. ويتم تقديم المعونات المالية بشكل معتدل للمدارس التطوعية.

الزراعـــــة :

تم إنشاء دائرة للزراعة والثروة السمكية، ومع قلة امكانياتها، إلاَّ أنها قامت بإنجاز عمل مفيد وناجح. ولكن قلة موازنة فلسطين لم يسمح لهذه الدائرة بالتطور إلى الدرجة التي تمكّنها من تغطية احتياجات فلسطين. وهي المتطلبات الزراعية الملحّة. ومن بين مجالات التقدم الزراعية إعمار وإصلاح الأراضي التي تركها النظام العثماني قاحلة وجرداء، وأُدخل نظام فعال في تسجيل الأراضي، وتم تأسيس محاكم الأراضي، لحلّ الغموض واللبس. وحدث خلاف على منطقة واسعة في الجزء الشمالي من وادي الأردن، أدت إلى حالة من القلق؛ إذ لم يعترف الأهالي بادعاء الحكومة العثمانية حول ملكية الأراضي. وتم التوصل إلى حل وسط، فتم منح المزارعين الحق في استعادة الملكية التي فقدوها قبل سنوات عدة على أساس التعويض، مع الأخذ بالحسبان أن هذه التسوية ترضي المزارعين والحكومة.

الاتصالات :

تم الاستيلاء على كامل سكة حديد فلسطين من قبل الإدارة، وتم تشغيلها دون أي خسائر مالية. وأنجزت أعمال بناء متعددة، وتم شراء عدد من قاطرات سكة الحديد. وشاركت دائرة الأشغال العامة في برنامج إنشاء الطرق والصيانة، وأصبحت الطرق الرئيسية بشكل عام في حالة جيدة. ولم يكن ذلك من الممكن لغاية ذلك الوقت، توسعت مرافق الميناء والتي بلا شك تترك فراغاً يجب تعبئته وذلك لاعتبارات مالية.

أما مكتب البريد، فهو يتحسن بشكل ملحوظ. وقد بُدىء بإدخال نظام الاتصال الهاتفي العام، وهو يتطور بسرعة.

متفرقات :

يقدم التقرير صورة مفصلة عن عمل المجلس الاستشاري وأنشطة بقية الدوائر في الإدارة– التجارة، والصناعة، الهجرة والسفر، العمل والآثار، وبحوث التنقيب نشطة في فلسطين، وقد تم افتتاح متحف وطني على مستوى صغير.

أما فيما يتعلق بإدارة الأوقاف الإسلامية القيّمة والمحاكم الإسلامية، فقد أُنيطت بالمجلس الإسلامي الأعلى، الذي يتم انتخابه من قبل السكان المسلمين بموجب شروط القانون الذي يشكله ممثلوهم وتوافق عليه الحكومة. وكُلف المجلس أيضاً بإدارة عوائد الأوقاف التي أقرتها الحكومة العثمانية قبل ثمانين عاماً مضت.

وتمشياً مع السياسة التي تبنتها حكومة صاحب الجلالة ومبدأ قوات التحالف لخدمة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم اتخاذ أي إجراء لإعاقة غير اليهود أو حرمانهم من حقوقهم الدينية، أعطيت اللغة العبرية وضعاً

رسمياً، وتستخدمها الإدارة حيثما يوجد عنصر يهودي، كما سُمح بهجرة أخرى إلى فلسطين (١٧,٠٠٠) مهاجر، كانت غالبيتهم من اليهود. ولا يوجد رقم دقيق لإحصاءات السكان لتلك الفترة. وبدأت مصالح صناعية عدة بالعمل عن طريق اليهود، كما قامت المنظمات اليهودية بشراء مساحات كبيرة من الأراضي، وتم تحذير المنظمات اليهودية من قبل موظفي الإدارة بأن لا يضغطوا على الملاكين لبيع أراضيهم، ولم تتدخل الدولة في هذه القضايا، وكانت عمليات بيع الأراضي وشرائها تعدّ حرية شخصية. وإضافة إلى المسائل التي دخلت حيز التنفيذ خلال الفترة الأولى للإدارة الجديدة، فقد تم إعداد الخطط والخطوات الأولية من أجل تحقيق التقدم في مجالات أخرى، بالقدر الذي تسمح به الإمكانيات المادية وغيرها.

ويؤمل أن تسجل التقارير المستقبلية تحقيق المعايير المطلوبة وإنجازها.

١- الشؤون المالية :

أ- عامـــــــة :

كانت الشؤون المالية لسنجق القدس إبان الحكم العثماني تدار مباشرة عن طريق وزارة المالية في اسطنبول، بينما تدار سناجق: نابلس وعكا من بيروت؛ عاصمة ولاية سوريا. وعند احتلال القوات المصرية لفلسطين، تم دمج كل من القدس ونابلس وعكا في وحدة مالية واحدة.

واستمرت الحكومة العثمانية في جمع الضرائب الإجبارية قبل دخول الحرب، باستثناء بعض الضرائب غير المجدية والتي إما أدخل تعديل عليها أو تم إلغاؤها.

واستمر موظفو الجباية بتحصيل الضرائب للحكومة العثمانية بموجب المرسوم

الصادر في شهر محرم من سنة ١٢٩٩هـ/١٨٦١م، وتعديلاته، وتُبين جميع الوصولات لغاية ٣١ آذار ١٩٢١م، مجموع الضرائب التي تم تحصيلها على أساس (٣٪) لكل كيلومتر. أما الضرائب على الواردات، فيتم تحصيلها من قبل حكومة فلسطين. وقد ضُمت هذه الوصولات منذ الأول من نيسان ١٩٢١م إلى العوائد العامة المتحصلة من فلسطين. ولم تحسب الصفقات المالية لحكومة شرقي الأردن ضمن حسابات فلسطين، وتم تسديد السلف المقدمة من فلسطين قبل الأول من نيسان ١٩٢١م، من قبل المنحة البريطانية، التي قدمت مساعدة إلى شرقي الأردن لسنتي ١٩٢١، ١٩٢٢م. وعقدت اتفاقية لإعادة تسديد رسوم الجمارك التي كانت مفروضة من قبل فلسطين على البضائع التي تدخل إلى شرقي الأردن اعتباراً من الأول من آذار ١٩٢٠م.

وعقدت الإدارة العسكرية اتفاقية مع البنك البريطاني المصري في ١٨ حزيران ١٩١٩م، لمنح قروض للمواطنين من أجل إجراء تحسينات زراعية. ويتم تأمين القروض عن طريق الأملاك غير المنقولة المرهونة للدولة، أو عن طريق المحاصيل. وضمنت الإدارة العسكرية القروض والفوائد، وتحصيل الأقساط ودفعها لدى البنك في الأوقات المحددة. واستمر هذا النظام من قبل الإدارة المدنية حتى تأسيس بنك القروض.

ب- العوائد (الدخل الإجمالي) :

يُبين الجدول التالي إجمالي العوائد خلال الفترة من ١ تموز، ١٩٢٠م، ولغاية ٣١ آذار، ١٩٢١م:

المــــــــــــادة	المبلغ بالجنيه المصري
١- الضرائـــــــــب.	٢٧٢,٦٠٠,٢٤٨
٢- الميناء، المرفأ، الرصيف البحري، الإنارة، وعوائد الحجر الصحـــــــي.	٥,٥٥١,٠٠٢
٣- التراخيص، العوائد الداخلية والخارجيـــــــة.	٣٣٦,٦٧٥,٨٠٧
٤- التسديدات، المدفعات لخدمات خاصة ورسوم المحاكم.	٦٥,٦٨٧,٣٨٤
٥- البريد، البرق، والهاتف.	٦٥,٩٦٤,٧٢٥
٦-سكة الحديـــــــد	٣١٨,٥٠٢,٥٩١
٧- الدائرة الزراعيـــــــة	٩٩٧,٤٦٩
٨- إيجارات أملاك الدولة	٣٨,٥٤٧,٦٨١
٩-متفرقـــــــات	٤,٠٠١,٠٤٠
المجموع	١,١٠٨,٥٢٧,٩٤٧ جنيه مصري

جـ- النفقـــــات :

يُبين الجدول التالي مجموع النفقات تحت بنود عدة خلال الفترة من ١ تموز ١٩٢٠، ولغاية ٣١ آذار ١٩٢١م:

المبلغ بالجنيه المصري	المـــــــــادة
٩.١٧٥.٥١٥	١- المعاشات (الرواتب)
١.٠٤١.٠٨١	٢- الحسابات العامة وتكاليف القروض
١٠٤.٩٠٦.٧٨١	٣- سعادة المندوب السامي ٤- السكرتير المدني ٥- إدارة المقاطعة
٧٠.٦٩٥.٠١٨	٦- السكرتير القانوني ٧- تسجيل الأراضي
٥.٩٥٨.٤٤٦	٨- دائرة المساحة
٢.٨٧٦.٧٧٥	٩- دائرة الأراضي وعمولة الأراضي
٣٦.١٤٦.٥٧٠	١٠- الخزينة ١١- السكرتير المالي ١٢- محاسب، مراقب دائرة المخازن
٥٥.٥٠٦.٩٩٨	١٣- دائرة الجمارك والدخل
١.٩٥٩.٨١١	١٤- دائرة التجارة والصناعة
١٠.٥١١.٩٣٨	١٥- الموانيء ودائرة الإنارة
١١٨.٢٣٩.٩١٩	١٦- دائرة الصحة العامة
٤٨.٨٢٧.٠٠٤	١٧- دائرة التعليم
٣٠.٢٧٠.٤٨٣	١٨- دائرة الزراعة والثروة السمكية
٢٠٥.١٣٨.١٤٩	١٩- الأمن العام والسجون
٥٣.٧٩٦.٣٦٩	٢٠- البريد، والبرق والهاتف
٣٠٥.٦٧٦.٩٨٦	٢١- سكة الحديد
٩.٣٥٠.٠١٠	٢٢- دائرة الهجرة والسفر
٤.٣٥٩.١٩٩	٢٣- دائرة الآثار
١٥٣.٦٦٠.١٢٦	٢٤- دائرة الأشغال العامة
١.٢٢٨.٠٩٧.١٧٨ جنيه مصري	المجموع

ويمتاز نظام الضرائب العثماني بميزة ليست موجودة في دول أخرى. ويتم جمع عدد من الضرائب المربحة من قبل إدارة الحسابات العامة، وتُظهر الإيصالات في حسابات الدولة ولكنها تكون محجوزة من قبل دائرة الحسابات. وتوضع أي موازنات (تسوية للحسابات) قد تظهر بعد المبالغ بسبب حاملي السندات، جانباً، وتوزع على قطاعات مختلفة بين الدولة ودائرة الحسابات. ويتم تقوية قوانين الضرائب من قبل المحاكم المتوسطة، والتي يرجع إليها موظفو الحسابات، وعليه، فهناك دائرتان (مؤسستان) لجمع العوائد وتعملان جنباً لجنب. ولم يتغير هذا النظام أثناء الانتداب، إذ يمارس مدير الدخل إشرافاً عاماً على المؤسسات المالية، والتي ترجع إلى المكاتب الرئيسية في اسطنبول من أجل تلقي الأوامر الإدارية. أما الإدارة الفلسطينية فقد قامت بإجراء تحسين في بعض الأحوال على أنظمة الضرائب، ومنها ضريبة الأسماك، التي كانت تجمعها دائرة الحسابات.

د- الضرائب العثمانية المتحصلة :

كانت الضرائب التالية تُجمع من قبل الحكومة العثمانية قبل احتلال فلسطين :

١- ضريبة الاموال غير المنقولة (ويركو) :

وهي تحصل عن جميع الأملاك، سواء أكانت مبنية أم لا، وتخضع لضريبة تختلف في قيمتها حسب طبيعة الملك من ٤ لكل مل إلى ١٠ لكل مل من قيمة رأس المال، حسب ما يقيّمه موظفو التخمين، وأدركت السلطات العثمانية أنها تتعرض للخسارة بشكل كبير سنوياً بسبب هذه التخمينات، وارتأت زيادة معدل الضريبة عن طريق رفعها. وعليه، ومع بداية الحرب، فرضت ضريبة قدرها (٥٦٪) في حالة

الأراضي، و (٥١٪) في حالة الأبنية (التقدم بطلب لإقامة بناء). وبقيت هذه الإضافات، إلاّ أن الزيادة في قيمة الأملاك منذ الحرب أدت إلى زيادة في قيمة الأملاك غير المنقولة مستقبلاً. وهذا ينطبق خاصة على أملاك البناء (الأبنية) في قرى القدس، ويافا، وحيفا، حيث ارتفعت القيمة السنوية للأبنية في بعض الحالات إلى (٣٠٠٪). أما الأملاك المنقولة أو القابلة للنقل، فقد أجري لها تقييم جديد وأدخل في السجلات.

وقامت الحكومة العثمانية في ١١ تموز ١٩١٠م (١٣٢٦هـ) بفرض قانون فرضت بموجبه ضريبة على المباني، ليس على قيمة رأس المال، بل على أساس قيمة تأجير الأملاك، وكان سعر التقييم في حالة المصانع والمؤسسات الصناعية والطواحين (٩٪) أما بقية الأبنية الأخرى فهي (١٢٪). وعليه، فإن الضريبة الجديدة تلغي ضريبة (الويركو) على الأبنية (ولكن ليس على الأراضي) والإضافات على الضريبة، ولكنها لم تفرض أبداً في فلسطين، من قبل الإدارة البريطانية.

وكانت القيمة الفعلية لتحصيلات ضريبة (الويركو) الأرض والأبنية في فلسطين (١٤٦،٠٠٠ جنيه مصري)، ولكن العثمانيين حصّلوا من هذا المبلغ ما يقارب النصف فقط، وتحت الظروف الحالية لم يكن من السهل إحضار إيصالات هذه الضريبة إلى رقم معقول من التقييم.

وإضافة إلى ذلك، فإن الحرب أدت إلى نقص كبير في عدد الأبنية والحقول. وعليه، فقد كانت غزة بأكملها مدمرة، ويتم إعادة بنائها بشكل بطيء، وفي يافا أتلفت أعداد كبيرة من أشجار البرتقال، وفي قضاء طولكرم كانت مزارع كبيرة قد أتلفت تماماً. مرة ثانية أصبح الملاكون الأثرياء يعيشون في حالة من الفقر، وغير قادرين على إيجاد سوق لبيع مزروعاتهم.

٢ – ضريبة العُشْر :

وهو نظام مأخوذ من القرآن الكريم، حيث يؤخذ عشر المحصول. وقام المشرع العثماني وبسبب الحاجة المالية بزيادة هذه النسبة إلى الثمن أو (١٢.٥٪)، وكانت ضريبة العشر تجمع أيام الاحتلال البريطاني، وكانت هذه الضريبة تشكل مصدراً للإزعاج وسوء المعاملة، وقلما كان الأغنياء يدفعون ما يستحق عليهم، إذ يتم التعويض عن طريق زيادة الضرائب على الفقراء. وكانت الحكومة العثمانية مهتمة بتحصيل أعلى مبلغ من القرى أو السكان المحليين، وحسب المبلغ الذي يدفعونه. وكانت أيّ مبالغ تزيد على هذه القيمة تذهب إلى جيوب الملتزمون، وعملياً عن طريق تقسيم (توزيع) المبلغ بين الملتزم والملاك الثري والمختار، وقد يُمارس على الفلاح ضغط كبير.

وعند الاحتلال، استمرت الحكومة البريطانية في جمع (العُشْر)، ولكن مع إهمال الملتزم، والتقييم المباشر[1] افتتاح جمع المحصول.

---

(١) فيما يتعلق بتقييم ضريبة (العشر) لموسم الشتاء من شهري آيار وتموز ١٩٢٢م، تم إجراء تعديلات على طريقة تقدير (العشر) وجمعه حسب توصيات لجنة تُعين خصيصاً لهدف :

أ- يتم تشكيل اللجان لكل مقاطعة من مندوبين عن اللجان الزراعية، والمزارعين، ويتم ترشيحهم عن طريق حكام المقاطعات (المحافظين)، الذين يشيرون على الأخير في قضايا (العشر)، وتحديداً، تحديد الأسعار للمنتجات التي لم يرد ذكرها في النظام. كما يقومون بإعداد قوائم بأسماء المقدرين الذين تم اختيارهم من لجان التقييم.

ب- إذا لم يتم البدء بتقييم رسمي في اليوم الخامس والعشرين بعد الإبلاغ، تكون المحاصيل جاهزة على أرضية التخزين، ويسمح للمزارعين بدراسة محاصليهم وذريها، وتكون نسبة العشر التي يحددها المحافظ على أساس التقييم المقدم من مندوبي المزارعين.

جـ- بالنسبة للقمح والذرة والحنطة والزيتون والعنب والبرتقال، يقوم مدير الدخل بتحديد أسعار ثابتة وذلك لتأمين وحدة في الأسعار.

د- يتم إلغاء طوابع البريد التي يصدرها المخاتير على إيصالات دفع العشر.

هـ- تجمع ضريبة العشر المستحقة على المؤسسات والشركات والتجمعات السكنية مباشرة عن طريق موظفي الدخل المحليين.

وكانت ضريبة الثُمن تجمع في السابق عيناً :

١- أما الآن فهي تجمع نقداً.

٢- تقيم (تخمن) بالكيلوغرامات.

٣- تعلق قائمة بالأسعار مرفق معها بيان التقييم في كل قرية.

٤- يستمع إلى شكاوى أسعار التخليص (الرسوم) عن طريق لجنة يعينها محافظ اللواء ويكون قرارها نهائياً. ويجب البتُّ في مثل هذه الشكاوى (الاستئنافات) خلال عشرة أيام من تعميم قانون التخليص.

وتقوم دائرة الدخل بتثبيت (تحديد) أسعار التخليص (رسوم التخليص) بعد إجراء مشاورات مع محافظي المقاطعات الذين بالمقابل يأخذون آراء أعضاء المجالس المحلية، والمخاتير، والوجهاء، وكبار المزارعين...الخ. وتكون أسعار التخليص أقل من أسعار السوق المحلي.

مقارنة لأسعار التخليص

	١٩١٩م لكل طن	١٩٢٠م لكل طن	١٩٢١م لكل طن
قمح لكل كيلو	٢,٢	٢,٢٥	١,٤
شعير لكل كيلو	١,٢	١,٣	٠و٧
ذرة (ذرة هندية) لكل كيلو	١,٢	١,٢	٠,٧٥
سمسم	٤,٨	٥و٠٠	٣,٢
برتقال لكل كيس	١٢,٠٠	١٠,٠٠	١٤,٠٠
زيت زيتون لكل كيلو	١٢,٠٠	٩,٠٠	٧,٠٠

ولا يكون جمع ضرائب المحاصيل من كل مزارع، بل من المختار، الذي يوقع على اتفاقية أو مذكرة التزام، فيتعهد بجمع كامل المبلغ المستحق من قريته مقابل الحصول على (٢٪) من المبلغ المتحصل. ويمكن تسوية المبلغ على دفعات لمدة ثلاثة أشهر. وبعد هذه المدة تصبح الضريبة (٩٪) على المحاصيل. وتخضع التعهدات الموقعة من قبل المختار لضريبة طوابع طبقاً للمادة رقم (١١) من قانون الطوابع العثماني لسنة ١٩٠٦م، وقد عمل هذا النظام بشكل جيد بالرغم من وجود نقاط خلل فيه، وذلك كونه يعطي فرصة للممارسات الخاطئة والاستغلال من قبل المختار.

وتدفع ضريبة العشر عن الحبوب، الفواكه، والخضراوات، ويتم تخمين قيمة القمح والشعير خلال أشهر نيسان وأيار وحزيران. ويتم تخمين الذرة (الحنطة الهندية) في شهر تموز وأوائل شهر آب.

ويعفى منتوج الأراضي المملوكة، أو التي لايملكها أحد (المشاع) إذا ما كانت ملحقة مع أقل من دونم واحد. وكذلك تستفيد أراض أخرى مملوكة في أطراف القرى من تخفيضات ضريبة العشر، ولكنها تخضع لضريبة أراض أعلى من ضريبة العشر، ١٠ لكل مل مع إضافات تصل إلى (٥٠٪) من الضريبة الأصلية.

وتتطلب الاختلافات الموسمية في المحاصيل تطبيق نوعين منفصلين من التخمين: الأول خلال أشهر نيسان وأيار وحزيران، والمعروف بـ «ضريبة الشتاء»، والثاني خلال أشهر تموز وآب والمعروف بـ «ضريبة الصيف». ويتم تخمين الفواكه مثل العنب والأجاص والدراق ...الخ، بشكل رئيسي خلال الفترة الثانية (الصيف). ويتم إجراء تخمينات منفصلة على خضراوات أول الشتاء مثل الزهرة والملفوف...الخ، خلال

أشهر تشرين الثاني، وكانون الأول وكانون الثاني.

وتتكون لجنة التخمين من مندوب عن الحكومة (الدولة)، وكاتب، وأحد كبار السن في القرية، وتدفع رواتب الكاتب والرجل كبير السن من الدولة، وتتم المراقبة بواسطة مندوبي إشراف خاصين، وهؤلاء أيضاً تتم مراقبتهم عن طريق مفتشي دائرة الدخل. وكان عدد الدوائر لفلسطين بأكملها سنة ١٩٢٠م، قرابة (١٢١)، وفي سنة ١٩٢١ كان عدد الدوائر (١٩٠).

وكانت بعض المحاصيل تخمن عن طريق تخمين المحاصيل الثابتة أحياناً، وفي أحيان أخرى حسب التخزين، ويترك اختيار الطريقة المناسبة حسب تقدير محافظ المنطقة. وخلال الأعوام ١٩٢٠-١٩٢١م تم تخمين الـ Beershebs حسب المحاصيل الثابتة، أما في جميع المناطق الأخرى فقد تم التخمين حسب البيدر.

ووصلت المبالغ المتحصلة من ضريبة العشر في سنة ١٩١٩م، إلى(٢٧٣،٠٠٠ جنيه مصري)، و (٤٨٨،٦٠٠ جنيه مصري) في سنة ١٩٢٠، وإلى حوالي (٢٩٢،٠٠٠ جنيه مصري) عام ١٩٢١م.

وتشمل المبالغ أعلاه الأوقاف الإسلامية الدينية، وتستمر الحكومة في تنفيذ شروط قانون ضريبة العشر العثماني وبنوده لسنة ١٨٨٩ و ١٨٩١م، والذي يعدّ مناسباً حسب نظرية قانون ضريبة العشر. وأُعيد العمل بالمرسوم العثماني الذي يعفي أشجار العنب المزروعة من بذور أمريكية ولمدة عشر سنوات من الضريبة، وتم هذا الإعفاء بموجب إعلان عام في تاريخ ٢٥ أيلول ١٩٢٠م، ويهدف إلى تشجيع المزارعين على زراعة أفضل بذور الكرمة.

ويعفى القطن من دفع ضريبة العشر لمدة سنتين، وذلك بموجب إعلان عام

صدر في ١٥ شباط ١٩٢١م، وكذلك إعفاء بعض الخضراوات مثل الكوسا. وكذلك الأراضي المؤجرة من خلال أو من قبل دائرة الزراعة من أجل إجراء تجارب على المحصول، فإنها تعفى من ضريبة العشر.

وتجرى التجارب من أجل تحسين طرق التخمين والتحصيل في نظام الضريبة الحالي، واعتبر أن من المناسب بحث الأمر بشكل أكثر تفصيلاً من أجل تأمين ظروف بعض الشروط، لكي لا تشكل عبئاً ثقيلاً على المزارع، وقد تم تعيين مفوض سامٍ لذلك الغرض.

٣- ضريبة الحيوانات (الأغنام) :

وتشبه نظام ضريبة العشر الإسلامي، وتعود إلى أوائل أيام النبي محمد ﷺ. ففي أشهر شباط وآذار تحصى الأغنام والماعز والجمال والزرافات والخنازير عن طريق جباة الضرائب. وبعدها يتم التحقق من الأرقام بواسطة موظفين خاصين. ويتم دفع معدل الضرائب عن الحيوانات التالية حسب كل رأس الأغنام لكل طن (٤،٨)، الماعز (٤،٨)، الجمال (١٢)، الزرافات (١٢) الخنازير (٩). وتعفى الجمال المستخدمة لأغراض الحراثة من هذه الضريبة.

ويبين الجدول عدد الحيوانات التي تم إحصاؤها :

النوع	١٩١٨-١٩١٩م	١٩١٩-١٩٢٠م	١٩٢٠-١٩٢١م	١٩٢١-١٩٢٢م
الأغنام	٥٦,٠١٢	٢٠١,٠٠٠	٢٦٢,٤٠٠	٢٢٠,٢٥١
الماعز	٥٦,٠١٢	٣١٥,٠٠٠	٢٧١,٧٥٠	٣٥٨,٥٩٨
الجمال	٢,٢٣٩	١٤,٥٠٠	٩,٠٠٠	١٧,٩٧٨
الزرافات	١	٥٠٠	٦٢٠	١,٠٠٧
الخنازير	–	–	–	–
المجموع	٥٨,٢٥٢	٥٣١,٠٠٠	٥٤٣,٧٧٠	٥٩٧,٨٣٩

٤- رسوم الطوابع :

هناك مصدران أخذ منهما هذا النوع من الدخل، وهما :

أ- قانون الطوابع العثماني لسنة ١٩٠٦م والذي حل بدل قانون الطوابع السابق.

ب- قانون (Timbre duttejaz) ضريبة سكة حديد الحجاز، ويفرض قانون سنة ١٩٠٨ تعدداً في الرسوم على الوثائق من مختلف الأنواع. وهذا يشكل إرهاقاً وعبئاً على سكان المدن، ولكن هذا لا ينطبق على أهالي القرى كونهم يتهربون من دفع ضريبة العشر، وبشكل عام لايفرض عليهم إلا ضرائب خفيفة.

وعن طريق مرسوم شهر محرم لسنة ١٨٩١م، أصبحت العوائد المتحصلة من هذا المصدر تشكل جزءاً من دخل إدارة الحسابات العثمانية، ويقسم هذا القانون إلى قسمين: يتعامل الأول مع ضريبة الطوابع Timbre arcies ويعرف الثاني بـ Timbre a surcharge ضريبة إضافية على الطوابع. وتساور أذهان الشعب حيرة كبيرة حول شروط القانون والضرائب المفروضة.

وألغيت بعض بنود القانون كما تم تعديل بعضها الآخر، وعليه، فقد تم إلغاء الرسوم على جوازات السفر، والتأشيرات، وضريبة المسافرين، وتذاكر سكة الحديد، ونقل ملكية الأراضي، والرهن وتأجير الأراضي، إذ تم إما إلغاؤها أو تعديلها في قوانين وبنود أخرى.

أما ضريبة Timbre duttejaz فقد أنشئت بهدف توفير التمويل اللازم لإنشاء سكة حديد الحجاز. ولا تشكل الإيصالات جزءاً من دخل الحسابات العامة العثمانية، إذ إنها ضريبة تفرض على الوثائق بموجب قانون سنة ١٩٠٦م الذي كان ما يزال مطبقاً.

وتجري الآن عملية مراجعة لكلا قانوني رسوم الطوابع، وفي القريب العاجل سوف يتم تعديلهما أو دمجهما في نظام واحد.

هـ- إدارة الحسابات العامة العثمانية :

بموجب مرسوم شهر محرم ١٨٨١م، تم تأسيس مجلس لإدارة الحسابات العامة العثمانية. ويتولى هذا المجلس جمع العوائد المحددة من أجل تغطية التزامات الحكومة العثمانية الخارجية. وتشمل العوائد : «العوائد الخمس» المتحصلة من الملح، رسوم الطوابع، المشروبات الكحولية، ورسومها، الأسماك والحرير، ضرائب بيع التبغ، تراخيص وضريبة إضافية قدرها (٣٪) على الواردات، وتراخيص لعبة الصيد (القنص) وبيع التمباك.

ويخصص جزء معقول من الضرائب لدائرة الحسابات، التي تُعد مسؤولة عن الإشراف على هذه العوائد وجمعها. وبموجب اتفاقية الانتداب على المناطق المحتلة تصبح سلطات الانتداب مسؤولة عن دفع مبلغ سنوي محدد يتفق عليه من قبل المندوب المالي الدولي المقيم في اسطنبول. وعليه، فقد أصبحت العوائد المقررة لدائرة الحسابات العامة جزءاً من العوائد العامة لحكومة الانتداب. ونصت الاتفاقية على أن يكون موعد تطبيق هذا الترتيب هو الأول من آذار ١٩٢٠م. وتكون عملية جمع العوائد تحت سيطرة الوكلاء العامين للحسابات، الذين يكون مندوبوهم موجودين في كل مقاطعة عثمانية، ولكن صافي الإيصالات يجب أن تسجل وتقيد لحساب حكومة فلسطين، بما في ذلك نسبة (٣٪) المضافة على رسوم الاستيراد، وسوف يبين الملخص التالي طبيعة الضرائب المحددة :

أ- الملح : يكون التنقيب أو تبخير الملح مصدراً للحسابات. ويُعد وكلاؤه مسؤولين

عن بيعه للشعب بسعر يحدد حسب الكيلوغرام، من أجل تغطية النفقات كافة، إضافة إلى ضريبة (٦,٥ مليم).

وتخضع كميات الملح كافة، التي لاتمر من خلال وكالات الحسابات التي تصدر التصاريح للإلغاء، وذلك لمخالفة القوانين. ويتم الحصول على الكميات التي تحتاجها فلسطين من الملح عن طريق أحواض البحر الميت أو الاستيراد من مصر.

ب- رسوم الطوابع (انظر أعلاه).

جـ- تراخيص المشروبات الروحية والنبيذ والطوابع : وتنطبق عليها تراخيص بيع النبيذ والمشروبات الروحية في الفنادق، والأندية، والبقالات، والمطاعم، والمقاهي، أو أيّ أماكن يتم فيها بيع المشروبات الكحولية. ويتم حساب رسم الترخيص حسب قيمة الإيجار للمكان المخصص للبيع أو الشرب، ويتراوح من (٨,٣٪) إلى (٢٥٪) حسب درجة المؤسسة. أما الرسوم (الرسم الأميري) فهو ما يدعى رسم الترخيص، وهو مطبق على المنتجين كافة. ووضعت الحكومة العثمانية قوانين فعالة في ١٤ آب ١٨٨١م و ١٣ آب ١٩١٢م، تحدد بموجبها ضريبة قدرها (٣٠٪) على أسعار المشروبات الكحولية كافة باستثناء النبيذ والجعة، حيث كانت قيمة الضريبة عليها (١٥٪). ويحسب السعر بناء على السعر الحالي للسوق.

وتحدد الضرائب الباهظة على البضائع المنتجة محلياً بناء على مصالح المنتجين الفلسطينيين. وبما أن النبيذ والمشروبات الكحولية تخضع لضريبة استيراد قدرها (١١٪) فقط، فيمنح خصم قدره (٠,٥) الضريبة على النبيذ

المصدر للخارج، عند إبراز شهادة وصول البضاعة من بلد المنشأ، وتقديمها إلى وكلاء الحسابات.

د- الأسماك : وهنا توجد ضريبتان : الترخيص، وضريبة على صيد الأسماك. أما ضريبة الترخيص فهي ١٠ لكل طن في العام، وتفرض على كل من يمارس الصيد في البحار، والبحيرات أو الأنهار. وتبلغ الضريبة (٢٠٪) من سعر السعر، والذي يجب أن يباع بواسطة سمسار عام تحت إشراف وكلاء الحسابات. وعادة ما كانت الضريبة تدفع على شكل مقطوعية.

وتلقت إدارة الحسابات عدداً كبيراً من الشكاوى على السعر المرتفع للأسماك في شهر شباط ١٩٢٠م، وأن النظام سوف يتغير، ولكن التحصيل المباشر سوف يعزز. ولم تدخل أي تحسينات في أسعار الأسماك نتيجة لهذا الإصلاح، وبموجب إعلان عام صدر في ٣١ آب ١٩٢٠م، فقد تم إلغاء ضريبة الـ (٢٠٪).

هـ- الحرير : لاينتج في فلسطين أي نوع من أنواع الحرير.

و- تراخيص الألعاب والتمباك : تدفع ضريبة سنوية قدرها (٢٠ جنيه فلسطيني) بدل الصيد والطيور، وضريبة (١ جنيه استرليني) مقابل منح رخصة لمزاولة مهنة بيع التمباك العجمي. ولم يكن بيع التمباك في الإمبراطورية العثمانية ممنوعاً.

ز- البيع وضريبة التمباك : منح هذا الامتياز لشركة بحقوق وامتيازات من الإمبراطورية العثمانية، وتدعى:

"Regie Co-interess'ee des Tabacs de I'Empire Ottoman"

وأسست هذه الشركة سنة ١٨٨٣م، وأعطيت امتيازاً لمدة ثلاثين سنة، وجدد

الامتياز سنة ١٩١٣م، لخمس عشرة سنة قادمة. وأثيرت أسئلة عدة حول صلاحية هذا التجديد. أنها تملك حق بيع وتصنيع التوباكو (التبغ)، والسجاير والسيجار والسعوط داخل الإمبراطورية العثمانية، وهي تحمل المسؤولية الإشراف ومراقبة جميع أنواع التبغ المزروع في تركيا. ولا يستطيع أي مزارع قطف التبغ إلاَّ بموجب ترخيص، ويخزن هذا المنتوج بواسطة موظفي الشركة (Regie)، الذين يسمح لهم بشراء هذا المحصول حسب رغبتهم، وكذلك الكمية المطلوبة للتصدير. ومنعاً للتنافس من قبل الشركات الأجنبية، أضيفت ضريبة إضافية قدرها (٧٥٪) على السيجار المستورد وتبغ المضغ، و (١٠٠٪) على السعوط، (٨٧,٧٥٪) لكل كيلو على التبغ، و (١٣١,٦٢٥) لكل كيلو على السجاير (جنيه فلسطيني). وكان هنالك نظام رسوم إضافية مفروض على الأنواع الفاخرة من التبغ والسجاير، وذلك لحماية الأنواع المحلية من التبغ والسجاير.

وبموجب بيان ٤ آب ١٩١٣م، تم إلغاء امتيازات شركة التبغ الوحيدة في فلسطين وحقوقها ابتداءً من ١ آذار ١٩٢١م، بواسطة مرسوم صدر في ٧ نيسان ١٩٢١م، وأصبحت زراعة التبغ وإنتاجه وبيعه مطلقة الحرية، وفرضت عليها الضرائب التالية :

* ضريبة على جميع أنواع التبغ والتمباك المزروع في فلسطين على الشكل التالي :

- (٢ جنيه مصري) لكل دونم (ربع فدان) من الأرض المزروعة بالتبغ البلدي أوالتمباك.

- (٤ جنيهات مصرية) لكل دونم من الأرض المزروعة بالتبغ التركي، مع وجوب دفعة قدرها (٥٠ جنيه عن كل كيس). وتم تقليص هذا السعر إلى (٢ جنيه مصري) لكل دونم لمدة سنتين.

وكانت شركة التبغ الوحيدة المصدرالدائم للدخل. ويخضع المستهلك لدفع أسعار باهظة وهو مقيد باستخدام بضعة أنوا ع من التبغ والسجاير العثمانية، وفي الوقت نفسه يمنع المزارع من جني محصول التبغ نظراً لكون فلسطين قد أعلنت منطقة لا يمكن زراعة التبغ فيها. وأُشْهِرَ إعلان إلغاء امتياز الشركة الوحيدة

ويبين الجدول التالي كميات ومعدل فيه كل كيلوغرام من التبغ المزروع خلال عام ١٩٢١م :

	مجموع الدونمات	مجموع الكيلوغرامات	معدل قيمة كل كيلو	معدل الكيلوغرامات لكل دونم
التبغ البلدي	١,٣٣٧,٥	٨٠,٠١٥	٢٤٦مل	٥٠
التبغ التركي	٨,٥	٥١٥	٣١٠ مل	٨٠

وكان عائد منتجات التبغ منذ تاريخ إلغاء امتياز الشركة في ١ نيسان ١٩٢٠م، وحتى ٣١ كانون الأول ١٩٢١م، هو (١٤٦,٢٠٢ جنيه مصري). واستفاد المستهلك من حيث انخفاض أسعار كلٍ من السجاير والتبغ، والتي انخفضت في شهر كانون الأول إلى (٨٤,٧٪) على التوالي عن الأسعار السابقة.

وكانت قيمة الإيصالات عن ضرائب الأراضي المزروعة بالتبغ بمقدار

(٣,٥٩٨ جنيه مصري)، ولكن زيادة كبيرة حدثت عام ١٩٢٢م، في أثناء الإعداد لجني محصول التبغ على مستوى شامل. وأدى الانخفاض الحاد في أسعار الحبوب مثل القمح والشعير، وصعوبة إيجاد أسواق في الخارج لجميع المنتجات الزراعية، إلى توفير دوافع لزراعة التبغ. ولم يكن هناك سبب يمنع من إثبات أن تربة فلسطين ومناخها تصلحان لإنتاج تبغ يعادل أجود أنواع التبغ العثماني، وذلك في حالة استخدام أحدث الأساليب الزراعية.

و- الضرائب العثمانية غير المعززة : لم يتم جمع مزيد من الضرائب العثمانية الأكثر استفزازاً، وهذا يرجع إلى طبيعة الضريبة، والإيصالات المتوقعة، وتكاليف التحصيل. وتم إلغاء الضرائب التالية :

١- ضريبة التمتع.

٢- ضريبة الإعفاء من الخدمة العسكرية.

٣- ضريبة تعزيز عمال الطرق.

٤- رسوم الترخيص البسيطة.

ز- عوائد المناطق التي تحتلها الدولة وتشمل :

١- أراضي التاج المخصصة للخزينة العثمانية من خلال قائمة مدنية، بعد قرار الاستصلاح الصادر سنة ١٩٠٨م. وكانت هذه المناطق تشكل العقارات الخاصة للسلاطين، والتي تم الحصول عليها عن طريق الشراء من أصحابها أو الإقطاعيين. وكان من المعتاد أن يتم تأجير هذه الأراضي إلى مزارعين أو قبائل مقابل دفع نسبة (١٠٪) من المحصول. وتضم العوائد هذه، الأراضي ضمن قوائم تخمين ضريبة العشر، وكانت قيمة الضريبة (٢٢,٥٪) أو

(١٢.٥٪) إضافة إلى (١٠٪) من الإيجار.

٢- الأراضي التي تم الحصول عليها عن طريق الدولة بواسطة Escheat أو سقوط السلاطين، أو فشل الزراعة.

٣- أملاك المباني المقامة على مواقع تتبع ملكيتها للدولة، مثل مدينة بيسان في الجليل وقرية مكاركا في غزة.

* إيصالات دائرة الدخل :

	الفترة ١ نيسان إلى ٣١ كانون اول ١٩٢١ جنيه مصري	السنة المنتهية في ٣١ آذار ١٩٢١	السنة المنتهية في ٣١ آذار ١٩٢٠
ضريبة المنازل والأراضي	٩٢.٠٨٨	١١٩.٧٤١	١٢٩.٦٣١
الأعشار	٢٥١.٩٩٢	٤٢٩.٤٠٠	٢٨٠.٨٧٠
ضريبة المواشي	٣٥.٨٥٧	٢٧.١٤٧	٣٣.٦٦٨
الطوابع (سكة حديد الحجاز)	٢٧.٣٤٤	١٥.٧٣٢	٩.١٠٩
ضريبة الأراضي المزروعة بالتبغ	٣.٥٩٨	-	-
المناطق المملوكة للدولة	١٥.١٤٤	٤٠.٤٣٢	٢٥.٣٩٠
تراخيص جفاف الشمس	٣.٤٣٣	٨٢	٧٥٠
إيصالات متفرقة	٧٨٢	٥٠٣	٢٩
المجموع	٤٣٠،٢٣٩	٦٣٣،٠٣٧	٤٧٦،٤٤٧

* إيصالات دائرة الحسابات العثمانية العامة في فلسطين :

	لتسعة أشهر المنتهية في ٣١ كانون أول ١٩٢١ جنيه مصري	السنة المالية ١٩٢٠-١٩٢١م جنيه مصري	السنة المالية ١٩١٩-١٩٢٠م جنيه مصري
الملح	٤٧,٦٠٧	٤٨,٣٦٤	٣٦,٥٧٢
الطوابع (قانون سنة ١٩٠٦)	١٦,٩٧٠	١٩,٩٤٤	١٢,٧٠٦
الخمور : المشروبات الكحولية	١٧,٩٩٣	٢٣,٤٣١	٣٠,٨٢٢
تراخيص معامل التقطير	١,٠٢٤	١,٢٢٣	١,٠٥٢
تراخيص صيد الأسماك وألعاب الصيد.	٢٣٠	٣,٨٩٩	٤,٣٦٠
تراخيص التبغ	١٠٢	٥٢	٥٥
إيصالات مختلفة	١,٣٥٣	٢,٦٧٣	٢,٤٩٣
المجموع	٨٥,٢٧٩	٩٦,٥٨٦	٨٨,٠٦٠

ح- البلديات :

يوجد في فلسطين اثنتان وعشرون بلدية. وتتمتع بصلاحيات شاملة فيما يتعلق بالضرائب المحلية، ولكن نظراً لوجود النظام الضريبي للدولة، هناك تعددية في الضرائب الصغيرة، وحتى بعض الضرائب والرسوم الكبيرة، والتي تحقق بمجملها عائداً بسيطاً. وفي شهر تشرين الثاني ١٩٢٠م، اجتمعت لجنة من أجل مراجعة مصدر

عوائد، دخل البلديات، وطرق التحصيل، ولكي تكتب تقريراً عن التغييرات المرغوب في إجرائها. وقد تضمن تقرير اللجنة توصيات هامة عدة، والتي تعد بشكل تدريجي ظروفاً مرغوباً فيها.

ويمكن للبلديات حسب قانون الضريبة العثماني للبلديات لسنة ١٩١٥م، أن تفرض الضرائب على:

١- **الأملاك غير المنقولة**: بما في ذلك إضافة ضريبة على المباني (ضريبة الويركو)، ومساحة الأرض التي ستقام عليها مبان جديدة، وتفرض هذه الضريبة لمدة واحدة، على المباني المستخدمة لتصنيع المواد الكحولية بسعر (٥٪) من قيمة الإيجار، وعلى أماكن الترفيه....الخ.

٢- **الأملاك المنقولة**: بما في ذلك ضريبة قدرها (٢.٥٪) على مبيعات المزادات، وضريبة ثابتة لكل كيلوغرام على السوائل القابلة للاشتعال، وضريبة على النقل على الطرق، وضريبة كانتار Kantar وضرائب مختلفة مثل ضرائب ذبح الأغنام والمواشي، والإعلانات ... الخ.

وتفوض مراسيم عثمانية بتحصيل رسم على عقود الإيجار المسجلة في مكتب البلدية، وضريبة على قيم التحسين...الخ.

وأدخل جيش الإدارة في فلسطين اختراعين هامين، أسسا بناءً على شروط القانون العثماني لسنة ١٩١٥، وكانت هناك ضريبة سعر المنزل لكي تحل محل الضريبة الإضافية المفروضة على ضريبة الدولة (الويركو)، وكانت الضريبة المضافة تُقيّد سابقاً لصالح السلطات المحلية، وعلى ضريبة العشر، وقد صُممت مؤسسة ضريبة العشر في الأساس من أجل إيجاد دخل يغطي الاحتياجات المالية المتزايدة للبلديات، والتي كان الكثير من نفقاتها المتزايدة بسبب احتياجات

السلطات العسكرية الطبية للتحقق من صحة القوات (الجيوش) الموزعة على مناطق القرى. وإضافة إلى الضرائب المذكورة، كانت هنالك ضريبة الكانتار (Kantar) وهي ضريبة عثمانية فرضت على المحصول من الحبوب حسب الوزن. ووجد أن هذه الضريبة أيضاً تحتوي على ضريبة العشر، ولكن بعض البلديات فرضت كلتا الضريبتين معاً، وفرضت كذلك ضريبة العشر على البضائع الأجنبية، وضريبة الكانتار على المحصول المحلي. ووجد أكبر قلق (حيرة) في أذهان الناس فيما يتعلق بطبيعة هاتين الضريبتين، وكذلك شكاوى الشعب بسبب الغرابة في التحصيل الذي كان تكراراً. كان هذا هو حال الأوضاع السائدة فيما يتعلق بهاتين الضريبتين عندما قامت اللجنة بإعداد تقريرها.

وتفرض ضريبة سعر المنزل على قيمة الإيجار من جميع ممتلكات المبنى، بما في ذلك قيمة الموقع (الأرض). وقد أدخل هذا السعر إدارة الجيش في شهر كانون الثاني ١٩١٩م، ودعمه السلطان العثماني، ويتم تخمينه بواسطة لجنة يعينها المحافظ. وتحل الضريبة هذه الضريبة بدل النسبة المضافة إلى ضريبة الويركو، وكذلك فرضت ضرائب منفصلة على رش الشوارع، والإنارة والأرصفة، وكانت مؤسسة تحصيل ضرائب سعر المنزل ذات فائدة كبرى للبلديات، ونظراً لكونها توفر مصدراً للدخل، وتقع هذه المسؤولية على عاتق المحتلين، وذلك لمواجهة الاحتياجات المالية المتزايدة للسلطات المحلية، من أجل القيام بأعمال ترميم الطرق، وإنشاء شبكات المجاري وإنارة الشوارع. وكان سعر الضريبة في حده الأقصى يصل إلى (٧،٥٪) من قيمة الإيجار. وكانت توصيات لجنة ضرائب البلديات التي تم تبنيها، هي :

١- إلغاء ضريبة العشر، وضريبة الكانتار، وضريبة السوائل القابلة للاشتعال.
٢- وضع ضريبة تفرض على الواردات الأجنبية لتحل محل الضرائب المذكورة أعلاه.

٣- إلغاء ضرائب الطرق والنقل.

وتنص الضرائب الأجنبية الإضافية لسنة ١٩٢١م، على فرض ضريبة حسب القيمة بنسبة (١٪) على المواد الأجنبية المستوردة كافة (باستثناء الكحول الخام، النفط، والبنزين، أو أي سائل يستخدم لأغراض التدفئة)، والخمور، والمشروبات الروحية أو أي مشروبات مسكرة تستورد في زجاجات أو براميل، حيث تكون نسبة الضريبة (٢٪)، وإضافة إلى ضريبة المواد الأجنبية المستوردة، فقد كانت هناك ضريبة معدلة على التبغ سنة ١٩٢١م، وتفرض أيضاً ضريبة خاصة قدرها (٢٥جنيه) لكل كيلوغرام من منتجات التبغ المستورد، وكانت العوائد تقيد لحساب البلديات، ويحل هذان النظامان محل ضريبة العشر، وضريبة الكانتار، وضريبة السوائل القابلة للاشتعال. وهما يلغيان نظام الضريبة المحلية التي كونت أطر الضرائب المحلية، والتي أدت إلى زيادة في أسعار جميع المواد الاستهلاكية في مناطق القرى والتي فرضت ضريبة على المنتجات الزراعية المدخلة إلى القرى. وكانت الضرائب تزداد في قسوتها على الطبقات الفقيرة. وقدرت الضرائب للسنة المالية المنتهية في ٣١ آذار ١٩٢٢م، أن ما قدره (٥٥,٥٠٠ جنيه مصري) سوف يتم تحصيلها نتيجة للضرائب الجديدة.

وأوصت لجنة البلديات بضرورة مراجعة القانون المتعلق بالترخيص وإجراءات نقل على الطرق مراجعة شاملة، وضرورة تعديله، وكان الموقف معقداً من نواحٍ عدة، مثل الضريبة العثمانية المفروضة على سائقي المركبات والضريبة العثمانية على السيارات وعربات النقل العامة، في الوقت الذي فرضت فيه إدارة فلسطين العسكرية ضريبة على تسجيل المركبات، واشترطت أن يحصل السائق على رخصة سوق. أما في الوقت الحاضر فقد اندمجت جميع هذه الضرائب في قانون واحد. وتتراوح الرسوم

من (٣ جنيهات مصرية) في السنة، والتي كانت تفرض على العربة ذات المقاعد سعة من ١-٥ أشخاص إلى (٢٠ جنيه مصري)، والتي كانت مفروضة على العربات العمومية ذات المقاعد سعة ١٢ شخصاً. وبموجب القانون الجديد، فإن (٧٥٪) من الإيصالات المتحصلة داخل مناطق البلديات تخصص للبلديات.

وقد تضمن قانون الضرائب العثماني من بين الرسوم، رسم ترخيص يفرض على جميع البواخر المتنقلة بين الموانيء العثمانية، أو في البحار، والبحيرات والأنهار. وينص قانون ضريبة الموانيء لسنة ١٩٢١، على أن هذا النظام وغيره من ضرائب الموانيء يجب أن يتم تحصيلها من قبل الدولة، وأن نصف الإيصالات المتحققة عن تسجيل الأحواض المائية الفلسطينية يجب أن تسجل لصالح البلديات التي تقع فيها الضرائب المتحصلة.

بعدها قامت حكومة فلسطين بتعديل القانون العثماني الحالي فيما يتعلق بالضريبة المحلية التي تحصل بموجب قانون الضرائب الأجنبية الإضافية على الواردات، وقانون ضريبة النقل على الطرق والموانيء.

وقامت الإدارة العسكرية بتفويض البلديات بجمع ضريبة المنازل وبعض الضرائب الأخرى، مثل ضريبة الصحة في البلديات ومناطقها، وتسجيل المؤسسات العامة لأغراض التفتيش الصحي. ويمكن أن يشار إلى الموقف العام للدولة تجاه البلديات، على النحو التالي : إن البلديات قائمة لإدارة محلية على القرى، ومن أجل تحقيق خدمات عامة حسب احتياجات المجتمع. كما أنها تعمل على جمع التمويل من الناس للمحافظين، ووسائل لتنفيذ احتياجات الإدارة وأهدافها مثل الصحة، والأسواق...الخ.

وسمح للبلديات القيام بتنفيذ مهامها بشكل مستقل قدر الإمكان، ولكن من الضروري في الوقت نفسه أن تقوم بنشاطاتها بشكل يتلاءم مع أهداف الإدارة، وعليه، يكون المحافظ مسؤولاً عن عمل السلطات المحلية داخل المحافظة.

وتعد البلديات مسؤولة كلياً عن شؤونها المالية. ولا يمكنها فرض أي ضرائب جديدة دون موافقة المندوب السامي، وصدور مرسوم يسمح بذلك.

وبخصوص مصلحة دافعي الضرائب، فمن الضروري أن تخضع حساباتهم السنوية لمراجعة من الحاكم الإداري المعني، ولهذا السبب، يجب أن يصادق الحاكم الإداري على صحة التقديرات السنوية المالية لهم.

جدول يبين الواردات والنفقات البلدية للسنة المالية المنتهية في ٣١ آذار ١٩٢١

البلدية	الواردات/ جنيه مصري	النفقات/ جنيه مصري
منطقة بئر السبع		
بئر السبع	١,٧٥٤	١,٦٣٣
منطقة الجليل:		
الناصرة	٢,٢٨٥	٢,٢٥٣
صفد	٣,٨٤١	٣,٧٥٢
طبريا	٦,٣٩٦	٦,٢٨٢
بيسان	١,٤٢٤	١,٢١٨
منطقة غزة:		
غزة	٦,٠٢٥	٤,٨٤٧
المجدل	٣,٠٦٨	١,٨٥٦
خان يونس	١,٥١٤	٦٨٠

البلديـــــــــــة	الواردات/ جنيه مصري	النفقات/ جنيه مصري
منطقـــــــة يافــــا :		
يافــــــا	٢٩،٣١٨	٢٨،٦٢١
طـولكـــــرم	٤،٨٥٩	٤،٥٥٦
الرملـــــه	٢،٢٧٥	١،٩٨٨
اللــــــد	٤،٣٨٢	٢،٠٧٥
منطقـــــــة القــــدس :		
القـــــدس	٤٠،٢٣٢	٤٠،٠٠٠
بيت لحـــم	٢،٩٣٧	٢،٨٣٧
بيت جـــالا	٨٩٥	٤٨٥
الخليــــل	٣،٦٥٣	٣،١٢٢
رام اللــــه	١،٥٧٨	١،١١٧
منطقـــــــة Phoenicia :		
حيفــــــا	٢٢،٨٥١	٢٢،٥١٩
عكـــــا	٣،١٨٥	٢،٧٨٢
شفا عمـــرو	٦٧٩	٦٢٨
منطقـــــــة السامـــــرة :		
نابلـــــس	٩،٦٥٤	٩،١٥٨
جنيـــــن	٦،٥٥٩	٦،٥٥٤
المجمـــــــوع	١٥٩،٤٦٣	١٤٨،٧٨٣.

ط- المجالس المحلية

كانت الحاجة إلى وجود الحكومات المحلية الحالية في المناطق الريفية موضع اعتبار. وفي أثناء الحكم العثماني كانت هنالك إدارة ريفية من خلال وجود مجالس

النواحي، ولكن على أرض الواقع، لم يكن القانون ينفذ، ولم يكن لغالبية أهالي الريف أصوات في إدارة شؤونهم. وكان هناك شرط حيث يقوم المختار بمساعدة شيوخ البلدة في تشكيل مجلس القرية، ولكن العادات والتقاليد أناطت مسؤولية هذه المجالس بالمخاتير.

وأشارت لجنة ضرائب البلديات إلى الحاجة لتأسيس إدارة بديلة في الأحياء التي تقع داخل مناطق البلديات، التي كان لها قانون خاص، وفي القرى الكبيرة الواقعة خارج حدود البلديات، والتي ترغب أن يكون لها سلطة محلية وسلطات أكثر وأكثر من مجلس تمثيل عنه في القرى العادية التي يرأسها المختار.

ويسمح قانون المجالس المحلية لسنة ١٩٢١[1]. للمندوب السامي بناء على توصية من الحاكم الإداري أن يمنح سلطة لهذه القرى بتشكيل مجلس محلي، يكون قادراً على فرض ضرائب محددة، ويمارس بعض الحقوق الحكومية المحلية. وفيما يتعلق بالأحياء والضواحي الواقعة داخل حدود البلدية، فإن النظام ينص على تشكيل مجلس محلي يحل محل البلدية. ويكون المجلس المحلي مؤهلاً لفرض بعض الضرائب إضافة إلى الضرائب التي تفرضها البلدية، ويمارس ذات حقوق البلدية وصلاحياتها. ويستطيع المجلس المحلي أن يشكل في إحدى الضواحي أو الأحياء بعد موافقة البلدية والمحافظ. ويبقى المجلس تحت سيطرة وإشراف البلدية التي عليه تقديم موازنته السنوية لها.

---

(١) خلال الفترة التي يرأسها العمل بموجب نظام المجالس المحلية، تم تشكيل مجالس محلية في كل من : الفالوجة، يبنا، أسدود، إجزم، بتاح تكفا، ريكون لي زيون، ريهوهوت، قلقيلية، عنبتا، الطيبة، بيرزيت، البيرة، تل أبيب، والطيرة، وحيفا.

ي- الأوقاف الدينية الإسلامية :

تقسم الأوقاف الإسلامية حسب إدارتها إلى نوعين: تلك التي كانت تدار أو يشرف عليها سابقاً من قبل وزارة الأوقاف العثمانية، وتلك الأوقاف التي تعد مستقلة تماماً عن سيطرة الدولة، وكان من بين الأوقاف التي تشرف عليها الوزارة :

١- الأوقاف : أو الأوقاف التي تدار ويشرف عليها مباشرة موظفون من وزارة الأوقاف.

٢- الأوقاف الملحقة أو الأوقاف التي تحت الإشراف العام للوزارة، ولكنها ليست تحت إدارتها المباشرة : ويكون هذا النوع من المؤسسات هو وقف عائلي يشبه بشكل عام المشاركة الإنجليزية.

وبموجب النظام العثماني فإن إدارة الأوقاف كانت فيما يتعلق بسنجق القدس تحت مسؤولية (مدير) يعين في القدس، أما في سناجق نابلس وعكا، فقد كانت تخضع لإدارة (مدير) يقيم في بيروت ويشرف على مأمورين أو مديري فروع يعملون في كلٍ من عكا ونابلس. وعند احتلال القوات البريطانية لجنوب فلسطين، فقد تم تشكيل لجنة للأوقاف شُكلت في القدس، وبعدها أصبحت السلطة التي تدير جميع الأوقاف في فلسطين تحت اسم (اللجنة العامة للأوقاف). وتولت اللجنة مسؤولية إدارة وإعداد تخمينات مضابط الأوقاف كافة، والإشراف على الأوقاف الملحقة. ويقوم رئيس الإدارة بالمصادقة على التقديرات والحسابات المالية.

وبموجب أمر أصدره المندوب السامي في ٩ كانون الأول ١٩٢١م، وضعت الأوقاف كافة تحت إشراف المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى وسيطرته. وتقدم التقديرات وكشوفات الحسابات للدولة من أجل الاطلاع فقط.

وتعد ضريبة العشر المصدر الرئيسي من عوائد الأوقاف الإسلامية وتقوم دائرة الدخل بتحصيل حصة الأوقاف من العشر، وتسلم إلى المجلس الإسلامي الأعلى. وقد بلغت قيمة ما تم تحصيله نيابه عن الأوقاف الإسلامية للسنة المالية المنتهية في ٣١ آذار ١٩٢١م، مبلغ (٢٧,٦٤٩ جنيه مصري)، وللسنة الحالية فمن المتوقع أن تزيد على هذه المبالغ بسبب إعادة ضم وقف خاصكية السلطان إلى سلطات الأوقاف، وأدى عائد دخل هذا الوقف والذي يصل إلى (١٠,٤٠٠ جنيه مصري)، إلى تحسن في الإدارة الحالية، كما أثر إيجابا على الرأي الإسلامي في جميع أرجاء فلسطين. وتقدر إيصالات الأوقاف للسنة المالية بـ (٤٣,٢٩٧ جنيه مصري) كما كانت النفقات مساوية للمبلغ نفسه.

٢- الجمارك والسفن، والتجارة، والصناعات :

أ- الجمـــــارك :

- التنظيم : تشكل إدارة الجمارك جزءاً من دائرة الجمارك والدخل، ويكون مدير كلتا الدائرتين مديراً لهما. وتقع إدارة كلتا الدائرتين في القدس، وتوجد مراكز جمارك في المدن التالية :

* القدس.
* يافا، مع مركزين فرعيين في كلٍ من اللد وطولكرم.
* غزه، مع مركزين فرعيين في بئر السبع وخان يونس.
* حيفا، مع مراكز فرعية في الطنطورة، وعكا، وسمخ.

ويعين في كل من القدس ويافا وحيفا مديرون للجمارك.

وفي غزة يعين مساعد لمدير الجمارك، وفي المراكز الفرعية، يعين كتبة تحصيل،

وفي أثناء الحكم العثماني، كان هنالك أربع مراكز فقط في غزة، ويافا، وحيفا، وعكا.

الخطوط الأمامية (الحدودية) :

إن الموقع الجغرافي للمناطق الأمامية الحدودية لفلسطين، يجعل من عملية السيطرة على الجمارك مسألة بالغة الصعوبة، إن الحدود من ثلاثة جوانب مفتوحة، وفي الجانب الرابع يقع البحر الأبيض المتوسط. ويشكل البحر حاجزاً يمتد من رفح جنوباً حتى رأس الناقورة شمالاً.

أما على الجانب الشرقي فهناك نهر الأردن، الذي يمتد جنوباً إلى البحر الميت، مكوناً الحدود الشرقية، ويفصل غربي فلسطين عن الأردن من شرقي الأردن، وفي الجنوب، تمت إعادة ترسيم الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب، وهي تمر من رفح في الجنوب الشرقي من خليج العقبة. وتقوم أعداد كبيرة من قوافل الجمال بعبور الحدود من شرقي الأردن أو صحراء سيناء إلى فلسطين، ومن الشمال، تؤدي الطريق الرئيسية من دمشق إلى الجليل عبر جسر بنات يعقوب. وتمتد الحدود الشمالية من بحيرة الحولة إلى البحر في رأس الناقورة، دون وجود عوائق جغرافية، ويتم عبورها بواسطة قوافل الخيول القادمة من المدن السورية باتجاه عكا وحيفا. وإبّان الحكم العثماني، لم تكن هنالك مشكلة في السيطرة على الحدود، وذلك لكون البحر هو الحد الوحيد المهم، وكانت القوافل القادمة من العريش جنوباً، باتجاه غزة، والخليل وبئر السبع مهملة. وتقوم حامية متقدمة من حرس الحدود مؤلفة من عشرة رجال في منطقة رفح–بئر السبع، وفي العريش تقوم إدارة الجمارك المصرية بتحصيل ضرائب الاستيراد والتصدير نيابة عن الحكومة الفلسطينية. وأثبت النظام الذي اتبع مؤخراً،

جدوى كبيرة لفلسطين. ويعود الفضل في ذلك إلى جهود الحكومة المصرية على نشاطها في ضبط التجارة التي تمر من فلسطين وإليها عبر منطقة العريش سابقاً، والتي كانت تشكل مركزاً للتهريب إلى المناطق الجنوبية من بئر السبع وغزة.

وتمر سكة الحديد من القنطرة على قناة السويس باتجاه الشمال إلى فلسطين عبر رفح، حيث يستمر الخط الرئيسي شمالاً إلى حيفا والقدس، ويتفرع منها خط إلى بئر السبع. وينفذ عملية تفتيش أمتعة المسافرين ما بين رفح وغزة على ظهر القطار عند الدخول، أما عند الخروج، فيتم التفتيش عند الوصول إلى القنطرة من قبل إدارة الجمارك المصرية نيابة عن كلٍ من فلسطين ومصر[1].

شـــــــرقي الأردن :

لا يوجد حاجز جمركي بين فلسطين وشرقي الأردن، فمن الناحية الاقتصادية ولكثير من الأسباب الجغرافية، فإن المنطقتين تعدّان منطقة تجارية واحدة، وعليه، فإن جميع ضرائب الواردات القادمة إلى شرقي الأردن تجري في نقطة الجمارك نفسها عند وصولها إلى فلسطين. وتعدّ كلاً من القدس ونابلس مركزي التوزيع إلى شرقي الأردن، وخاصة فيما يتعلق بالواردات الأساسية المصنعة مثل القطن، والأصواف، والتبغ.

وبالمقابل، هناك حجم لا بأس به من الصادرات من شرقي الأردن إلى فلسطين، إذا ما توفرت الأسواق، إلى أوروبا، مثل القمح.

---

(١) ابتداءً من الأول من حزيران ١٩٢٢م، تولت إدارة الجمارك المصرية عملية تفتيش أمتعة المسافرين المغادرين والقادمين في محطة القنطرة الغربية، بموجب ترتيب خاص، حيث تدفع تكاليف موظفي الجمارك من قبل إدارة حكومة فلسطين التي تجمع لحسابها العوائد والجمارك.

وتدفع حكومة فلسطين لشرقي الأردن جزءاً من الرسوم والجمارك التي يتم تحصيلها من الصادرات والواردات حسب الواردات الأجنبية التي تمر بشرقي الأردن. وقد كانت قيمة المبلغ الذي جمع في السنة المالية الحالية (٢٨,٠٠٠ جنيه مصري)، والذي يمثل ما نسبته (٥,٠٨٪) من مجموع ضرائب جمارك الواردات والصادرات. ولا تتوفر أي إحصائيات يمكن اعتبارها ذات قيمة تجارية، فيما يتعلق بحجم التجارة بين البلدين (فلسطين وشرقي الأردن).

وتعدّ خطوط التجارة الرئيسية عبر البحر الميت، وجسر اللنبي قرب أريحا، وجسر دامية مقابل نابلس، وبيسان.

سوريـــــــــــــــا :

عند تشكيل الإدارة العسكرية لفلسطين، تم افتتاح مركز جمارك في حيفا، حيث كانت جمارك الواردات تجمع على المواد التي سوف تمر مروراً بدمشق، أو لغايات التوزيع المحلي. وجعلت الجمارك التي تقدم في الميناء إلى أن جعلت منه طريقاً مربحاً لمستوردي البضائع الأجنبية، والذي إضافة إلى مزايا سكة الحديد المباشرة إلى دمشق، أدى إلى تطور تجاري ملموس مع الشرق.

وفي أثناء وجود السلطات العسكرية، فإن عوائد الجمارك المتحصلة من تجارة الاستيراد الأجنبية، كانت تشكل جزءاً من دخل الجمارك الفلسطينية، ولكن عند تأسيس الإدارة المدنية في فلسطين وسوريا، لم يكن بالإمكان الاستمرار في جمع هذه الجمارك في حيفا وخاصة على البضائع المرسلة إلى سوريا.

ونتيجة لذلك، تم توقيع اتفاقية جمارك بين المندوبين الساميين لكلٍ من سوريا وفلسطين في ٢٥ آب، ١٩٢١م.

اتفاقية الجمارك السورية الفلسطينية :

تنص الاتفاقية على أن يتم دفع جمارك البضائع المارة مروراً (ترانزيت) عبر ميناء حيفا إلى سوريا- تخضع للجمارك في البلد المرسلة إليها البضائع. وبموجب شروط الاتفاقية، أعلن ميناء حيفا منطقة حرة، أي أن يتم التعامل بالمثل ما بين مناطق الانتداب دون تمييز في الحالات، حيث يعمل الميناء (أي ميناء) على خدمة أكثر من دولة. وعليه، فإن حيفا التي كانت في الماضي تخدم الدولة العثمانية، أصبحت الآن تخدم المناطق الخاضعة للسيطرة البريطانية والفرنسية على التوالي، وسوف يتم تعزيز أهميتها التجارية إذا ما تم تبني مشاريع إنشاء سكك حديدية جديدة.

وفي هذه الحالة، فإن الميناء سوف يخدم في النقل من (العراق) وإليه Mesopotamia[1] وربما أبعد منها.

وعليه، فإن من الضروري خلق مبدأ نظام الترانزيت دون تأخير. ويدفع موظفو الجمارك في البلد المرسلة إليها البضاعة قيمة (٥٪) من الجمارك المتحصلة حسب قيمة البضاعة، وذلك المبلغ يدفع لبلد الترانزيت لتغطية تكاليف الأعمال الرسمية.

وفيما يتعلق بالبضائع التي ليست للترانزيت والتي تكون قد أفرغت في حيفا، وسوف يتم تصديرها إلى سوريا، فقد اتفقت الحكومتان على نظام الإعادة، ويمكن للتاجر تصدير بضائع أجنبية إلى سوريا عند استخراج شهادة من إدارة الجمارك السورية تثبت وصول البضاعة، ويتم إعادة دفع مبلغ من قيمة الجمارك من قبل المستورد في فلسطين. والأمر نفسه في حالة تصدير بضائع أجنبية من بيروت إلى دمشق وإلى حيفا، أو أيّ أماكن أخرى في فلسطين، حيث يتم دفع جزء من قيمة

---

(١) بلاد ما بين النهرين.

الجمارك من قبل السلطات السورية.

أما البضائع الأجنبية المصنعة جزئياً من مواد خام أجنبية، فتعتبرها كلتا الحكومتين على أنها منتجات محلية، وسمح لها بدخول أي من البلدين معفاة من كافة الجمارك ومن كافة القيود.

ولاتوجد جمارك على البضائع المستوردة والمصدرة من سوريا أو العكس، والتي تعد منتجات محلية من الدول المعنية. في حالة تصدير مثل هذه البضائع بحراً، تودع نسبة (١٪) وتعاد عند استخراج شهادة تثبت وصول البضائع إلى الجهة المطلوبة. وهذا النظام متبادل، وهو متبع منذ الاحتلال. وفيما يتعلق بالبضائع المنتجة محلياً والمصدرة بواسطة سكة الحديد، فلا يشترط إيداع حساب بنسبة (١٪).

حجم التجارة من سوريا وإليها :

تبلغ قيمة البضائع المصدرة من يافا، وحيفا، وعكا إلى الموانىء السورية (٢٦٤,٧٠٨ جنيه مصري)، وذلك خلال السنة المنتهية في ٣١ آذار ١٩٢١م، وتبلغ قيمة البضائع المستوردة (٤٦٨,٧٦٥ جنيه مصري) عن الفترة نفسها.

ويبين الجدول التالي البضائع الرئيسية المستوردة والمصدرة إلى الموانىء السورية عبر يافا، وحيفا، وعكا عن طريق البحر:-

الواردات			الصادرات		
المادة	المجموع خلال الفترة من ١ نيسان ١٩٢٠م، إلى ٣١ آذار ١٩٢١م		المادة	المجموع خلال الفترة من ١ نيسان ١٩٢٠م، إلى ٣١ آذار ١٩٢١م	
	الكمية	القيمة		الكمية	القيمة
فبارك القطن	١,٥١٦,٤٨٤ متر	١٠١,٩٩٣ جنيه مصري	قمح	١,٧٩١ طن	٦٤,٥٢٥ جنيه مصري
تمباك	١٥٦,٠٤٠ كيلو	٢٤,٩٩٥ جنيه مصري	شعير	٢,١١٦ طن	٣٣,٢٩٥ جنيه مصري

أما الفترة من ١ نيسان حتى ٣١ كانون الأول فهي مشمولة، وبلغت قيمة المواد المستوردة من الموانيء السورية إلى فلسطين (٢٠٧,٥٣٦ جنيه مصري) وقيمة الصادرات من فلسطين (٥٢٩,٠٣٠ جنيه مصري)، وتعود هذه الزيادة في حجم التجارة إلى التحسن في أسعار البضائع في سوريا.

والحقيقة أن فلسطين قد امتلأت بالبضائع الأجنبية والمنتجات الزراعية. وتبلغ قيمة البضائع الأجنبية المستوردة إلى دمشق للسنة المنتهية في ٣١ آذار ١٩٢١م، (٧٢١,٨٠٠ جنيه مصري)، وقيمة الصادرات إلى الخارج عبر ميناء حيفا (٦٧,٢٤٧ جنيه مصري) عن الفترة نفسها.

ويبين الجدول التالي المواد الأساسية المستوردة والمصدرة من دمشق عبر ميناء حيفا :

الواردات			الصادرات		
المادة	المجموع خلال الفترة من ١ نيسان ١٩٢٠م، إلى ٣١ آذار ١٩٢١م		المادة	المجموع خلال الفترة من ١ نيسان ١٩٢٠م، إلى ٣١ آذار ١٩٢١م	
	الكمية	القيمة		الكمية	القيمة
سكر	٢,١٤٠ طن	١٦١,٦٦٣ جنيه مصري	مربى المشمش	٦٧٣ طن	٢٩,٥٦٨ جنيه مصري
أرز	٢,٥٣٥ طن	٨١,٨٣٩ جنيه مصري	فواكه مجففة	٤٤ طن	٣,٤٢٥ جنيه مصري
فبارك قطن	١,١٥٥,٤١٨ متر	٧٦,٣٨٢ جنيه مصري			
خيوط قطن	—	٦٧,٧٩٤ جنيه مصري			

مصـــــــــر :

تخضع جميع البضائع المستوردة والمصدرة إلى مصر للجمارك. وتخضع البضائع المقرر مرورها عبر الترانزيت إلى إجراءات من إدارة الجمارك المصرية. وتودع في مستودعات الإسكندرية أو بورسعيد، وعليه فهي تعفى من دفع تكاليف الاستيراد في هذه الموانىء. وبخصوص البضائع التي تفرغ في موانىء مصر، وسوف يعاد تصديرها إلى فلسطين فلا تخضع لشروط سحب الرسوم الجمركية، ولكن المواد المتبقية في موقع الشحن الأصلي، فإن علامات المستورد تكون مسجلة منذ وقت التصدير في دائرة الجمارك المصرية، وهي خاضعة لإعادة الرسوم الجمركية، إذا حدثت عملية التصدير خلال ستة أشهر من تاريخ وصول البضاعة إلى مصر.

وفيما يتعلق بالسنة المنتهية في ٣١ آذار ١٩٢١م، كانت قيمة البضائع المصدرة من مصر إلى فلسطين (٥٦٩،٤٥٦ جنيه مصري) وتبين انخفاضاً بقيمة (٤٢٩،٩٧٧ جنيه مصري) عن مجموع السنة الماضية. وبلغت قيمة الصادرات من فلسطين إلى مصر للسنة المالية المنتهية في ٣١ آذار ١٩٢١م، (٥٣٤،٢٩٥ جنيه مصري) بنقص قدره (١٢،٤٦٤ جنيه مصري) عن العام الماضي. وكانت الواردات خلال الأشهر التسعة الأولى (من نيسان إلى كانون الأول) من سنة ١٩٢١م، (٥٨٣،١٧٣ جنيه مصري)، وبلغت قيمة الصادرات (٤٠٥،٦٣٩) مظهرة زيادة عن عام ١٩٢٠م، قدرها (١٦٢،٤٢٣ جنيه مصري) و (٢٢،٥٥٥ جنيه مصري) على التوالي. وكانت الزيادة في قيمة الواردات المصرية التجارية خلال الأشهر التسعة الأولى من شهر نيسان إلى ٣١ كانون الأول ١٩٢١م، بسبب إزالة المنع على استيراد التبغ وذلك عن أمر ضريبي لسنة

١٩٢١م، ينص على تخفيف الضرائب على التبغ المستورد. وقد ألغت الحكومة المصرية القيود المفروضة على تصدير الأرز والسكر المصري، مما يشكل معاً إلغاء لقرار منع تصدير الحبوب إلى فلسطين، مما أعطى حافزاً آخر للتبادل التجاري بين البلدين.

معدلات (أسعار) الجمارك :

كانت معدلات الجمارك في أثناء حكم الإمبراطورية العثمانية ثابتة بسبب الاتفاقية التجارية المبرمة سنة ١٨٦١م، وسنة ١٨٦٢م وقيمتها (٨٪) على الواردات و (١٪) على الصادرات. وتمت زيادة جمارك الواردات لسنة ١٩٠٧م، من (٨٪) إلى (١١٪). وشكلت الزيادة بنسبة (٣٪) جزءاً من عوائد الخزينة العثمانية.

وأبقت حكومة إدارة فلسطين نسبة (١١٪) على الواردات نسبة (١٪) على الصادرات، باستثناء حالة مصر وتركيا، وتخضع المنتجات المحلية والمواد المصنعة في مصر أو تركيا سواء اشتملت على مواد خام أجنبية أم لا، تخضع لضريبة واردات قدرها (٨٪) عند استيرادها إلى فلسطين. وتستثنى سوريا مما ذكر أعلاه، ويسمح لمنتجاتها بالدخول إلى فلسطين دون جمارك (معفاة من الجمارك).

الجمارك الخاصة :

هناك أسعار خاصة للجمارك على الواردات إضافة إلى نسبة (١١٪) على المواد التالية :

أ- (٣٪) على مواد البناء بما في ذلك الأخشاب، والمواد المعدة في الخشب، المعادن والقضبان الحديدية، الصفائح المعدنية، الزجاج، البلاط، والطوب، الاسمنت، ولكن ذلك لايشمل جميع مواد النحاس، والقصدير، أو المعادن، والأنابيب وأجزاء الآلات

المعدنية (قطع الغيار)، والزجاج المطلي، الزجاج الشفاف، المرايا، طوب الجدران، الطوب الحراري، البلاستر اللاصق.

وتضضع المواد أعلاه للجمارك لمدة سنتين ابتداءً من ٣١ آب ١٩٢٠م.

ب - (٣٪) على الثروة الحيوانية والتي تربى إما لأغراض زراعية أو للذبح وتشمل : الجمال، الخيول، البغال، الحمير، المواشي والأغنام.

جـ--تم تعديل قانون التبغ لسنة ١٩٢١م، بمرسوم عدل فيه قانون جمارك التبغ الصادر في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٠م، ويحدد فيه الجمارك التي يجب دفعها على التبغ المستورد كما يلي :

المادة	السعر
التبغ غير المقطوف/المجني/المحصول	٢٨ PT لكل كيلوغرام
التبغ المصنع والسجاير	٥٥ PT لكل كيلوغرام
السيجار وتبغ المضغ	٦٠ PT لكل كيلوغرام
السعوط	٦٠ PT لكل كيلوغرام
التمباك (العجمي/ الفارسي)	٢٠ PT لكل كيلوغرام
التمباك غير (العجمي)	١٠ PT لكل كيلوغرام

ويحق لأي شخص يصدر من فلسطين أياً من المواد المذكورة أعلاه، ويثبت لدى دائرة الجمارك أن هذه المواد كانت قد صنعت وتم استيرادها من التبغ أو التمباك، يحق له استرداد (٨٠٪) من جمارك الاستيراد المدفوعة في الأصل،

وتضاف ضريبة جمارك إضافية قدرها (٥٥ PT) على كل كيلوغرام على منتجات التبغ المستوردة، للبلديات. وتحل هذه الضريبة بدل ضريبة العشر البالغة (١٪) والتي كانت في السابق تجمع من قبل الاثنين وعشرين بلدية في فلسطين.

ويجب أن تضاف إلى الجمارك أعلاه ضريبة خاصة تدعى ضريبة استيراد البضائع الأجنبية، وقدرها (١٪) تؤخذ على جميع الواردات الأجنبية، باستثناء حالة السوائل القابلة للاشتعال مثل البترول، والزيت المعدني ...الخ، والمشروبات الكحولية بما في ذلك النبيذ والبيرة (الجعة) حيث تضاف ضريبة قدرها (٢٪). كما تخضع الواردات من التبغ لضريبة قدرها (٥٪ PT) لكل كيلوغرام فقط. ولمعرفة كيفية توزيع هذه الجمارك انظر «البلديات».

وتعفى المواد التالية من جمارك الاستيراد :

أ- الآلات الزراعية : آلات الطحن وقطاعات الحبوب وآلات الحراثة، وآلات الحصاد، وآلات جمع القش، وحفارات البذور، وآلات الألبان، وفلاتر الحليب، والبرادات، والثلاجات، وآلات التعقيم (التنقية)، وآلات تصنيع الزبدة، والحاضنات، وآلات التجفيف، وقطع غيار آلات تجفيف الفواكه ومعاصر الزيت وطواحين السمسم وقطع غيار الآلات، وآلات الرش، ومضخات الرش، والتراكتورات، وآلات قطف اللوز، وبيوت الدواجن وأمهات الدواجن، وآلات تربية النحل، وآلات ضغط الحرارة في المناحل.

ب - المواد الكيميائية المعروفة والمطلوبة للبذور ولأغراض زراعية بقدر معقول.

جـ- العينات بحجوم ليست تجارية.

د- المواد المطبعية، وتشمل: الكتب، النشرات وأي مطبوعات أخرى، النصوص،

المخططات أو أية تصاميم معمارية، الخرائط، الأطالس والرسوم الجغرافية، والصور العلمية والمخططات من الأنواع كافة، الصحف والمجلات، الكتالوجات التجارية، قوائم الأسعار والإعلانات التجارية، المطبوعات والصور المرسلة في مغلفات (طرود) بريدية.

هـ- الأمتعة والمعدات الشخصية المستعملة بما فيها أمتعة المنازل، المعدات والأجهزة.

و- يمكن إعفاء المواد التالية من الجمارك : النبيذ المصنع في فلسطين.

الـــــواردات الممنوعـــــة :

أ- يمنع استيراد المواد التالية إلى فلسطين[1]:

١- الأسلحة والذخائر، والمواد المتفجرة (باستثناء بنادق الرياضة وذخيرة بنادق الرياضة).

٢- الملح.

٣- الرسوم، المنحوتات وجميع النصوص المطبوعة التي لها علاقة بسوء السلوك.

---

(١) أضيفت المواد التالية إلى قائمة الواردات والصادرات الممنوعة.

الواردات : الخشخاش الخام.

الصادرات : الخشخاش الخام، السماد.

ويسمح باستيراد الخشخاش ومشتقاته من المورفين، الهيروين، والكوكايين، فقط في حالة وجود شهادة خاصة من قبل مدير الصحة.

٤- الحشيش.

٥- فراشي الحلاقة المصدرة من اليابان، والصين، وكوريا ومنشوريا . وتخضع فراشي الحلاقة المصدرة من أوروبة للفحص من قبل السلطات الطبية، ويفرج عنها عند إصدار شهادة طبية بها.

ب - يمكن استيراد المواد التالية بموجب تصريح (ترخيص) خاص يصدره مدير الأمن العام: المتفجرات، وملح البارود.

جـ- يسمح باستيراد المواد التالية بموجب تصريح من المحافظين (الإعلان العام رقم ١٨٠ والمؤرخ في ١ أيلول ١٩٢٠م): (البنادق الرياضية وذخيرة بنادق الصيد).

د- يسمح باستيراد المواد التالية فقط عند إرفاقها بشهادة موقعة من مختص زراعي في بلد المنشأ، يثبت بموجبها أنه قد فحصها وأنها خالية من المرض:

١- النباتات الحية من أي نوع.

ب- النحل

هـ- إن استيراد المواد التالية مسموح فقط في حالة وجود ترخيص خاص من دائرة الصحة : الكوكايين، السلفونال، كلورات البوتاسيوم، كلورات الصوديوم، الخشخاش، ما لم تكن متوفرة في عقاقير طبية تبين وصفها وتركيبتها من قبل الدائرة الصحية نفسها المذكورة أعلاه.

الصادرات الممنوعة :

١- الثروة الحيوانية (باستثناء الجمال والماعز).

٢- الحشيش.

٣- يسمح بتصدير الآثار فقط بموجب تصريح (ترخيص) خاص

موقع من قبل مفتش الآثار.

٤- البضائع المارة مروراً : يسمح للبضاعة المصدرة إلى دول أخرى بالمرور من فلسطين باستثناء ما يلي :

١- الأسلحة والذخائر والمتفجرات (باستثناء بنادق الرياضة وذخيرتها).

٢- الرسوم، اللوحات، جميع المواد المطبوعة والنصوص المحرضة على الفتنة، سواء أكانت مغلفة أم مفتوحة.

٣- الحشيش.

٤- المواد المتفجرة وملح البارود (ما لم يصدر بها تصريح خاص من مدير الأمن العام).

الجمارك على مستودعات تخزين البضائع :

تفرض جمارك على مستودعات البضائع في: القدس، يافا، اللد، غزة، حيفا، عكا، وسمخ. وتكون فترة الإعفاء من الجمارك سبعة أيام، حيث تكون البضاعة مخزنة، ماعدا في القدس، فتكون فترة الإعفاء خمسة أيام، وتقع مستودعات البوندد في كلٍّ من يافا وحيفا . وتم الانتهاء من تجهيزات البناء الأخير من قبل شركة مستودعات ليفانت للبوندد من أجل إقامة مستودع كبير في ساحة الميناء. وسوف تقدم تعرفة التخزين إلى الحكومة لاعتمادها، وسوف تكون نشاطات الشركة مقتصرة على العمل في مستودعات البوندد . وسيقومون بالتأمين على البضائع ويتولون مسؤولية إصدار ضمانات في مستودعاتهم في البوندد. ولايمكن اعتبارهم شركة أحادية للتشغيل، كما لن تقوم الشركة بأداء أي عمل من اختصاصات دائرة الجمارك.

وتكمن قيمة وأهمية جعل حيفا ميناء حراً في أن التجار سوف يحتاجون إلى

إيجاد منطقة حرة إلى جانب المستودعات المعتادة، إضافة إلى مرافق تمكنهم من استلام البضائع بشكل مفرق (مفرد)، وكذلك من أجل فكها، وتصنيفها، وإذا لزم الأمر تجميع بضائع مختلفة المصادر، وإرسالها إلى مناطق مختلفة. وإلى أن يتم الانتهاء من هذا المنطقة، يجب توفير مرافق مؤقتة لتمكين التجار من مواصلة أعمالهم. وعليه، فقد تم إنشاء منطقة ترانزيت في منطقة الجمارك في حيفا، وسوف يتم الانتهاء منها في صيف عام ١٩٢٢م، أما في يافا، حيث تقتصر المرافق في داخل البلدة القديمة الممتدة إلى أمام الميناء، فيتم إنشاء مرفق جديد، وسوف ينجز قبل موسم الشتاء القادم. وقد تم تقديم اقتراحات عدة من أجل توسعة الميناء إلى أن يتم الانتهاء من إنشاء الميناء الجديد، ويؤمل أن يتم اتخاذ إجراء ومعايير ملائمة قبل شتاء عام ١٩٢٢م، وذلك لإضافة مزيد من المرونة التجارية في المدينة التي تقوم بدور مركز توزيع ما بين جنوبي فلسطين وشرقي الأردن، وهي ذات صناعة هامة في مجال البرتقال في ما حولها.

الواردات والصادارات :

فيما يلي مقارنة إحصائية بين الواردات والصادرات. ويجب الأخذ بالحسبان أن هذه النشرة لا تضم أي أرقام تبين قيمة البضائع المستوردة من سوريا إلى فلسطين، أو المصدرة من فلسطين إلى سوريا. ولم يكن ما بين هذين البلدين جمارك على البضائع قبل الأول من تشرين الأول ١٩٢١م، أما البضائع المنتجة في أي من البلدين، فلا توجد تجارة مقيدة، ولا توجد إجراءات جمركية. وتنطبق الظروف نفسها على شرقي الأردن فيما يتعلق بالمنتجات المحلية، ولكن جميع البضائع الأجنبية المستوردة والمخصصة للتصدير إلى الخارج من شرقي الأردن وإليه، فهي تخضع للجمارك في

فلسطين. وعليه، فهناك استثناءات من البيانات (الجدول) حول قيمة تجارة القمح ما بين شرقي الأردن وفلسطين، وما بين المواد المصنعة في دمشق والمستوردة إلى هذه المنطقة لتغطية احتياجات الفلاحة والزراعة :

السنة المنتهية	الواردات / جنيه مصري	الصادرات / جنيه مصري	المجموع / جنيه مصري
٣١ آذار ١٩٢٠	٤,١٩١,٠٦٠	٧٣٣,٤٤٣	٤,٩٦٤,٥٠٣
٣١ آذار ١٩٢١	٥,٢١٦,٦٣٣	٧٧١,٧٠١	٥,٩٨٨,٣٣٤

أما الأشهر التسعة المنتهية في ٣١ كانون أول ١٩٢١م، فقد كانت القيم كما يلي:

السنة المنتهية	الواردات / جنيه مصري	الصادرات / جنيه مصري	المجموع / جنيه مصري
	٤,٢٤٦,٦٨٦	٥٦٩,٤٩٦	٤,٨١٥,١٨٢

تجارة الواردات :

إن مجموع الواردات المحصلة للسنوات الموضحة مقسم حسب البلدان الرئيسية، كما يلي :

الــــــدولة	المجموع للاثنا عشــر شهراً المنتهية فــي في ٣١ آذار ١٩٢١م بالجنيه المصري	المجموع للاثنا عشــر شهراً المنتهية فــي ٣١ آذار ١٩٢٠ بالجنيه المصري	الزيادة أو النقــص
بريطانيا العظمى	١,٦٩٦,٦٢٩	١,٢٠٤,٦٨٢	+ ٤٩١,٩٤٧
مصــــر	٥٦٩,٤٥٦	٩٩٩,٤٣٣	- ٤٢٩,٩٧٧
فرنســـا	٢٤٣,٥٠٢	١١٥,٢٥٧	+ ١٢٨,٢٤٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٩٧,٦٢٦	١٩٧,٥٧٩	+ ٣٠٠,٠٤٧
ايطاليــــا	٢٢٣,٦٤٩	٨١,٤٨٧	+ ١٤٢,١٦٢
الهنــــد	٤٠٦,٥٨٣	٢١١,٠٥٦	+ ١٩٥,٦٢٧
استراليـــا	١٧٩,١٠١	١٤٣,٢٨١	+ ٣٥,٨٢٠
اليابـــان	١١٨,٥٥١	٣١٥,٢٤٦	- ١٩٦,٦٩٥
اليونـــان	١,٥٠٠	٤٠,٥٣٠	- ٣٩,٠٣٠
هولنــــدا	٢٦٥,٩٢٠	٣٤٠,٥٩٣	- ٧٤,٦٧٣
دول أخرى	٧٨٦,٨٥١	٢٤٤,٥٩٣	+ ٥٤٢,٢٥٨
طرود بريدية	٢٢٧,٢٦٥	٢٩٧,٣٢٣	- ٧٠,٠٥٨
المجمـــوع	٥,٢١٦,٦٣٣	٤,١٩١,٠٦٠	+ ١,٠٢٥,٥٧٣

أما الأشهر التسعة المنتهية في كانون أول ١٩٢١م، ففيما يلي مقارنة للقيم مع الفترة لعام ١٩٢٠م.

الـــــدول	المجموع خلال الأشهر التسعة المنتهية في ٣١ كاون أول ١٩٢١م بالجنيه المصري	الزيادة (+) أكثر أو النقص (–) أقل خلال الأشهر التسعة المنتهية في ٣١ كانون أول ١٩٢٠ بالجنيه المصري
بريطانيا العظمى	١,٣٩٤/٥٩٣	+ ١٨٨,٧٧٧
مصـــــــــر	٥٨٣,١٧٣	+ ١٦٢,٤٢٣
فرنســـــــا	١٥٠,٢٢٨	– ٣٣,٨١٨
الولايات المتحـــدة الأمريكية	٣٣٩,٦٧٥	– ١٧,٩٧٨
ايطاليـــــا	١٦١,٠٠٨	– ١١,٨٢٣
الهنـــــــد	٢٢١,٤٨٩	– ١٠٩,٣٥٧
استراليـــــا	٤٦,٥٨٦	– ١١٤,٦٦٨
ألمانيـــــا	٢٦٤,٨٨٩	+ ٢٦٤,٨٨٩
النمســـــا	٨١,٧١٥	+ ٨١,٧١٥
بلجيكـــــا	٧٣,٧٠١	+ ٧٣,٧٠١
اليابـــــان	٩٩,١٠٤	+ ٤,٢٠٨
هولنـــــدا	١٨١,٩٣٤	– ٢٢,١٥٧
دول أخـــــرى	٤٩١,١٣٧	+٣,٦٤٦
طرود بريديـــة	١٠٦,٤٥٤	– ٦٤,٣٨٧
المجمـــــوع	٤,٢٤٥,٦٨٦	+ ٤٠٥,١٧١

وكانت المواد الرئيسية المستوردة للسنة المنتهية في ٣١ آذار، ١٩٢١م، كما يلي :

المـــــادة	المجموع خلال الفترة من ١ نيسان ١٩٢٠ ولغاية ٣١ آذار ١٩٢١	
	الكميـــــــــة	القيمة / الجنيه المصري
فبـــــــارك القطــــــن	متر/١٠,٩٩١,٥٩٣	٦٧٩,٠٥٥
سكـــــــــــــــــــــر	طن/٥,٣٧٠	٤٠٣,١٧٢
دقيــــــــــــــــــق	طن/٦,٢١٨	٢٥٥,٦٠٦
فحــــــــــــــــــم	طن/٤٨,٠٦٩	٢٨٩,٨٢٢
أرز	طن/٧,٤٢٥	٢٤١,٧٦٩
بتـــــــــــــــرول	تنكه/٥١٢,٣٧٦	١٧٣,٩٢١
أقمشــــــــــــــة	القيمة/	١٥٩,٠١٨
حديد ومعادن وفـــــولاذ	القيمة/	١٦٢,١٢٠
أخشــــــــــــاب	القيمة/	١٣٤,٦٤٤
تبـــــــــــــــغ	طن/٣٠٦	١٥٥,٤٥٦

وللأشهر التسعة المنتهية في ٣١ كانون أول ١٩٢١م، كانت الواردات الرئيسية كما يلي :

المـــــادة	الكميـــــــــة	القيمة / الجنيه المصري
فبـــــــارك القطـــــــن	متر/١١,٨٦٧,٩٠٤	بقيمة ٤٧٠,٩٣٨
سجايـــــــــــــــــــــر	طن/٢١٢	بقيمة ٢٣٩,٠٥٠
تبـــــــــــــــــــــغ	طن/٧٨	بقيمة ٢٥,٤٧٠
فحـــــــــــــــــــــم	طن/٥٨,٧٩٠	بقيمة ٢٣١,٨٢٣
سكـــــــــــــــــــــر	طن/٧,٢٣٥	بقيمة ٢٤٣,٧٣٣

تجارة الصادرات :

كانت البلدان الرئيسية لصادرات فلسطين للسنوات المشار إليها مع القيم كما يلي :

الـــــــدولة	المجموع للاثني عشر شهراً المنتهية في ٣١ آذار ١٩٢١م بالجنيه المصري	المجموع للاثني عشر شهراً المنتهية في ٣١ آذار ١٩٢٠ بالجنيه المصري	الزيادة أو النقص
بريطانيا العظمى	٩٤,٢٤٤	٩٢,٠٥٩	٢,١٨٥ +
مصـــــــر	٥٣٤,٢٩٥	٥٤٦,٧٥٩	١٢,٤٦٤ -
فرنســـــا	١٤,٣٢٧	٢٠,٤٨٨	٦,١٥٦ -
الولايات المتحدة الأمريكية	١١,٦٨٢	٣,١٦٤	٨,٥١٨ +
ايطاليـــــا	٩,٢٩٩	١٥,١٢٥	٥,٨٢٦ -
اليونـــــاز	٣,٨٦٣	٢٠,٠٠٤	١٦,١٤١ -
طرود بريدية	٤٦,٧٨٦	٢٧,٤٦٢	١٩,٣٢٤ +

وكانت الصادرات خلال الأشهر التسعة المنتهية في ٣١ كانون الأول ١٩٢١م، من فلسطين إلى الدول الرئيسية كما يلي :

الدولة	المجموع خلال الأشهر التسع المنتهية في ٣١ آذار ١٩٢١م بالجنيه المصري	الزيادة (+) أكثر أو النقص (–) أقل خلال الأشهر التسعة المنتهية في ٣١ كانون أول ١٩٢٠ بالجنيه المصري
بريطانيا العظمى	٧٢,٣٩٩	+ ٢٩,٥٣١
مصر	٤٠٥,٦٣٩	+ ٢٢,٥٥٥
فرنسا	٢١,٠٧٧	+ ٧,٣٦٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٧,٦٩٧	– ١,٢٤٨
ايطاليا	٢,٣٩٨	– ٦,٠٥٨
ألمانيا	٣,٦٧٠	+ ٣,٦٧٠
هولندا	٢,٢٦٣	+ ٢,٠٣٥
طرود بريدية	١٩,٦٥٩	– ١٥,٤١٤

وكانت المواد الرئيسية المصدرة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ١٩٢١م، كما يلي :

المجموع خلال الفترة من ١ نيسان ١٩٢٠م، حتى ٣١ آذار ١٩٢١

المادة	الكمية	القيمة / الجنيه المصري
البرتقال	كيس/٨٣٠,٩٥٩	٢٠٠,٤٧٥
صابون	طن/١,٤٧٥	١٣٢,١٦٩
بطيخ	القيمه/ –	٦٤,٠٠٨
فاصوليا	طن/١,٧٩٣	٣٦,٢٩٠
مربى المشمش	طن/٨٠٠	٣٦,٠٠٥
لوبيا	طن/١,٣٢٥	٢١,٧٨٥
فاصوليا جافه	طن/٦٦١٦	١٢,٥٠٩
نبيذ	لتر/١,٢٦٥,٥٧٧	٥٠,٤٠٩

و للأشهر التسعة المنتهية في ٣١ كانون أول ١٩٢١، أهم الصادرات :

المـــــادة	الكميـــــــة	القيمة / الجنيه المصري
صابـــــــــون	طن/٢,٦٠٠	بقيمة ١٤٨,٠٢٣
البرتقـــــــال	كيس/٤٤٧,٥٣١	بقيمة ١١٠,٥٠٢
بطيـــــــخ		بقيمة ٥٩,٧٥٧

ب- الشحـــــــن :

الموانىء والإنارة :

الإنارة: في شهر تموز ١٩١٩م، تم تعيين أحد الضباط مسؤولاً عن إدارة دائرة الموانيء. وعند تشكيل الإدارة المدنية بقيت الدائرة قائمة. وفي أوائل عام ١٩٢٢ ألحقت الدائرة بدائرة الجمارك.

ويعدّ كلاً من مينائي يافا وحيفا من الموانيء الهامة لنزول الركاب والبضائع إلى مستودعات السفن، ويعدّ هذا النشاط رافداً هاماً من عناصر الاقتصاد في فلسطين، كما تجدر الإشارة إلى أن من الصعوبة بمكان إنزال المسافرين والبضائع في أوقات الشتاء، نظراً لحالة البحر، وذلك في مينائي يافا وحيفا، وعلاوة على الخسائر في الشحن وتكاليف تأمين البضائع من السفن المحملة، وفي يافا (على خط ٣٢.٣ شمالاً، وطول ٣٤ شرقاً) فإن الميناء يقع ما بين جدار بحرى على الجانب الشمالي والشرقي من البلدة (المدينة) وسلسلة من الصخور المنخفضة. أما المدخل فهو شمالاً من الصخور، كما يوجد هنالك ممر ما بين الصخور بطول (٢.٥ كيبل) من طرفهما الشمالي. أما في حيفا (٣٢ ٤٩.٨ شمالاً، وطول ٣٥.٠٠ شرقاً) فهناك مرفأ آمن في الصيف على مقربة من الميناء على عمق ٣٦ قدماً من الماء. وهناك مرفأ بطول (٣٨٠ ياردة) يسير من الشمال إلى الشرق من المدينة، حيث أضيف له ذراع بطول ٤٥م

خلال سنة ١٩٢١م، في الاتجاه الشمالي الشرقي.

إن المرافق الضرورية لكل من المسافرين والبضائع محدودة تماماً، وفي يافا فإن المدينة تمتد داخل المياه، وتنقصها المساحة اللازمة للتحميل والتنزيل، مما يزيد الأمور صعوبة، وكذلك صعوبة في التخزين، سواء داخل منطقة الجمارك أو خارجها، وهذه جميعاً غير ملائمة، ويقع جزء كبير من البضائع في الطريق المعرضة للأمطار والغبار، والسيارات، حيث تكون عملية الإشراف صعبة جداً.

أما حيفا فتعدّ أفضل قليلاً في هذا المجال، ولكن لابد من إجراء كثير من التحسينات، لكي تتلاءم مع حركة الشحن ونقل المسافرين المتزايدة.

يوجد أربعة مستودعات على الساحل، وهي من ممتلكات إحدى الشركات الفرنسية، والتي ينتهي عقدها في عام ١٩٢٤م.

عكـــــــــا :

هناك ضوء ثابت أحمر يمكن رؤيته من بعد عشرة أميال، وهو معروض على ارتفاع ٥١ قدماً عن سطح الماء على برج أبيض ارتفاعه ٣٣ قدماً في الطرف الجنوبي لمدينة عكا. (خط عرض ٣٢ ٥٥َ شمالاً، طول ٣٥ ٤َ شرقاً).

مدينة حيفــــــا :

إضاءة سريعة حمراء كل ثلاث ثوان، ويمكن رؤيته من بعد ستة أميال، وهو مثبت على برج أبيض في القلعة القديمة الواقعة على الميناء أمام المدينة.

ضوء الكرمـــــــل :

سابقاً كان هناك ضوء أبيض ثابت وإضاءة متقطعة، يمكن مشاهدتها عن بعد ثلاثين ميلاً، وهي معروضة على ارتفاع (٤٩٠ قدماً) فوق سطح الماء من على برج

حجري أبيض إلى الشمال والشمال الغربي من شارع دير إلياس، وقد تم تدمير هذا الضوء على يد العثمانيين خلال الحرب، وتم تثبيت ضوء مؤقت يمكن رؤيته من مسافة عشرة أميال. ويفضل إجراء صيانة لهذا الضوء بأسرع ما يمكن نظراً لأنه يعدّ ضوءاً بعيد المسافة (المجال) على الميناء.

يافـــــــا :

هناك ضوءان بديلان: أحمر وأبيض، يمكن رؤيتهما من مسافة ٣٠ ميلاً وهما مثبتان على ارتفاع (٦٩ قدماً) فوق سطح الماء من على برج منخفض في الجنوب الغربي للمدينة.

وفي شهر شباط ١٩٢١ تم توزيع إعلان بناء على أمر مرسوم (انظر أعلاه تحت عنوان«بلديات»).

وتم تولي أعمال القنصل البحري في كلا البنائين في شهر شباط ١٩٢٠م، وافتتح مكتب بحري في يافا في شهر نيسان ١٩٢٠م.

كما أنشئت محطة قوارب بحرية في حيفا في شهر شباط ١٩٢٠م، وأمر أفراد الميناء البدء بأعمال الحفر للقوارب البحرية.

وكذلك أقيمت محطات الإرسال (الإشارات) في كلٍّ من حيفا ويافا في شهر شباط ١٩٢٠م، وبدء بإرسال الإشارات واستقبالها ليلاً ونهاراً.

أما في عكا، فهناك ميناء ضحل يعطي مجالاً لرسو ضئيل، وهناك مرفأ لرسو بحوالي ٩-١٠ منصات على مسافة ميل واحد إلى الجنوب الغربي من برج الإنارة.

ويوجد في غزة ميناء آمن نوعاً ما خلال الفترة من شهر آيار وحتى تشرين الأول في سبع منصات مائية.

وخلال موسم الصيف يتم تصدير البطيخ من القرى الساحلية التالية الواقعة شمالي يافا : الحرم، البرج، أبو زابوره. ويوجد في كل من قيسارية، والطنطورة وعتليت أعمال صيد سمك بسيطة.

وفيما يتعلق بالبحيرات، هناك في طبريا خدمة قارب آلي مرتان يومياً ما بين سمخ وطبريا وطبغه كما يوجد ٣٧ قارباً لصيد السمك.

وفي البحر الميت يوجد ثلاثة قوارب آلية، وقارب بخاري، و (١٤) قارباً شراعياً.

* الجداول : تبين الجداول التالية عمليات الشحن التي دخلت وخرجت من موانىء يافا، وحيفا خلال الفترة الواقعة تحت الدراسة :

جدول رقم (١)

الجنسيات	يافا		حيفا	
	عدد السفن	الأطنان المسجلة	عدد السفن	الأطنان المسجلة
البريطانية	١٥٦	١٨٥,٠٥٢	١٦٣	١٩٤,٦٩٨
الفرنسية	٤٦	١٣٩,٩٤٥	٢٤	٣٦,٢١٢
الايطالية	١١٨	٢١٥,٥٢٧	١١١	١٨٧,٨٥٧
السويدية	١	١,٠٣٧	-	-
اليونانية	١٢	٩,٣٩٧	٢٣	٢٠,٩٩٠
المصرية	٦	٢,٦٩٠	٦	٣,٥٣٧
السورية	١	١١٠	-	-
الأمريكية	١	٣,٠٢١	-	-
التركية	٢	٩٦	-	-
الألمانية	٣٧	٣٠,٢٢٥	٣٤	٢٧,٦٨١
الهولندية	١٢	١٣,٢٣٧	٩	١٠,٢٩٩
النرويجية	٤	٣,٨٦٥	٤	٥,٦٨١
البلجيكية	٢	٢,٦٠٤	٢	٢,٦٠٤
الدنماركية	٢	٢,٥١٧	٢	٢,٥١٧
الأسبانية	١	١,٠٨٣	١	١,٠٨٣
الرومانية	٢	٣,٧١٣	٢	٤,٦٥٣
اليابانية	-	-	٢	٧,٧٢٧
المجموع	٤٣٣	٦٢٨,٤٥٠	٤٠١	٥١٨,٣٣١

جـــــدول رقم (٢)

	١٩١٩ ١-٨- ١٩ ٣١-٣-٢٠	١٩٢٠ ١-٤- ٢٠ ٣١-٣-٢١	١٩٢١ ١-١-٢١ ٣١-١٢-٢١
يافـــــا			
عدد السفن التجاريــــــــــة	١٤٨	٣١٧	٤٢٢
عدد الأطنان المنقولـــــــــة	٢١٠,٨٧١	٤٤٨,٧٨٤	٦٢٨,٤٥٠
عدد الأحواض البحرية/للإبحـــار	٣٨٤	٩٣١	٩٢٨
الحمولة بالأطنــــــــــان	٢,٩٨٥	١٢,٥٤١	١٥,٩٩٩
رجال الحرب الذين تم نقلهـــم	٥	٤٣	٢٦
الحمولة بالأطنــــــــــان	٤,٤٤٠	٩٧,٣٣٦	١٢٣,٠٢١
الـــــــــــــــــواردات	-	٣١,٨٥٩ طن	٢٦٢و٥١ طن
الصـــــــــــــــــادرات	-	١٩,٥٥٢طن	٢٧,٣٩٢طن
عدد المسافرين الذين وصلـــوا	٢و٧٥٥	٨,٦٦٦	٦,٥٧٠
عدد المسافرين المغادريـــــن	١,٤٤٩	٣,٠٢٩	٣,١٧٥
حيفـــــا			
عدد السفن التجاريــــــــــة	١٤٣	٢٨٦	٤٠١
السعة/الحمولة بالأطنـــــــان	١٥٥,٩٨٨	٣٣٠,٧٢٧	٥١٨,٣٣١
عدد الأحواض البحرية/ للأبحـــار	٥٤٩	٩٠٢	٩٧٠
السعة/الحمولة بالأطنـــــــان	٦٢,٣٧٧	١١٨,١٣٥	١٥٦,١١٥
رجال الحرب الذين تم نقلهـــم	٥٢	١٠٤	٩٨
الحمولة بالأطنــــــــــان	٤,١٤٨	٩,٥٥٩	١٥,٨٤٠
الـــــــــــــــــواردات	-	٧٤,٥٣٠ طن	١٤٤,٥٢٢طن
الصـــــــــــــــــادرات	-	١٠,٢٨٤طن	٢٤,٥٢٨طن
عدد المسافرين القادميـــــن	٢,١١٥	٤,٤٤٨	٤,٧٥٥
عدد المسافرين المغادريـــــن	١,٧٤٩	٤,١٥٣	١,٦٥٤

جـ- التجـــارة والصناعـــة :

١- تاريخ وتنظيم دائرة التجارة والصناعة :

لقد تم تأسيس دائرة التجارة والصناعة عند إنشاء الإدارة المدنية، وتولت ضمن نشاطاتها القسم التجاري من الإدارة العسكري.

وفي شهر تشرين ثاني ١٩٢٠م، تولت مسؤولية وواجبات شراء جميع لوازم مستودعات الدولة (علاوة على مستودعات السكك الحديدية والمستودعات الفنية التي تستخدمها دائرة البرق والبريد)، والدعوة لعطاءات الخدمات الحكومية كافة. وإضافة إلى ذلك، فقد تولت مسؤوليات إنشاء الموانيء، وجيولوجيه الأرض، وتطوير المصادر المعدنية، وتم تأسيس قسم مستقل للمعادن في الدائرة نفسها.

وتعدّ مسؤوليات الدائرة ومهامها استشارية بشكل كبير من ناحية، بحيث ترشد الإدارة في الشؤون الاقتصادية وتعطي توصياتها في الشؤون المتعلقة بذلك، ومن ناحية أخرى، إعطاء المعلومات العامة في الشؤون الاقتصادية والصناعية، وتزيد من النشاط الصناعي.

٢- التجـــــــــــارة :

- الظروف العامة :

تأثر الوضع التجاري خلال عام ١٩٢١م، بتردي أوضاع التجارة العالمية، ولكن ونظراً للطبيعة التجارية المقيدة في فلسطين، فإن النتائج لم تكن ذات تأثير كبير كما كانت على باقي الدول.

كان التجار المحليون ملتزمون تماماً بتسديد الديون المترتبة عليهم، كما كانت البنوك متعاونة معهم بسبب عدم وجود حالات إفلاس.

وخلال الجزء الأخير من العام، أخذ أصحاب المحلات يتطلعون إلى التعامل في تغطية الاحتياجات من السوق الأوروبية، جميع وارداتهم من الطعام والحاجات المنزلية في متناول اليد، ومتوفرة في المراكز الرئيسية في كل من يافا، وحيفا، والقدس. أما الكماليات فقد كانت تقريباً غائبة من المحال التجارية.

أما الظاهرة الملفتة للنظر في هذا العام فهي الزيادة المضطردة في الواردات من ألمانيا والنمسا. وفي عام ١٩٢٠م، تم استيراد بضائع بقيمة (٢٩,٠٠٠ جنيه مصري)، وفي عام ١٩٢١م، كانت البضائع ألمانية بقيمة (٢٩٢,٠٠٠ جنيه مصري)، ونمساوية بقيمة (١٠٧,٥٠٠ جنيه مصري). ولم تكن هذه الزيادة بسبب انخفاض أسعار العملات وأسعار التبادل والصرف لهذه الدول، بل أيضاً بسبب الجهود المتواصلة للتجار الألمان في احتلال موطىء قدم تجارية في فلسطين. وكان لجهودهم وطرقهم في توفير حسابات طويلة الأجل (قروض)، وكتالوجات وقوائم أسعار، تأثير كبير على المستوردين الفلسطينيين.

وفي الجزء الأخير من عام ١٩٢١م، كان هناك تراجع كبير في تجارة الحبوب حيث انخفضت الأسعار العالمية، ووجد التجار استحالة الحصول على الأسعار التي توقعوها مقابل مخزونهم.

كذلك انخفضت أسعار الدقيق الاسترالي، بسبب وصوله بكميات كبيرة وبيع بأسعار أقل كثيراً من أسعار الدقيق المحلي، وبقي لدى المصدرين مخزون كبير وسوف يضطرون للبيع بخسارة. ويتوقع أن يؤدي انخفاض الدقيق المستورد إلى تخفيض في تكاليف المعيشة، وكان هناك نشاط كبير خلال النصف الثاني من العام في تجارة المباني، مما أدى إلى زيادة استيراد مواد البناء. حيث تم استيراد شحنات

كبيرة من الخشب من بولندا، ورومانيا، وتشيكوسلوفاكيا وفنلندة، وكذلك الأشغال المعدنية والأنابيب والأدوات الصحية ومعدات التمديدات من ألمانيا، والبلاط من فرنسا وألمانيا، والأسمنت من ألمانيا ودول أوروبية أخرى، إضافة إلى الأثاث المنزلي من النمسا، كما بوشر بصناعات محلية لمواجهة الطلبات المتزايدة. وأنشيء مصنع للطوب في يافا، ومصنع للبلاط والاسمنت، وفتحت محلات لتصنيع الخزائن في أنحاء فلسطين كافة، وجهز مصنعان منها بأحدث الآلات.

وأدى إلغاء الضرائب على شركة ريجي للتبغ إلى استيراد كميات كبيرة من السجاير المصرية، تقدر بـ ٣٢٠,٥٨٢ كيلو من السجاير بقيمة (٥٦٥,٥٠٧ جنيه مصري) حيث تم استيراد (١٢٩,٢٠٢ كيلو) من السجاير من مصر خلال الفترة من ١ كانون ثاني وحتى ٣١ تشرين أول ١٩٢١، بقيمة (١٨١,٦٦٨) جنيه مصري. وهذه الكمية أكبر بكثير مما تم استيراده من مصر من قبل أي دولة أخرى، بل إنها أكبر بثلاث مرات من الدولة التي تأتي في المرتبة التالية على القائمة، وهي هولندا، وأكثر بثمانية أضعاف من الكمية المستوردة من المملكة المتحدة. إن الأرقام المذكورة أعلاه، تم الحصول عليها من الحكومة المصرية، أما الدخل الرسمي من الجمارك (الضرائب)، على فلسطين فهو مختلف نوعاً ما، حيث ظهر أن الكميات المستوردة هي (١٠٨,٠٥٨) كيلو بقيمة ١٢١,٧٩٠ جنيه مصري. وربما يعزى الفرق إلى وجود عمليات تهريب بواسطة الجمال عبر الحدود المصرية.

واضافة إلى ذلك فقد تم استيراد (٥٦,٦٦١) كيلو من السجاير و (١,٤٥٦ كيلو من التبغ) خلال الفترة نفسها من انجلترا (١٢,٠٠٠,٠٠٠ سيجارة (١٢,٠٠٠ كيلو)، يجري تصنيعها في فلسطين شهرياً. ومما لاشك فيه أن جزءاً كبيراً من الكميات

أعلاه يعاد تصديرها إلى شرقي الأردن، والسعودية، والعراق.

وتستمر عوائد الجمارك في إظهار منخفض في التجارة. وعند دراسة الأرقام، يجب الأخذ الحسبان أن الواردات تتناقص بسبب قيمة احتياجات الحامية العسكرية ومستودعات الدولة، والتي لاتدفع ضرائب (جمارك)، ولكنها تدخل لأغراض الدراسات الإحصائية. ويجب زيادة المبالغ للمواد غير الموضحة مثل المستهلكات العسكرية والسياحية، وكذلك المؤسسة الصهيونية، والبعثات الدينية وهيئات الإغاثة وغيرها.

وعليه، فإن الأرقام التي تظهر الصادرات وإعادة الصادرات، تبين فقط جزءاً من قيمة البضائع المصدرة، نظراً لكون جزء محدود فقط يدخل إلى سوريا عبر خط حيفا- سمخ- دمشق هو الذي يقيد بسجلات فقط، ولا توجد معلومات إحصائية عن البضائع التي تمر عن طريق قوافل الجمال التي تسافر شرقاً إلى الأردن فالعراق ثم الجنوب الشرقي من السعودية، حيث لاتوجد معلومات وبيانات كافية، وذلك بسبب عدم وجود مكاتب جمارك على الحدود الشرقية.

وحتى عند أخذ هذه العوامل كافة بالحسبان، لايمكن وصف الموقف على أنه مرض بشكل عام. إن فشل تجارة الحبوب (تصدير الحبوب) يرجع إلى الزيادة في تصدير البرتقال.

وما زالت المبادرات التجارية قليلة، كما يوجد أمل بسيط في التغير عندما تتحسن الأوضاع العالمية.

وبهذا الصدد نحو المستقبل، يؤمل أن يؤدي تطور المجتمعات مع إضافة إلى تحسن الأسواق الداخلية مع احتمالية مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية في أعمال تجارية داخل فلسطين، إلى تحسن في الأوضاع التجارية الفلسطينية.

٣- الصناعة والإنتاج :

بالرغم من أن الصناعات في فلسطين ليس لها حماية أكثر من الإعفاءات الجمركية على البضائع المستوردة، إلا أنه وفي هذا العام وخاصة في الجزء الأخير منه، شهدت فلسطين بداية لحركة صناعية، لو أنها تستمر، فإنها سوف تنتشر في جميع أنحاء فلسطين.

وكان ظهور الحركة الصناعية في الوقت الذي كانت فيه مصادر الطاقة باهظة التكاليف. فقد كانت أسعار الفحم للأغراض التجارية أكثر من (٥ جنيه مصري) لكل طن على الموانيء، وكانت أسعار النفط أغلى من ذلك، فلا يمكن استخدامها على مستوى واسع، كما لم يكن بعد قد تم تطوير طاقة المياه.

أما القدس، فإنها لم تتطور بسبب موقعها الجغرافي من الناحية الصناعية لتصبح مركزاً صناعياً، وعليه، فإنها لم تتأثر بالحركة الصناعية.

وفي عام ١٩٢١م، أقيم في القدس مصنع للسجاد ويعمل فيه (١١٣ عاملاً)، وكذلك منجرة ومصنع خزائن بأحدث الآلات، ويوجد فيه (٦٣ عاملاً)، إضافة إلى مصنع للحلويات، ومصنع للأزرار مزود بالآلات، ومصنعين للسجائر يدوياً، وأعمال مطبعية حديثة ومحطة طباعة وعدد من الطابعين العاملين يدوياً، وأعمال صغيرة لتصنيع الأزرار المعدنية والأحذية، ومصنعين لعلب السجائر.

ويتوقع أن تصبح كلٌ من يافا وحيفا أول مركزين صناعيين في فلسطين. عندما تصبح الطاقة الكهربائية متوفرة في فلسطين، يتوقع أن تمتد الصناعة إلى جميع المناطق المتصلة بخطوط سكة الحديد.

إن أهم تجارة صناعية في يافا هي صناعة الطوب الحراري، الذي أنشىء سنة

١٩٢١م، بالرغم من أن الإنتاج الفعلي لم يبدأ مع نهاية العام. وتعد هذه أول محاولة لاستبدال الحجر الطبيعي في المباني الفلسطينية، وتُعلَّق آمال كبيرة على هذا الإنجاز، ومازال يجب أن يثبت قوته، ومن المحتمل أن ينتج هذه الكميات من الطوب وينقلها بتكلفة أقل من تكلفة إعداد الحجارة من فلسطين. وإذا كانت هذه الصناعة ناجحة، فمن المؤمل أن يُستخدم ٨٠ موظفاً لإنجاز هذه الأعمال. وكذلك أنشيء مصنع للطوب الاسمنتي والبلاط المصقول، وهناك خطط لتصنيع الاسمنت بمجال واسع. وهنالك صناعات هامة أخرى جديدة وتشمل الكحول، وصودا الغسيل، وتعليب الفواكه، وتصنيع الشوكولاته، والمربى، وتعليب الفواكه بطريقة علمية حديثة للتصدير، وبعض الأعمال الطباعية الخاصة للكتب والفواتير، ومصنع لصناعة الأغطية المعدنية للزجاج، ومغسلة ملابس تعمل على البخار، ومصنع للثلج، ومصنع للشموع. إن أحد أهم الصناعات التي قامت في يافا ماتزال في مرحلة البداية. وهي تتكون من مختبر زراعة تجريبي لتصنيع العطور والأدوية من أزهار وأعشاب مزروعة محلياً، وإذا ما قدر له النجاح، فإنه سيوفر بداية لصناعة العطور والأدوية في فلسطين. وتتعامل المجموعة نفسها في مجال تصنيع سيترات الليمون. وإذا ما أثبتت هذه الصناعة نجاحها، فإنها سوف توفر مجالاً لاستخدام كميات كبيرة من الليمون الذي يزرع في فلسطين، علماً بأن روسيا اختفت في هذه الفترة في هذا السوق.

أقيم أكبر مصنع للسجاير في فلسطين خلال العام في يافا على يد السادة شركة ماسبيرو باستخدام آليات حديثة بسعة (٤,٠٠٠,٠٠٠ سيجارة شهرياً).

وهناك صناعة أخرى هامة وهي إقامة مصنع لغزل الصوف وحياكته، وتم تركيب آلات باهظة الثمن، ويتوقع بدء العمل في أوائل عام ١٩٢٢م.

في حيفا هناك حدثان صناعيان يشقان الطريق، الأول مصنع للزيت، حيث بدأ بناؤه في عام ١٩٢١م، ويتوقع أن يقوم بتصنيع زيت الخضراوات على مستوى واسع، إضافة إلى تصنيع زيت السمسم وزيت الخروع، اللذين تملكهما الشركة. وسوف يتم ربط هذا المصنع بالخط الغربي في المحطة الرئيسية في حيفا.

أما الأمر الثاني فهو إقامة مطحنة كبيرة، وهي في طور الإنشاء، وتملكها شركة فرنسية. وهناك صناعات جديدة أخرى في حيفا وهي ثلاثة مصانع للسجاير، ومشغل لصيانة الآلات، وتصنيع المعدات المعدنية، ومصنع للصابون.

كما أنشيء مصنع للألبان وأربعة مصانع للسجاير خلال العام الماضي في ضاحية فينيقيا داخل مدينة حيفا. وهناك حاجة لوجود البنوك الصناعية وبنوك الرهن، لتكون مستعدة لإقراض النقود لأصحاب المصانع لمدد طويلة الأجل بأسعار فائدة معقولة، وكذلك لمؤسسات الاستيراد والتصدير العاملة على الخطوط الحديثة، مما يوفر للمصنعين المواد الخام الضرورية إضافة إلى أسواق لبيع المنتجات، الأمر الذي يمكّن رجال الصناعة من تركيز طاقاتهم على زيادة الإنتاجية.

ومقابل التقدم الذي سبق ذكره، سُجِّلَ تراجع في صناعة الخمور، وذلك بسبب منع المؤسسة من التسويق في الولايات المتحدة، وتوقف سوق روسيا، ونقص الاستهلاك في فرنسا وإيطاليا، مما يقلل من عوائد بيع النبيذ في هذه الدول، ويبحث منتجو النبيذ الآن عن أسواق في الهند والأرجنتين، وأستراليا والشرق الأقصى. وسوف يكون تاريخ التجارة والصناعة للعام الماضي ناقصاً إذا لم تكن هناك إشارة إلى دائرة الجمارك وسكة الحديد الفلسطينية، وقد قامت كلٌ من هاتين الدائرتين بتوسعة المرافق كافة حسب صلاحياتها، للتسهيل على التجار ورجال الصناعة.

وأسهمت عمليات دفع رسوم الجمارك على أقساط وخفض أسعار النقل بواسطة سكك الحديد، في تطور التجارة والصناعة.

وبخصوص مستقبل الصناعة في فلسطين، يمكن القول إنه حالياً، وعلى المستويات كافة، فإن الصناعات التي نالت أكبر قسط من النجاح هي تلك التي تعتمد على فلسطين نفسها في المواد الخام مثل غزل الصوف وحياكته، وتعليب الفواكه والأسماك، والطواحين، وتصنيع المربيات وقشور الفواكه (الفواكه المقطعة إلى شرائح)، والسجاير، والعطور، والاسمنت،...الخ.

أما الصناعات الأخرى، فقد كانت أقل نجاحاً، إذ بقيت الطاقة والأيدي العاملة مكلفة كما هي عليه في الوقت الحالي.

٣- الصناعات التقليدية :

يلاحظ وجود تأثير كبير للحرب على هذه الصناعات. حيث صعوبة تحصيل المواد الخام، واختفاء الأسواق أو تناقصها، وضمور كثير من الصناعات في عدد من الدول.

ويمكن تقسيم الصناعات التقليدية إلى ست مجموعات :

١- النسيج-الغزل : (السجاد، البسط، الملابس، العباءات، الزخارف، تصنيع العقل، المحافظ، الأحزمة، الصباغة، أشغال الإبرة...الخ).

٢- أشغال البناء : العمل، النجارة، صناعة الخزائن، تصنيع الطوب الطيني، صناعة البلاط والاسمنت.

٣- الصناعات المعدنية : الحدادة، أشغال النحاس، العلب المعدنية، الذهب

والفضة، تصنيع مجوهرات الفلاحين، السكاكين، أحزمة الجمال.

٤- الصناعات الجلدية : تصنيع الجلود المحلية، تصنيع الأحذية، السبابيط، والصناعة من الجلود المائية.

٥- التصنيع الزراعي : المحاريث، السروج، السياط، شباك صيد الأسماك، الصابون من زيت الزيتون المحلي.

٦- الأواني المحلية : السلال، الملاعق الخشبية، الأنابيب، المكانس، البخور، المناخل، والأنابيب، وتصنيع الزجاج، والأدوات الموسيقية (الناي، الأعواد، والطبول).

وأقيمت معارض محلية عدة في مراكز مختلفة من فلسطين خلال العام، بهدف تشجيع الاهتمام بالحرف التقليدية، ولقيت هذه المعارض قدراً جيداً من النجاح. وعلى أي حال، لقد اجتازت حالة هذه الصناعات إلى مرحلة أكثر تقدماً من مجرد الوسائل لوحدها.

٧- الأعمال المصرفية (البنوك) : تم إنشاء البنوك التالية في فلسطين :

البنك	الفروع
* البنك الانجليزي المصري المحدود	القدس، يافا، حيفا، الناصرة، الرملة.
* شركة البنك الانجليزي الفلسطيني المحدود.	القدس، يافا، حيفا، طبريا، صفد، الخليل.
* بنك روما	القدس، يافا، حيفا.
* بنك ليوناس	القدس، يافا
* البنك العثماني الملكي	القدس، يافا، حيفا، رام الله

وفي الوقت الحاضر تقوم البنوك الموجودة في فلسطين بفتح حسابات تجارية جارية، وتقدم جميع البنوك القروض التجارية باستثناء بنك واحد، بطرق آمنة وأسعار فائدة معتدلة (٨٪)، بالرغم من أنه كثيراً ما يطلب أسعار فائدة أعلى، ويتم دفعها.

بدأ البنك الوحيد الجديد سنة ١٩٢١، وهو بنك العامل المحدود برأس مال قدره (٣٠,٠٠٠ جنيه مصري)، دفع منها أربعة آلاف جنيه مصري، وهو يقع في يافا. وأصدر قروضاً عدة بفائدة قدرها (٧٪).

وأصدر خلال العام أمر يوضح إجراءات البنوك.

٨- العملات : لاتوجد عملة فلسطينية، وتتكون العملة القانونية من النقود المعدنية، الذهب، الفضة، والنيكل، والقطعة الأثرية الذهبية (٥٠ ,٩٧) P.T ويسمح بتداول العملات الأخرى نظراً لأن شرقي الأردن يتعامل بشكل رئيسي بالذهب، والمجيديات الفضية العثمانية.

٩- المصادر المعدنية : مازالت المصادر والثروات المعدنية لفلسطين كما هي عليه. وتشير مصادر مؤكدة من المعلومات الجيولوجية أن المعادن متوفرة وبانتظار فحص المشرف الجيولوجي، الذي سينضم قريباً إلى دائرة المصادر الطبيعية (المعدنية). ويشتهر وادي الأردن بتوفر الحجر الرملي الحُمرِّي، كما توجد دلائل على وجود النفط والكبريت. وتدل مياه البحر الميت على وجود كميات وفيرة من البروميد، وأملاح البوتاسيوم والمغنيسيوم، ويوجد الملح (كلوريد الصوديوم) بحالة نقية في جبل أصدم، جنوبي غربي البحر الميت، ويعتقد أن مخزون الفوسفات يوجد قرب بيت لحم، ومدينة السلط في شرقي الأردن. وهناك مؤشرات

على وجود النحاس ومعادن أخرى في الجبال الواقعة شرقي وادي عربة، وهناك مؤشرات على وجود الحديد جنوبي عجلون، إضافة إلى وجود الفحم والبترول في عجلون.

وبخصوص القيمة التجارية لثروات فلسطين، فلا شيء معروف، وكذلك المعلومات المتوفرة ولغاية حين إعطاء موافقة ببدء الاستكشاف والتنقيب. وهذا يعتمد على اعتماد قانون التنقيب، والذي هو الآن في طور الإعداد.

وقبل الحرب، تم إصدار بعض تراخيص الاستكشاف لبعض الأفراد والقطاعات من قبل الحكومة العثمانية. ولم يكد العمل يبدأ حتى نشبت الحرب، وعليه فقد توقفت أعمال التنقيب كافة. ومؤخراً، أُعطي ترخيص (تصريح) لأهم قطاعين في هذا المجال: شركة نفط أمريكا، وشركة نفط تركية، وذلك لمواصلة أعمال التنقيب في المناطق التي يدّعون بأحقية التنقيب فيها ما قبل الحرب، دون إجحاف بهذه الحقوق وصلاحية الامتيازات. وبانتظار نتائج الدراسات المسجلة التي تقوم بها هاتان الشركتان.

١٠- نشر المعلومات : «النشرة التجارية». أدت النهضة التجارية والصناعية سنة ١٩٢١م، إلى ضرورة توفير مزيد من الترتيبات من أجل جعل المعلومات التجارية التي تصل إلى الدائرة التجارية أكثر دقة. وتأتي المعلومات من مصادر عدة، أهمها الدائرة التجارية البريطانية لما وراء البحار، ومحافظو المحافظات ورؤساء الدوائر في فلسطين، والغرف التجارية والمجلات التجارية المختلفة المطبوعة في دول العالم.

لاتطبع في فلسطين أي مجلات تجارية، ولا تتلاءم تلك المجلات المطبوعة في الخارج مع احتياجات التجار والمصنعين الفلسطينيين، وعليه، فقد تقرر أن تتولى الحكومة نشر المعلومات التجارية.

ويُدىء بهذا العمل على شكل اتصالات وأخبار تنشرها الصحافة المحلية عن المواضيع التجارية، والتي وفرت ضماناً لإصدار مجلة مطبوعة تدعى (النشرة التجارية). وتقع المعلومات المنشورة في هذه المجلة تحت عناوين (المعلومات التجارية المحلية)، (وأحدث نشاطات دائرة التجارة والصناعة)، (المعلومات التجارية العامة)، (واستفسارات عن التجارة والأسواق).

وقد نجحت النشرة بشكل جيد، ومن المؤكد أن تكون أكثر ثباتاً في العام القادم، وتحقق عائداً كافياً من الاشتراكات والإعلانات.

١١- تكاليف المعيشة، وأرقام المزادات وأسعارها : تعد غزة، وحيفا، ويافا، والقدس أكثر المدن تنافساً في فلسطين. ويتم جمع بيانات أسعار المزادات أسبوعياً في كل من المدن الأربع لمجموعات المواد التالية :

المجموعة رقم (١)	:	الحبوب واللحوم (١٣ مادة) أو صنف
المجموعة رقم (٢)	:	أطعمة وفواكه أخرى (٣٤ مادة) أو صنف
المجموعة رقم (٣)	:	الوقود وأشياء أخرى (١١ مادة) أو صنف

ويحتسب رقم فهرس أي مجموعة على النحو التالي :

- أخذ معدل متوسط السعر الحسابي للشهر إلى متوسط سعر المادة

نفسها في الشهر الموازي لعام ١٩٢٠م، وأخذ المتوسط الجغرافي للمنتجات من معدل كل مجموعة من أجل الحصول على حساب الفهرس من التصنيف، ويكون حساب الفهرس العام هو المتوسط الجيومتري من الحساب الشهري.

وتم تمثيل الأرقام الحسابية لعام ١٩٢١م، على شكل نسب من عام ١٩٢٠م، وتعكس التغيرات الحادة من الأسعار من ذلك العام، وظهر فقط (٣٥ مادة) من أصل (٥٨ مادة) سنة ١٩٢٠م، وعليه، فإن الأرقام الحسابية وخاصة من المجموعة رقم (٣) تشير إلى مرتبة محدودة من البضائع وتظهر تضخماً حاداً.

- **الأرقام الحسابية لعام ١٩٢١م** : كان هناك نقص عام في الأسعار لسنة ١٩٢١ في فلسطين، ويعود ذلك إلى انخفاض في الأسعار العالمية، أما المنتجات المحلية، فقد كان انخفاض الأسعار موسمياً، إذ تنخفض الأسعار عندما تتوفر البضائع بشكل كبير، وترتفع عندما تقل البضائع المتوفرة.

وكان أكبر انخفاض في الأسعار للذرة (الذرة الهندية) (٦٣,٤٪) والشعير (٤٠,٦٪)، والعدس (٥٣,٦٪)، حيث كان التقدير شتاء خلال عام ١٩٢١م، محدوداً، وأدى هذا المنع إلى تراكم المخزون وتكديسه مما أدى إلى انخفاض الأسعار عندما يزداد المخزون عن الطلب.

وأظهرت أسعار السكر المستورد انخفاضاً ملحوظاً بنسبة (٥٨,٢٪)، وذلك حسب الأسعار العالمية.

وكانت المجموعة الثالثة هي الوحيدة ذات التقلبات الحادة، وارتفع مؤشره الحسابي إلى (٣٧,٦٪ نقطة) في شهر حزيران وانخفض إلى

(٢٨,٢ نقطة) في شهر كانون الأول. ويعود سبب التقلبات إلى حقيقة أن المؤشر الحسابي لهذه المجموعة قد حسب فقط على أساس أربع مواد، ونظراً لأن مجموع المواد هو (١١ مادة) حسبت سنة ١٩٢٠م، لذا كان العام ذا تغيرات غير طبيعية، ولكن المواد كافة التابعة لهذه المجموعة تظهر انخفاضاً حاداً في الأسعار خلال سنة ١٩٢١م، إلاّ أن عدداً قليلاً من هذه المواد مثل البنزين والكحول تبين معدل انخفاض بنسبة (٣٨٪) في نهاية العام مقارنة مع الأسعار في شهر كانون ثاني ١٩٢١م.

وأدت الحركات الاستثنائية في الأسعار للمجموعة الأخيرة إلى تأثير هام على الجدول الحسابي لفلسطين وأعطته دفعة إلى الأمام في النصف الأول، وحركة تراجع في النصف الثاني من العام.

- البيع بالجملة وأسعار الواردات المقارنة : عكست أسعار السوق على الواردات بشكل عام الأسعار المدفوعة من قبل المستوردين، ولكنها بقيت ثابتة لمدة شهر ونصف.

وعليه، فقد أدى التغير في أسعار استيراد احدى البضائع إلى تغير في سعر السوق لمدة شهر أو شهرين فقط.

١٢- الأوزان والمقاييس : تعد الأوزان والمقاييس المستخدمة في فلسطين حالياً ثابتة في الشكل ومختلفة في أجزاء فلسطين. وفيما يلي قائمة بالأوزان والمقاييس الحالية وما يعادلها عالمياً.

الأطوال والمساحات

١ ذراع = ٢٤ قيراط

١ ذراع = ٧٥و٦٧سم = ٢٦,٦٧ إنش (قياس للقماش)

١ ذراع = ٧٥,٨٠سم = ٢٩,٨٤ إنش (المباني والأراضي)

١ دونم = ١٦٠٠ متر مربع = ٢٢٧١ يارده،

= ١٠٩٩ ياردة مربع.

الأوزان

١ درام (= درهم) = ٣٢٠٤,٨٩٤ ملغرام = ٤٩,٤٥٩ حبوب

١ أقه = ٤٠٠ درهم = ١٢٨١,٩٥٧ غرام = ٢,٨٢٧ ليبره

١ رطل = ١٢ أوقيه

١ قنطار = ١٠٠ رطل

جنوبــــــاً

١ رطل = ٩٠٠ درهم = ٢,٨٨٤ كيلو = ٦،٢٧٠ ليبره

١ قنطار = ٢٢٥ أقة = ٢٨٨,٤٥٠كيلو = ٦٢٧,٠١٧ ليبره

١ أقه = ٧٥ درهم = ٢٤٠,٣٦٧ غرام = ٠,٥٣٠ ليبره

شمـــــــالاً

١ رطل = ٢٠٠ درهم = ٢,٥٦٤ كيلو = ٥,٦٥٣ ليبره

١ قنطار = ٢٠٠ أقه = ٢٥٦,٤٠٠ كيلو = ٥٦٥,٢٥٩ ليبره

١ أوقية = ٦٦,٦٦٧ درهم = ٢١٣,٦٥٩ غرام = ٠,٤٧١ ليبره

السعــــــة

١ صاع = ٢ روبخ = ٩,٠٠ لتر = ١,٩٨٠ غالون

١ جرة (زيت زيتون) =٢٩,٥٣ لتر = -٥٢,٠ باينت

جنوبـــــــا

(قمح) ١ كيل = ٢٢,٤٦٤ كيلو = ٤٩،٥١٨ ليبره

(شعير) ١ كيل = ١٩,٦٥٦ كيلو = ٤٣،٣٢٨ ليبره

(مقياس الزيت) ١جرة = ١٦ أقة = ٢٠,٥١١ كيلو = ٤٥,٢٢٧ ليبره

١٣- الامتيازات : أعطي خلال عام ١٩٢١م، امتيازان فقط مع شروط، وأعطيا للمهندس المدني پي روتنبيرغ.

وكانت هنالك اتفاقية هامة لامتياز استغلال مياه نهري الأردن واليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية. وكان الامتياز الآخر لاستغلال مياه نهر العوجا في توليد الطاقة الكهربائية.

١٤- شراء المستودعات الحكومية ودائرة العطاءات المركزية : لايمكن شراء المستودعات الحكومية التي تزيد قيمتها على (٥٠ جنيه مصري) عن طريق موظفي التاج العاملين في المستعمرات، أما عقود الخدمات الحكومية (باستثناء السكك الحديدية) التي تزيد على (٥٠ جنيه مصري)، فيتم التعامل معها عن طريق دائرة العطاءات المركزية. وتتكون دائرة العطاءات المركزية من :

- الرئيس.
- مدير الدائرة التجارية والصناعية أو من ينوب عنه قانونياً.
- الأعضاء.

١- (عضو دائم) موظف يرشحه وزير المالية.

٢- مساعد مراقب المستودعات.

٣- موظف يرشحه مدير كل دائرة.

- السكرتير : ضابط لفرع المستودعات من دائرة التجارة والصناعة. وتتعامل لجنة العطاءات المركزية مع خدمات الأشغال العامة وعقود إيرادات الطعام واللوازم...الخ.

ويكون نظام إبرام العقود كما يلي :

١- يُدعى إلى المشاركة والدخول في العطاءات من خلال الإعلانات في الصحف باللغات الرسمية الثلاث، ومن خلال إعلان عام يوزع في كامل فلسطين عن طريق حكام المحافظات، وعن طريق وسائل الإعلان التي ترسل مباشرة إلى المقاولين المعروفين حتى يتمكنوا من تنفيذ الأعمال أو الإيرادات المطلوبة.

٢- يُعطى للمقاولين مظاريف خاصة لوضع عطاءاتهم فيها، ثم تسلم العروض كافة باليد وتوضع في صندوق العطاءات في فرع المخازن (المستودعات) من قبل المقاول (المناقص) أو من يفوضه شخصياً.

ولا يتعامل موظفو فرع المستودعات مع العروض المسلمة باليد قبل وضعها في صندوق العروض.

٣- تسلم العروض المرسلة بالبريد مباشرة إلى مساعد مراقب المستودعات، الذي يؤرخها ويوقع عليها ويضعها مغلقة في صندوق العروض.

وفي موعد فتح العروض، يفتح الصندوق بحضور المجلس ومندوب الخزينة ومساعد مراقب المستودعات، ويحمل كل منهم بعهدته اثنين من المفاتيح المطلوبة لفتح الصندوق.

بعدها تُفتح العروض، وتُفرغ في جداول على نموذج خاص لهذا الغرض، وبعدها يحال العقد عن طريق اللجنة، ودائماً يكون أقل العروض هو المقبول، ماعدا الحالات التي يكون هنالك فيها سبب خاص لعدم الإحالة، ويجب هنا ذكر سبب عدم الإحالة على العرض الأقل سعراً.

بعد الدراسة، يوقع الجدول من قبل رئيس وأعضاء اللجنة. ثم ترسل الإشعارات (التبليغات) إلى كلٍّ من المقاولين الفائزين وغير الفائزين، حيث يتم

إعلامهم بأنهم قد منحوا أو لم يمنحوا العقد، وسوف تطبع نتائج المناقصات لجميع العقود في «الصحيفة الرسمية».

وتنفذ أعمال إعلان المناقصات والإجراءات المتعلقة بتوقيع العقود من قبل موظفي المستودعات. وتحفظ محاضر إجراءات وجلسات لجنة العطاءات المركزية، وتقرأ هذه المحاضر بحضور اللجنة في كل اجتماع، وتوقع عند موافقة الرئيس عليها.

٣- التشريع :

أعلن المندوب السامي بمناسبة تعيينه في ٩ تموز ١٩٢٠م، أن نيته تشكيل مجلس استشاري، يمثل فيه سكان فلسطين، وذلك لاستشارته في الشؤون الإدارية حول مسائل التشريع وقضاياه.

وفي شهر تشرين الأول ١٩٢٠م، عقد المجلس الاستشاري أول جلساته، وهو يتألف من ١١ موظفاً وعشرة أعضاء غير رسميين، أما الموظفون الرسميون فهم :

- المندوب السامي (رئيساً).
- السكرتير المدني.
- السكرتير القانوني
- السكرتير المالي.
- حاكم القدس.
- مدير الأشغال العامة.
- مدير الصحة.
- مدير التعليم

– مدير التجارة والصناعة.

– حاكم أحد المناطق (حسب النظام).

أما الأعضاء غير الرسميين الذين يرشحهم المندوب السامي فهم :

– إسماعيل باشا الحسيني (القدس)، مسلم

– ميشيل إف. بيروتي (يافا)، مسيحي.

– سليمان باشا ناصيف (يافا)، مسيحي.

– سليمان عبدالرزاق بك طوقان، (نابلس) مسلم.

– الشيخ فريح أبو مدين M.B.F بئر السبع، مسلم.

– الشيخ عبدالحي الخطيب (الخليل)، مسلم.

– السيد ديفيد يلين، .M.B.F القدس، يهودي.

– السيد هـ.م. كالفارسكي (حيفا)، يهودي.

– السيد أ. ايسنبيرغ (رحوبوش)، يهودي.

ويقي مركز عضو غير رسمي شاغراً بسبب وفاة الدكتور حبيب سليم (نابلس/مسيحي) في شهر كانون أول ١٩٢١م، ولم يعين أحد في منصبه بدلاً منه.

وتعقد جلسات المجلس شهرياً في مبنى الحكومة، باستثناء دورة إجازة الصيف في شهري آب وأيلول.

ويجب أن تقدم وتوزع نسخ مسودات من المعايير والإجراءات كافة، باللغات: الإنجليزية والعربية والعبرية إلى أعضاء المجلس، وتدار المناقشات بمساعدة مترجمين للغة العربية والعبرية.

ويرفق مع كل أمر (مرسوم) مذكرة تفسيرية. وكثيراً ما كانت تقدم مذكرات عن

نشاطات إحدى الدوائر أو أي قضية تهم فلسطين. ويمكن للموظفين غير الرسميين إرسال مذكرات مكتوبة من الأسئلة التي يرغبون الحصول على معلومات عنها، وتعطى الإجابات من قبل الموظفين الرسميين المعنيين.

وقلما امتدت جلسات المجلس لأكثر من يوم واحد. ولا يصادق على أي نظام تشريعي قبل موافقة ومصادقة المجلس الاستشاري وسكرتير الدولة لشؤون المستعمرات عليه، ماعدا بعض الحالات الطارئة.

وتوزع محاضر الجلسات على صحف فلسطين وبعض الصحف التي تطبع في المملكة المتحدة ومصر.

وقد تمت المصادقة على الأنظمة التالية خلال فترة الدراسة :

١- نظام الهجرة الذي يتعامل مع إجراءات الهجرة.

٢- نظام الإعلانات الذي يتعامل مع عرض الإعلانات في المناطق البلدية وغيرها.

٣- نظام الأسرار الرسمية التي تعدل القانون الجنائي لمقاضاة أي موظف ينقل أسراراً ومعلومات في أثناء عمله.

٤- مرسوم يمنع استخدام أعلام الدولة في مظاهرات معادية.

٥- إجراءات (نظام) جواز السفر الفلسطيني.

٦- نظام تعديل/ قانون تعديل الرهن العثماني للأملاك غير المنقولة الذي أحدث بعض التغييرات في التفاصيل، ولكنه أبقى على محتويات القانون العثماني سارية المفعول، والذي أجيز في أثناء الحرب.

٧- قانون تعديل قانون الأرض العثماني فيما يتعلق بالأراضي المحلولة والميواتية... وهي الأرض التابعة للدولة، وذلك لضمان عدم الاستيلاء على هذه الأراضي دون

موافقة الدولة.

٨- قانون حماية صيد الأسماك، الذي ينص على فرض عقوبة عند استخدام الديناميت والمتفجرات في مهنة صيد الأسماك.

٩- نظام نقل ملكية الأراضي (انظر : تسجيل الأراضي).

١٠- نظام الحراج، الذي يشكل دائرة للحراج ويعطي حماية لأراضي الحراج الحكومية والخاصة.

١١- نظام/ قانون الآثار : والذي يعد مقياساً شاملاً يضع سيطرة الدولة على الحفريات الأثرية كافة والتعامل مع الآثار.

١٢- نظام/ قانون إعطاء المرافق لإقامة البنوك.

١٣- قانون تحديد ظروف منح الأراضي للجيوش.

١٤- قانوني منع الجرائم، ويشكل الأول نظام استجواب الأشخاص المشتبه بارتكابهم أعمالاً إجرامية. ومن ثم إجراء تحقيق معهم، والثاني يشكل نظاماً لإشراف الشرطة على الأشخاص اللذين يثبت محتفظ المنطقة أو رئيس محكمة المحافظة ارتكابهم أعمالاً إجرامية. ولم يتضمن نظام الجرائم العثماني جزءاً ينص على مراقبة مثل هؤلاء المجرمين، وقد تم تعديل القانون الفلسطيني على ضوء القانون الهندي، الذي كان متبعاً أيضاً في العراق.

١٥- نظام/قانون استفسارات اللجان، الذي ينص على التعيين من قبل المندوب السامي للجان بوضع اسئلتهم بطريقة ملائمة، وتحديد سلطاتهم.

١٦- قانون تخطيط المدن، وذلك لتسريع نمو المدن وتطورها.

١٧- قانون الجمارك على الموانىء : والذي يحدد جمارك الموانىء، ويفضل مدير

الموانىء باتخاذ الإجراءات المناسبة لتحصيل الجمارك.

١٨- قانون الشرطة، الجندرمة، والسجون، الذي يتعامل مع تنظيم مختلف الفروع لدائرة الأمن العام ووظائفها.

١٩- قانون المجالس المحلية وتعديلها : الذي يسمح بتأسيس ضواحي في المقاطعات والقرى الكبيرة، ويسمح للسلطة المحلية بفرض الضرائب وممارسة بعض مهام البلديات.

٢٠- قانون محاكم الأراضي : الذي يسمح بتأسيس محاكم خاصة للتعامل مع استفسارات وقضايا ملكية الأراضي.

٢١- قانون الزيادة في الإيجارات : الذي يحتفظ ببعض التعديل والصلاحية للإدارة العسكرية بتدقيق الأجور وزيادتها، وحماية الملاكين من التزوير مع نهاية مدة الإيجار، وقد حذا هذا القانون حذو التشريع الإنجليزي، وخول المحاكم بالتعامل مع طلبات من الملاكين من أجل استعادة أراضيهم.

٢٢- قانون المساجين والصيادلة الذين يصرح لهم ممارسة هذه الحرف في فسطين.

٢٣- قانون النقل على الطرق : الذي يحدد قواعد وأسس ترخيص المركبات والخيول، وإجراءات الطرق، وتأسيس معيار جديد للرسوم.

٢٤- قانون المحامين : الذي يخول المندوب السامي بمنح المحامين البريطانيين المؤهلين تراخيص لمزاولة المهنة في فلسطين كما هو الحال في المملكة المتحدة.

٢٥- قانون بتحريك حسابات البطريركية الأرثوذكسية، الذي يعطي صلاحية بسريان توصيات اللجنة التي عينها المندوب السامي في التحقيق في قضايا البطريركية.

٢٦- المسؤولية الجماعية عن الدمار : بحيث يشكل نظاماً كان قائماً لبعض الوقت في قبرص، وتكون فيه المسؤولية جماعية بسبب أي دمار أو تلف في إحدى القرى، في حالة عدم معرفة الفاعل.

٢٧- قانون ضرائب التبغ : ويتعلق ببيع التبغ المزروع أو المستورد إلى فلسطين وتسويقه وإنتاجه وضرائبه.

وهناك قانون آخر يتعلق بالقضاء، ويعدل أسسه التي كانت متبعه منذ الاحتلال، وتلاه قانون مدني، وقانون للجمعيات التطوعية الخيرية والتجمعات الدينية، وهي في طور الإعداد.

وهناك بعض المقترحات الهامة لتعديل ذلك القانون، وينتظر نظام المحاكم المصادقة من حكومة الانتداب، والمؤسسات القضائية في حكومة فلسطين. وهناك قوانين وأنظمة تتعلق بالجنسية وقوانين الانتخاب، اتفق عليها في مؤتمر المحامين القانونيين، الذي عقد في لندن خلال شهر آب ١٩٢١م، وتم تقدير مشاريع لمراجعة قوانين الجزاءات والجنايات.

٤- التعليم :

أ- التعليم الابتدائي :

- التاريخ والتنظيم :

في أثناء الحكم العثماني كان التعليم يقتصر فقط على التعليم الابتدائي، بالرغم من أنه خلال فترة حكم جمال باشا كانت هناك محاولة لإدخال نوع أفضل من التعليم في المدارس.

وكانت هناك مدارس للتعليم المسيحي من قبل مؤسسات دينية كاملة أو أفراد،

أما التعليم اليهودي فقد كان يتم من قبل مؤسسات دينية يهودية، بإشراف ودعم من المجتمعات الأوروبية التي كانت رعاياها تقيم في فلسطين، بمساعدة ومنح من الأثرياء.

وكانت اللغة التركية هي اللغة الرسمية في المدارس في فلسطين كافة، وذلك على الرغم من تعليم العربية بشكل متوسط، وعليه، فقد كانت العربية من الناحية التعليمية لغة أجنبية، وكان هنالك عدد قليل من الأشخاص، وأولئك الذين تعلموا في الخارج، ممن اكتسبوا قدراً من الآداب والتاريخ في لغتهم الرسمية.

خلال الحرب دبت الفوضى في نظام التعليم، ولقيت عملية إعادة تنظيم التعليم في فلسطين على يد سلطات الاحتلال، وطبقاً للقانون الدولي- صعوبات جمة.

وفي عام ١٩١٧م، عين الرائد وليامز من قسم الخدمة المدنية في الهند، والذي ألحق للخدمة في إدارة المناطق المحتلة، للعمل في إعادة نظام التعليم.

وأصبحت اللغة العربية لغة التعليم، وأعيد فتح المدارس التي أغلقت في معظم المناطق. لم يكن الشيوخ كبار السن في القرى قد أخذوا للخدمة العسكرية، وقاموا بتجميع الأطفال في المساجد أو مبنى مدرسة القرية، وبدأوا ثانية بتعليم القرآن والقراءة العربية والكتابة. وكان بعض هؤلاء الشيوخ قد تعلموا لمدة ست سنوات أو أكثر في جامعة الأزهر بالقاهرة، وكانوا على قدر من العلم أكثر من الفلاحين في القرى التي يعيشون فيها.

وبعد احتلال القدس عام ١٩١٧م، تم تخطيط نظام تعليمي أكثر شمولية، بما في ذلك تأسيس كليتين للتدريب. وخلال العامين أو الثلاثة أعوام الأخيرة من الحرب، افتتح الأتراك وبمساعدة من ألمانيا، كلية كبيرة معدة للذكور في كنيسة الآباء البيض قرب شارع باب الاسباط، وتم شراء ما قيمته (١٠٠٠ جنيه) من المستلزمات الكيميائية

والفيزيائية من ألمانيا لتجهيز الكلية. وسلم ما تبقى من المواد لتجهيز الكلية الجديدة للذكور ومدرسة البنين في القدس، والتي تعرف الآن بمدرسة الرشيدية.

وفي شهر آب ١٩١٨م، تم تعيين سيدة إنجليزية مؤهلة من القاهرة في منصب مديرة لمدرسة الإناث الحكومية في القدس، وكذلك للمساعدة في نشر تعليم الإناث. وعندما غادر الرائد ليامز في تشرين أول من العام نفسه فلسطين، التحق الرائد تادمان من وزارة التعليم المصرية – بالإدارة العسكرية ليتولى مسؤولية إعادة تنظيم التعليم في أرجاء فلسطين.

وخصصت الإدارة العسكرية في سنة ١٩١٩م، مبلغ (٥٣,٠٠٠ جنيه مصري) لموازنة التعليم. وافتتحت مدارس التعليم الابتدائي تقريباً في قرى فلسطين ومدنها كافة، وتم تخصيص نظام المنح والمساعدات للقرى، حيث دفعت الإدارة بموجبه مبلغ (٣٠ جنيهاً مصرياً) سنوياً شريطة أن يدفع المجتمع المحلي مبلغ (٣٠ جنيهاً مصرياً). وتم افتتاح اثنتين وخمسين من هذه المدارس التي تلقت الدعم خلال عام ١٩١٩م، وبعد ذلك افتتحت كليات التدريب للذكور والإناث في القدس. وأُلحق بها غرف لإقامة القادمين من الخارج والهيئة التدريسية، والتي تتكون من كلّ من المسلمين والمسيحيين الذين تم تعيينهم.

وفي السنة المالية (نيسان ١٩٢٠ حتى آذار ١٩٢١) خصص مبلغ (٧٨,٠٠٠ جنيه مصري) للتعليم، حيث تم افتتاح مزيد من المدارس الابتدائية. وفي تموز ١٩٢٠م، عاد الرائد تادمان إلى القاهرة، وتولى المسؤولية بعده مساعده الرائد ليج حتى تشرين الثاني ١٩٢٠م، عندما عين السيد همفري بومان المدير السابق لدائرة التعليم في بلاد ما بين النهرين (العراق)، والذي شغل لسنوات عدة وظيفة في وزارة التعليم المصرية،

حيث عين مديراً للتعليم في فلسطين، وبقي الرائد ليج في منصب نائب المدير.

وعرض على المجلس الاستشاري في تشرين ثاني ١٩٢٠م، برنامج للتعليم الابتدائي، الذي تضمن افتتاح ٧٥ مدرسة ابتدائية في السنة ولمدة أربع سنوات. وكانت أغلبية هذه المدارس يفترض أن تفتح في القرى التي لايوجد فيها مدارس حتى تاريخه. وكان يتوقع في نهاية هذه الفترة، أن يحصل كل طفل فلسطيني على فرصة لدخول المدرسة، مع وجود استثناء محتمل وهو أطفال القبائل البدوية في المناطق النائية، حيث عين لهم معلمون متنقلون، يعيشون مع القبائل ويعلمون أبناءهم.

وفي عام ١٩٢١م، تم افتتاح خمس وسبعين من هذه المدارس، واعتبرت المدارس التي كانت سابقاً تتلقى المساعدة- اعتبرت مدارس حكومية.

أما في السنة المالية (نيسان ١٩٢١-آذار ١٩٢٢م)، فتم تخصيص مبلغ (١٠٣,٠٠٠ جنيه مصري) لموازنة التعليم، وإضافة إلى ذلك، تم تسليم مبلغ (٤,٨٠٠ جنيه مصري) من عوائد مدرسة الأوقاف إلى دائرة التعليم، بناء على قاعدة أن الدخل يجب أن ينفق على تعليم العرب.

وفي سنة ١٩٢٠ وضع نظام هيكلي لتطوير مدارس التعليم الابتدائي، وفي سنة ١٩٢١م، حل محله نظام جديد، بحيث يتلاءم بشكل أفضل مع احتياجات سكان فلسطين.

وتم توسيع كلية تدريب الذكور لتستوعب زيادة في عدد الطلبة في السكن الداخلي من ٥٠-٧٥ طالباً، وذلك سنة ١٩٢١م، أما بالنسبة لكلية تدريب الإناث، فقد انتقلت إلى مبنى أكبر، كان سابقاً مدرسة ألمانية. وكانت امتحانات المعلمين تعقد في السنوات ١٩١٩م و ١٩٢٠، حيث تمنح للناجحين شهادات مؤقتة. وفي سنة ١٩٢١ تم

تنظيم الامتحانات العليا والدنيا لمديري المدارس الحكومية، وكان المقياس السابق هو الحصول على شهادة المترك البريطانية. وهناك صعوبة قائمة في إيجاد أعضاء هيئة تدريس مؤهلين وخاصة في المناطق النائية، وذلك بسبب قلة توفر نظام تدريب محدد من قبل العثمانيين، ولكن الكليات القائمة حالياً ونظام امتحانات المعلمين، يؤمل أن يزيد من عدد أعضاء هيئة التدريس في السنوات القليلة القادمة إلى مستوى المدارس الابتدائية الأوروبية.

وتعدّ اللغة العربية لغة التعليم في المدارس الحكومية كافة، ويدىء بتعليم الإنجليزية فقط في مدارس المدن، ابتداءً من السنة الثالثة. ولم يُبدأ بتعليم العبرية لغاية تاريخه وذلك لأن عدد الطلبة اليهود في المدارس الحكومية قليل.

في المدن، تقدم الحكومة البناء المدرسي، وتدفع رواتب المعلمين وتغطي النفقات المدرسية. أما في القرى، فيقوم المجتمع المحلي بتقديم المبنى ويحافظ عليه ويوفر الأثاث المطلوب، بينما تقوم الحكومة بدفع التكاليف. وهناك رغبة كبيرة في إقامة مدارس جديدة في القرى، ولكن مسألة توفير المدارس كافة ليست ممكنة لغاية الآن.

وباستثناء مدير التعليم ونائبه وثلاث سيدات بريطانيات في كلية تدريب الإناث، فإن جميع أعضاء دائرة التعليم من إدارة ومفتشين ومعلمين، جميعاً من الفلسطينيين.

المساعدات – والمنح :

خصص من موازنة عام ١٩٢١– ١٩٢٢م. مبلغ (٦.١٢٥ جنيه مصري) لمساعدة المدارس غير الحكومية، ووزعت على أساس المساحة والسعة. وبما أن غالبية طلبة المدارس غير الحكومية هم من الأطفال اليهود، فإن القسم الأكبر من هذا المبلغ قد أعطي للمدارس اليهودية، وتم تعيين مفتش يهودي في كانون ثاني ١٩٢١م،

شريطة إبقاء دائرة التعليم على اطلاع بشؤون التعليم اليهودي، وبالرغم من أن نسبة السكان اليهود في فلسطين لاتتعدى (١١٪) من مجموع السكان، إلاّ أن عدد الأطفال اليهود الذي يتعلمون في المدارس غير الحكومية أكبر من مجموع الطلبة الذين يتعلمون في المدارس الحكومية، وذلك لأن المؤسسة الصهيونية وغيرها من المؤسسات اليهودية، مثل اتحاد تجمع المؤسسة الإسرائيلية واليهودية الإنجليزية قادرة على توفير مرافق التعليم لأغلب الأطفال اليهود، وتقع مسؤولية توفير التعليم لأبناء المسلمين بشكل أساس على الدائرة، وذلك كما حدث خلال الحكم العثماني، ولغاية الآن، وذلك بسبب قلة التمويل، فإن الدائرة لم تستطع توفير التعليم لأكثر من $\frac{١}{٧}$ عدد الأطفال المسلمين في فلسطين.

وتتلقى مجتمعات الأرثوذكس واللاتين والإنجليكان والبروتستانت منحاً للطلبة الذين يذهبون إلى المدارس الخاصة.

ب- التعليم الثانوي :

في الوقت الحاضر لاتوجد مدارس حكومية ثانوية. وقد تم افتتاح مدارس ثانوية في كل من القدس ونابلس وعكاء، وهي مدارس متصلة بالمدارس الابتدائية، ويتم تطويرها حسب الحاجة، ويؤمل بإضافة مرافق سكن للقادمين من مناطق بعيدة، وهناك عدد من المدارس الثانوية غير الحكومية في فلسطين، ولكن لاتوجد مدرسة واحدة تدرس العربية كلغة رسمية للتعليم، وتوجد في معظمها صفوف ابتدائية تابعه لها.

جـ- كليات التدريب :

يدرس في كلية تدريب الإناث ست وأربعون طالبة، من بينهن سبع عشرة طالبة مسلمة وتسع وعشرين طالبة مسيحية. وإضافة إلى المديرة البريطانية التي تقوم

بمهمة مديرة المفتشين لمدارس الإناث، تم تعيين سيدتين للعمل بوظيفة مساعد للمدير في هذا المعهد، وذلك بهدف تحسين التعليم في دور الحضانة وتحسين الاقتصاد المحلي. كما أن كلية تدريب الذكور تتطور بشكل كبير. حيث يوجد فريق كرة قدم جيد، ويقوم الطلبة بممارسة لعبة التنس وكرة السلة. وتم تحديد البرنامج لثلاث سنوات، وعين مزيد من المعلمين.

د- التعليـــم الفنـــي :

هناك محاولة لبدء التعليم الفني في بعض مدارس المرحلة الابتدائية وتمتلك مدارس عدة حدائق ملحقة بها، وافتتحت بعض المجتمعات ورشات عمل، حيث يتعلم الطلبة مهن التجارة والحدادة، واللحام ...الخ. وتعول أهمية كبيرة على البدء بتعليم التدريب اليدوي في المدارس الابتدائية، ولكن الدائرة مقصرة في هذا المجال كما هو الحال في غيره بسبب قلة المدربين.

وإذا ما وجد مثل هذا النوع من التعليم المهني، فهو بسبب جهود اليهود، بما في ذلك معهد البيزاليل في القدس، حيث تعدّ الحرف في مجال الصناعات المعدنية هي الأكثر أهمية، وهناك مدرسة جيدة التنظيم في حيفا، وكلاهما تحت الإدارة اليهودية.

وتقدم مؤسسة شنللر للأيتام في القدس التعليم في مجال الفخاريات والصناعات الجلدية والنجارة وغيرها.

وتتلقى مدارس السيراميك والنسيج وكلاهما في القدس، منحة سنوية من الدائرة مع إعطاء اعتبارات خاصة لتوفير مواد التدريب ومستلزماته. ويبلغ عدد الآلات التدريبية (١٤ للسيراميك و ١١ للنسيج)، ولكن التعليم والتدريب يتم على أيدى أساتذة ومختصين خبراء، وحتى الآن، فإن النتائج مرضية.

هـ- التعليم العام :

المدارس الزراعيــــــة :

توجد في غزة[1] وطولكرم مدارس حكومية صغيرة، وهي تعمل بمساعدة دائرة الزراعة، وذلك من أجل تنظيم المدارس الزراعية الأخرى مستقبلاً.

وتعدّ ميكفيه اسرائيل أشهر مدرسة زراعية، وتعمل تحت إشراف التجمع الإسرائيلي. وتستخدم اللغة العبرية وسيلة للتعليم، كما أن جميع الطلبة هم من اليهود.

صفوف الطلاب السُّعاة :

يلتحق جميع الطلبة السعاة (المراسلين) الذين يعملون في مكاتب حكومية بصفوف مسائية في الأماكن التي يقيمون بها، وذلك تحت إشراف مديري مدارس مؤهلين. حيث يتعلم هؤلاء الطلبة اللغة العربية والجغرافيا والتاريخ والرياضيات، إضافة إلى اللغة الإنجليزية.

امتحانات اللغة :

فيما يتعلق بصفوف اللغة العربية والعبرية فموظفو الدولة هم الذين يقومون بتنظيمها، ويعقد امتحان في شهر تشرين الثاني ١٩٢١م، حيث اجتاز الامتحان ستة من أصل ثمانية في مجال اللغة العربية، وواحد من طالبين في اللغة العبرية.

تعليم الإنـــــاث :

في الوقت الحاضر يوجد (٢.٨٠٠ طالبة) في المدارس الحكومية، وهناك مدارس حكومية وخاصة للإناث في كل مدينة وفي بعض القرى. وتفضل بعض

---

(١) أغلقت مدرسة غزة الزراعية بسبب نقص المساعدات والدعم المحلي.

العائلات الميسورة إرسال بناتها إلى مدارس البعثات / الإرساليات الأوروبية. ولم تكن بعض المدارس الحكومية التي فتحت في أثناء النظام العثماني، تعمل بشكل مرض، وليس من الغريب أن نعرف أن مدارس التدريب الخاصة تجذب اهتمام آباء الفتيات المسلمين. وسوف يعقد امتحان للمديرات في المدارس الحكومية في أوائل عام ١٩٢٢م، وهناك شكوى من تعلم الإناث من السكان المسلمين، ولكن التذمر غير موجود في التجمعات ذات الكثافة السكانية العالية، وهناك طلب متزايد على مدارس الإناث وخاصة في مجال الصحة والاقتصاد.

المدارس غير الحكومية – الإسلامية :

توجد بضع مدارس إسلامية خاصة، ولكنها لاتصل المعايير والمستويات التي تمتاز بها مدارس مجتمعات أخرى. ويؤمل من خلال نظام المنح الذي تقدمه الإدارة، ويتبعه تفتيش حكومي، أن يتحقق التحسن والتطوير.

كما يوجد عدد لابأس به من مدارس المساجد أو الكتاتيب، حيث يتركز التعليم بشكل أساسي على القرآن. ومن الناحية التعليمية، فإن هذه المدارس ذات قيمة قليلة.

اليهـــــــود :

هناك أكثر من (١٧,٠٠٠ طالب) يسجلون في المدارس اليهودية من بينهم (١١,٥٠٠ طالب) في المؤسسة الصهيونية. وتشمل المدارس الصهيونية (٤٦) دار حضانة بأحدث التجهيزات، (٦٢) مدرسة ابتدائية، (٦) مدارس ثانوية، و (١٠) مدارس مهنية خاصة. وتعقد دورات مسائية لتعليم اللغة العبرية والتدريب التجاري، وذلك استمراراً للمدارس في دورها التعليمي للشباب العاملين في مجال التجارة طوال النهار.

أما المدارس غير الصهيونية فهي مدارس التحالف الإسرائيلي، ومدرسة إفلينا روتشيلد للإناث تحت إشراف المؤسسة الإنجليزية اليهودية، وكلية واحدة للتدريب، ومدرسة للتدريب المهني، وهناك عدد من المؤسسات الأرثوذكسية التي لديها مدارس ابتدائية بشكل رئيسي، وعدد آخر قليل من المدارس الخاصة المستقلة ذات الطابع المهني.

وتشبه المدارس الصهيونية إلى حد بعيد المدارس ذات المواصفات والمعايير الأوروبية، وخاصة المدارس الموجودة في سويسرا، وتركز هذه المدارس على اللغة العبرية والأدب اليهودي والتاريخ الذي يتناول المواضيع الوطنية. وينطبق الأمر على معظم المدارس غير الصهيونية، عدا أنه في بعض المدارس لاتستخدم اللغة العبرية لغة رسمية للتعليم. إن الدراسة في جميع المدارس الواقعة داخل المستعمرات وبعض المدن مختلطة.

وفي المدارس الثانوية تم استثناء الحضارة اليونانية واللاتينية وذلك نظراً لعدم وجود علاقة بينها وبين الحضارة اليهودية. وتركز المناهج في المدارس الصهيونية الأرثوذكسية على المواضيع الدينية على حساب المواضيع العامة – ولكن على كل مدرسة أن تتصف بشروط صحية ملائمة. أما المدارس غير صهيونية الأرثوذكسية فلا ترتقي إلى المستوى نفسه.

أما أهم الأسئلة المتعلقة بالمدارس اليهودية فهي :

١- تطوير المواد، وخاصة فيما يتعلق بالسكن، والمناهج المدرسية.

٢- توفر مرافق أفضل لتعلم الأطفال وتطورهم، بما في ذلك تقوية ثقافة الطفل الأدبية.

٣- تكيف أفضل للمدارس مع ظروف البلد، وظروف المجتمع اليهودي، وخاصة فيما يتعلق بتوفير مزيد من التدريب اليدوي/ الحرفي، والتركيز على التدريب العملي في مجال التعليم. ويجري الآن عمل تحسينات على الحدائق، والعمل اليدوي في الأخشاب وصناعة الخزائن...الخ. ولكن قلة التمويل مازالت تقف عائقاً في وجه التقدم.

وقد تناقصت موازنة المدارس اليهودية بسبب رسوم البعثات (٢٠,٠٠٠ جنيه مصري سنوياً)، وتبلغ قيمتها (١٠٠,٠٠٠جنيه مصري) من المؤسسة الصهيونية. وفي الأعوام ١٩٢٠-١٩٢١، تم تخصيص مبلغ (٣,٥٥٠ جنيه مصري) للمدارس الحكومية في فلسطين من المخصصات المتوفرة لمنح المدارس غير الحكومية.

المسيحية :

تنتمي أغلبية السكان المسيحيين في فلسطين للكنيسة الأرثوذكسية. وكانت لديهم مدارس منذ زمن طويل، تديرها السلطات المسيحية، ويوجد المسيحيون تقريباً في كل مدينة من فلسطين. وقد عانت هذه المدارس بشدة من نقص الأموال التي تقدمها بطريركية الأرثوذكس في القدس، ولكنها الآن آخذة في التحسن.

أما في فينيقية والجليل، حيث كنيسة الروم الأرثوذكس، فتوجد مدارس عدة، وتوجد مدارس للذكور والإناث في أجزاء عدة من فلسطين تحت إشراف المجمع الكاثوليكي اللاتيني.

وكذلك يعود الفضل في إنشاء المدارس في فلسطين للبعثات والإرساليات المسيحية. وتقوم الكلية الإنجليزية في القدس، والتي تعمل تحت إشراف المعمدانية الأنجليكانية وهي المؤسسة الوحيدة في فلسطين التي تُعِد الطلبة لامتحان المترك

الإنجليزي، والتي ربما سوف تتحول إلى كلية من نوع الجامعات. وتمتلك مدرسة البروتستانت للذكور، التي كانت في طبريا سابقاً، وأعيد افتتاحها حالياً في صفد، سمعة لابأس بها، وفي الوقت نفسه تستقبل مدرستا سانت جورج والمطران جوبات في القدس عدداً من الطلبة المسلمين والمسيحيين. وقد أسست مدرسة جوبات سنة ١٨٥٣م، وتعتمد شهادتها للدراسة في جامعة بيروت الأمريكية. وتستخدم المدرسة اللغة الإنجليزية، وكذلك يتم تدريس العربية بالدرجة نفسها.

أمّا مدارس الإناث، فإن من أفضل مدارس الإناث في فلسطين هي المدرسة الثانوية في القدس والتي تديرها الآنسة واربرتون. وكذلك عدد من أعضاء هيئة التدريس البريطانية والفلسطينية. كذلك تلك بعثات الكنيسة مدارس صغيرة للإناث إضافة إلى الذكور في مراكز عدة. وهناك أكثر من جمعية أمريكية أظهرت نشاطاً واهتماماً بالتعليم، وخاصة في قرى رام الله.

عانت كل هذه المدارس في أثناء الحرب، ولكنها أخذت بالانتعاش بعد الاحتلال مباشرة.

مدارس القانون :

تم تأسيس هذه المؤسسة عن طريق الدائرة القانونية، وسوف نورد مزيداً من التفصيلات في جزء آخر من هذا التقرير.

اللجان التعليمية :

تم تشكيل لجان تعليمية من المجتمع المحلي في معظم المناطق، وتتكون من خمسة أو ستة وجهاء من المجتمع، ويتم اختيارهم لهذا المنصب ولمصلحة تطوير التعليم. ويترأس الحاكم أو مندوبه اجتماعات اللجان، ويكون مفتش التعليم عضواً

رسمياً. وقد وجدت مثل هذه اللجان في المدن الكبيرة قبل الحرب. وقد خدمت المنطقة في مجال الإرشاد والتوجيه والنصائح لتطور التعليم.

وفي صيف سنة ١٩٢١م، شكلت لجنة تعليم مركزية تحت رئاسة مدير التعليم، وذلك بهدف خلق شعور أكثر تناسقاً بين المجتمعات في الشؤون التعليمية، ولتسريع التفاعل والتداخل بين مختلف المؤسسات التعليمية في فلسطين. وتقوم اللجنة بدور الاستشارة والتوجيه لدائرة التعليم، ولكنها تمتلك سلطات تنفيذية. وتتكون من (١١) عضواً غير حكومي، من بينهم ثلاث سيدات يتم اختيارهن من ثلاثة مجتمعات، إضافة إلى موظفي الإدارة العليا. وتناقش قضايا سياسة التعليم العام في أثناء الاجتماعات، وخاصة ذات الاهتمام المشترك، وتنشر محاضر الجلسات في الصحف المحلية.

٥- دائرة الصحة العامة :

أ- التاريخ (نبذة تاريخية) :

عند احتلال فلسطين وجدت بضع بقايا لخدمات صحية حكومية، ومن الناحية النظرية وجدت هذه الدراسات في أثناء الحكم العثماني، والتي كانت تغطي الاحتياجات الأساسية الصحية في فلسطين، هذا أصلاً إذا كانت موجودة على أرض الواقع، ولكن عند استخدام أطباء في المناطق بدوام جزئي، فلم يتحقق سوى القليل من ذلك.

وعليه، فقد أصبح من واجب السلطة المحتلة، أن تشكل وتؤسس المؤسسات والمراكز الصحية والموظفين، في بلد أرهقته الحرب وانتشرت فيه الأمراض.

ولم يتحقق ذلك إلاّ في سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠م، حيث أعيد افتتاح المؤسسات الطبية الخيرية، وفي الوقت نفسه كانت جمعية الإسعاف والانعاش السورية الفلسطينية، والوحدة الطبية الأمريكية الصهيونية، والصليب الأحمر الأمريكي، تقوم بمهامها في

تنظيم المستشفيات والعيادات والإسعافات، وعملت على مساعدة الإدارة في التعامل مع مكافحة الأمراض، التي انتشرت من قبل جيوش الأعداء.

وقد تضمنت جمعية الإسعاف السورية الفلسطينية خلال العامين القادمين، جمعية بعثة الكنيسة، والبعثة الاسكتلندية، وجمعية يهود لندن، وبعثة المعمدان، حيث أعيد افتتاحها ونشاطها.

وبقيت الوحدة الطبية الأمريكية الصهيونية (هداسا) تساعد في نشاطات عدة، وتعمل على أي نشاطات من شأنها تطوير الصحة في فلسطين، وكانت جمعية الصليب الأحمر الأمريكية سنة ١٩١٩م، تشرف على عدد من مستشفياتها، وكذلك إدارة جمعيات الأيتام.

وفي الوقت نفسه أعيد تشكيل دائرة الصحة، وهي تنشط الآن تقريباً في معظم المدن الفلسطينية، حيث تقدم الخدمات الصحية للبلديات، وتم تأسيس مكتباً لمكافحة الأمراض، وخدمة مكافحة الملاريا في مدن وقرى فلسطين كافة.

كانت السياسة فيما يتعلق بالمستشفيات والعيادات الطبية، تتركز على تنفيذ مهام المؤسسات التطوعية ومكافحة الأمراض السارية والمعدية.

وحاولت الدائرة المساعدة وتسريع تأسيس مستشفيات تطوعية، وتسريع وسائل التشخيص العلمي والعلاج التخصصي.

وحالما أنشيء مختبر مركزي لبحوث البكتيريا في حيفا، وذلك لأغراض إجراء الفحوص للمسافرين بالترانزيت، والحجر الصحي، كما أسست مختبرات فرعية ملحقة للمستشفيات الحكومية في: القدس، غزة، نابلس، يافا، ويتم الآن تأسيس مختبر متحرك لأغراض الحجر الصحي على الحدود البرية، ومعالجة الأمراض الحادة.

ويقوم قسم المختبرات بالبحوث البكتيرية والصحية فيما يتعلق بالملاريا، ودراسة أصل تكون الأمراض المنتشرة في فلسطين.

وقد تمكن القسم الكيميائي في الدائرة من السيطرة على الأمراض التي تسببها الأطعمة والمخدرات، أو لإعطاء رأي خبير في الحالات الطبية القانونية، كما وفر وسائل تحليل للبضائع التجارية، والمنتجات الزراعية.

تم استيعاب وإدراك أهمية إقامة خدمات الحجر الصحي في المراكز الحدودية، ويتم اتخاذ الاحتياطات المسبقة خدمات الحجر الصحي في المراكز الحدودية. ويتم اتخاذ الاحتياطات المسبقة لمنع انتشار الأمراض الخطرة ودخولها إلى فلسطين، الواقعة على طريق حجاج الحجاز، والتي قد يزورها آلاف الحجاج المسيحيين والمسلمين سنوياً، وستقبل بشكل متزايد حجاجاً من أوروبة الشرقية.

ب- التنظيـــم :

يتكون التنظيم العام لدائرة الصحة من خمسة أقسام :

١- قسم الأمراض السارية والصحة العامة.

٢- القسم الطبي والمستشفيات.

٣- المختبر

٤- الحجر الصحي، الإسعاف والأمراض العقلية.

٥- المستودعات الطبية.

ويعين مديرون في كل دائرة طبية في المقاطعة، للإشراف على الدائرة الصحية، والطبية، وخدمات الحجر الصحي من خلال موظفي الدائرة الصحية، والمستشفيات وقسم الحجر الصحي وغيرهم.

وبموجب القسم الأول فإن قسم الهندسة الصحية يتعامل مع مشاريع مكافحة الملاريا، وينسق لإقامة المشاريع الصحية مع دائرة الأشغال العامة.

ويتعامل أحد فروع القسم الثاني مع المستشفيات، ومعالجة أطفال المدارس، والجراحة الخاصة.

ويتعامل القسم الثالث إضافة إلى مختبرات البكتيريا، مع الأقسام الكيميائية والمضادات الحيوية بإشراف خبراء متخصصين.

ويقوم أحد فروع القسم الرابع بالإشراف على الشؤون الصحية في سكك الحديد، والعلاج الطبي لموظفي سكة الحديد ما بين القنطرة، وحيفا، ومعان.

وتقع المراكز الصحية في المدن تحت إشراف مسؤول طبي في كل من المدن التالية :

- القدس، رام الله، بيت لحم، الخليل، وبير السبع.
- حيفا، جنين، وطولكرم.
- الناصرة، طبريا، صفد، وبيسان.
- يافا، الرملة، غزة، والمجدل،

أما الواجبات الرئيسية للمدير الطبي فهي :

- السيطرة على الأمراض المعدية والسارية في منطقته.
- اتخاذ معايير مكافحة الملاريا، والعلاجات اللازمة.
- التفتيش على المراكز الصحية في القرى، والمباني الحكومية والمدارس.
- القيام بحملات التطعيم في المدن والقرى.
- تسجيل المواليد والوفيات في المدن والقرى، وإصدار شهادات الوفاة.

- تجنب حالات العدوى.

- الحالات الطبية القانونية وكتابة التقارير.

- التفتيش على المؤسسات العامة والمؤسسات التجارية غير الصحية، إصدار تصاريح بأنها مطابقة للشروط الصحية.

- السيطرة والتحقق من صحة الطعام والحليب.

- التفتيش على مصادر المياه العامة والمجاري.

- التفتيش على خدمات البلديات، والمسالخ ...الخ، وتقديم الاستشارات للمجلس.

- ضبط تراخيص الأطباء والصيادلة.

- الفحص الطبي للمسافرين، والحجاج والقادمين من دول فيها أمراض معدية.

- العلاج الطبي لموظفي الدولة والمستخدمين، ورجال الشرطة والسجناء.

- الفحص الطبي ومعالجة طلبة المدارس.

- اللجان الطبية.

- إعطاء محاضرات عن الإسعاف الأولي لرجال الشرطة وموظفي دائرة الصحة العامة.

- الإشراف على العيادات الطبية في القرى.

المستشفيات الحكومية ومراكز العلاج :

إن أهم وظائف المستشفيات هي معالجة موظفي الدولة والمستخدمين، ورجال الشرطة والجندرمة، والسجناء، وعمال سكك الحديد، وطلبة المدارس، والحالات الطبية المرضية والحوادث، والفقراء من السكان المحليين.

وتعدّ دائرة الصحة مسؤولة عن معالجة جميع المصابين بأمراض سارية ومعدية وعزلهم، إما في المستشفى أو في الوحدة الصحية.

وتقع المستشفيات الحكومية التي تضم مراكز للحجر الصحي في كل من : القدس، يافا، حيفا، الرملة، عكا، نابلس، طولكرم، رام الله، بئر السبع، وغزة.

وتقع مراكز معالجة الإصابات والأمراض (دون أن يكون فيها موظفون دائمون) في : الخليل، جنين، بيسان، طبريا، صفد، المجدل، والناصرة.

وتتكون واجبات موظفي المستشفيات الطبية التي تقع في المدن الكبيرة، من واجبات داخل المستشفيات وخارج العيادة، والفحص، ومعالجة طلبة المدارس، الفحص الطبي للسجناء ورجال الشرطة، محاضرات في الإسعاف الأولي لرجال الشرطة وموظفي دائرة الصحة واللجان الطبية.

ويتولى المسؤول الطبي في بعض المراكز مثل طولكرم، وبئر السبع والرملة، واجبات مدير المستشفى إضافة إلى مهامه التي سبق ذكرها.

جـ- التشريع :

وهي صادرة بموجب القوانين العثمانية حسب الأنظمة التالية :

١- قانون الصحة العامة رقم (١) الصادر في ١٦ آيار ١٩١٨، الذي يوضح أنظمة الصحة العامة في فلسطين، مثل ممارسة مهنة الطب، والإبلاغ عن الأمراض السارية والمعدية، والمواليد والوفيات، والمطاعيم، والمدفن، والصحة العامة.

٢- النظام العام الصادر في ١٩١٩/٢/٢٨. إجراءات الحجر الصحي.

٣- النظام العام للقانون رقم (٢) الصادر في ١٩١٩/٩/١١: أ- إجراءات دفن جثث الموتى ب- إجراءات المقابر.

٤- نظام القانون رقم (٣) بتاريخ ١٩٢٠/٣/١٨م، الذي يحدد إجراءات الإبلاغ عن حالات الولادة والوفيات.

٥- نظام قانون الصحة العامة رقم (٤) بتاريخ ١٩٢١/١٢/١م، إجراءات مراقبة مهنة الصيدلة والمتاجرة بالعقاقير والأدوية والسموم.

٦- نظام قانون الصحة العامة رقم (٥) قانون مكافحة الملاريا.

٧- قانون تراخيص التجارة والصناعة[1].

د- الإجراءات :

أصدرت الإجراءات الإدارية من أجل ضبط الخدمات التالية :

- نظام الهيئات الطبية.
- المعالجة الطبية، السجلات، وفحص موظفي الدولة.
- الإجازات الطبية (المرضية).
- الصحة في القرى والواجبات الصحية للمخاتير
- ضبط المجانين.
- الفحوصات الطبية القانونية/التقارير والإثباتات (الأدلة).
- شبكات المجاري وربطها في القرى.
- المعايير الطبية لدخول المهاجرين.
- علاقة دائرة الصحة مع البلديات.
- حماية الينابيع والآبار من الحشرات والناموس.
- إضافة إلى إصدار الكثير من الإجراءات الصحية.

---

(١) تم تأجيل قانون ترخيص التجارة والصناعة إلى حين اجتماع المجلس التشريعي.

هـ- المشاريع المستقبلية :

يعاني تطوير الخدمات الصحية في فلسطين بسبب نقص التمويل، ولكن جهوداً تبذل من أجل تثبيت مؤسسات فاعلة الخدمة، ويتم تطوير كل وحدة طبية، وهناك برنامج يستغرق سنوات عدة حتى يبدأ العمل بنجاح.

ولكن عدداً من المشاريع لقيت نوعاً من الاهتمام، ومنها :

١- تمديد حملة مكافحة الملاريا لكي تشمل إعادة استصلاح النفقات.

٢- مصادر المياه العامة في المدن الكبرى والقرى.

٣- شبكات المجاري الرئيسية في القرى، حيث تقع مصادر المياه الرئيسية.

٤- مستشفى حكومي للأمراض العقلية.

٥- مستشفيات إضافية لعلاج التراخوما وأمراض العيون الأخرى.

٦- مدارس تدريبية للقابلات.

٧- مدرسة للصيدلة.

٨- مراكز رعاية الأمومة والطفولة.

٩- تطوير خدمات التطعيم في القرى إضافة إلى تشكيل المجالس المحلية.

أما تكوين المشاريع المستقبلية، فإن تعاون الأهالي ومساعدتهم قد ذكر مسبقاً حتى لايجير نجاح أي مشروع لصالح المعارضة من أجل إصدار تعليمات أو أوامر مما يشوش تفكير مجتمع ذي تعليم صحي قليل. وضمنت هذه الطرق بدء تنفيذ حملات مكافحة الملاريا، وصحة القرى، حيث اشترك المواطنون طواعية في الخدمة، في أي فرصة تتاح، وهذا يعد مؤشراً جيداً لتحسن الصحة مستقبلاً في فلسطين.

و- النتائج العامة :

إن الحقيقة الملحوظة أن الناس الذين لم يعتادوا ومنذ قرون على الإصلاحات الصحية، قد أدركوا أن الخدمة الصحية الجيدة، تعني صحة أفضل، مما يؤدي إلى الازدهار.

واستجاب المواطنون العرب بشكل كبير للتطور الصحي والمشاريع الصحية، كما أنهم تعاونوا مع دائرة الصحة في حملاتها ضد الأوساخ والأمراض. كذلك أظهرت المستعمرات اليهودية تطوراً واضحاً في الشؤون الصحية، إلى درجة أن اكتسب الكثيرون منهم الخبرات من أوروبة. كما أبدوا تعاوناً في مجال مكافحة الملاريا، وبمساعدة مؤسسة هداسا الصحية في معالجة طلبة المدارس والإسعاف الطبي لمخيمات المهاجرين والمستعمرات بشكل عام، حيث تطورت بشكل ملحوظ.

وبذل المهاجرون جهوداً كبيرة في مكافحة الأمراض السارية والمعدية كالملاريا وغيرها، وذلك بسبب الخبرة والمعرفة بأحوال المناخ والظروف المحلية.

وكانت أكبر المشاكل الصحية في فلسطين بسبب الأمراض الناتجة عن الإهمال لقرون عدة- الملاريا والتراخوما. ووصل الضرر الناتج عن الملاريا ذروته خلال الحملة العسكرية الأخيرة، عندما نقلت الجيوش العثمانية التي كانت تعاني من الملاريا، من مكان إلى آخر، حيث تكاثرت الحشرات والبعوض قرب الينابيع الصخرية.

وبالنسبة للتراخوما، فمازالت النتائج سيئة. ففي مقاطعة غزة على سبيل المثال، يعاني (٩٥٪) من الطلبة من مراحل مختلفة من المرض، بينما يبلغ معدل الإصابات في فلسطين (٧٤٪). وكانت السياسة أن يتم التركيز على علاج طلبة المدارس، وعليه، فقد تتوفر لهم الفرصة في الاستفادة بشكل دائم من الطرق العلمية الحديثة، أما الكبار،

الذين يكون وجودهم للعلاج غير طبيعي، وعليه فإن مستشفى أوفثالميك في القدس وعيادات هداسا للعيون، تقوم بجهود تثير الإعجاب، وكذلك في المستشفى الحكومي المتنقل، حيث تتعامل مع مختلف الحالات.

ز- المناخ :

نظراً لتركيبتها الأساسية، فإن لفلسطين ثلاثة أنواع من المناخ، الأول في جبال القدس والجليل، والثاني مناخ السهول، والثالث مناخ وادي الأردن. يمتاز طقس الجبال والمناطق المرتفعة بأنه صحي حيث الشمس والرياح اللطيفة طوال العام وطقس بارد شتاءً.

أما في السهول فإن الطقس يكون صيفاً حاراً ورطباً، ولكنه يصبح لطيفاً عند هبوب الرياح النشطة مساءً.

وبالنسبة للطقس في وادي الأردن، فيكون الطقس حاراً صيفاً، ويتراوح ما بين الكثافة بسبب الرياح الجافة التي تهب من طبريا، وتلطفه الرياح القادمة من الوادي، إلى أن تصبح الرياح نشطة حارة من أريحا والبحر الميت الذي يقع على ارتفاع (١٢٠٠ قدم) عن مستوى سطح البحر.

ولكن الشتاء في وادي الأردن معتدل، وتعد طبريا منطقة سياحية متميزة بسبب وجود الينابيع المعدنية الصحية، كما تمتاز أريحا بالزراعة وطقس دافىء في جبال القدس.

وقد تمت السيطرة بشكل كاف على الملاريا في معظم مدن فلسطين وذلك لحماية السواح والزوار من الأمراض.

وغالباً ما تكون آبار وينابيع المياه المكشوفة خطيرة إذا ما استخدمت لأغراض الشرب.

وتنتشر الحشرات في المناطق الفقيرة، ولكن مرض التيفوس نادر الانتشار وقلما يصاب الزائر، السائح أو المستوطن الأوروبي بأي نوع من الأمراض السارية أو المعدية.

ويكون الطقس في المرتفعات الجبلية والسهول معتدلاً ولطيفاً خلال أشهر نيسان، أيار، وحزيران.

١- الأوبئة والخدمات الصحية

أ- مكافحة الأوبئة :

صدر أمر إلزامي تحت طائلة العقوبات بالإبلاغ عن الأمراض المعدية في شهر أيار ١٩١٨م، واعتبر ساري المفعول منذ تاريخه. ويمكن تصنيف ظروف ذلك القانون وشروطه كما يلي :

- إن الإبلاغ عن الأمراض يحميه القانون من خلال إبلاغ العاملين كافة في القطاع الطبي، والمستشفيات ومخاتير القرى، وبشكل عام لم تكن هنالك ضرورة لفرض غرامات، ولكن هذا الجانب من العمل يمكّن العاملين في المجال الصحي من السيطرة على الأمراض ومكافحتها قبل انتشارها .
- يتم إبلاغ الدائرة عن الحالات الطارئة بواسطة البرقيات ووسائل الاتصال كافة من خلال (١٩) مركزاً طبياً.

الإجراء العام :

عند تلقي أي بلاغ، يقام بزيارات طبية إلى العنوان المحدد في القرية أو المدينة، وتتخذ الإجراءات اللازمة من حيث الوقاية الطبية.

المستشفيات والمعدات :

تتلخص الطريقة المتبعة في علاج الأمراض المعدية بما يلي : الإقامة الدائمة للحالات التي يمكن قبولها بشكل طبيعي في المدن الرئيسية، حيث يتوفر في المستشفيات العامة مبانٍ ملحقة بها، أو في مستشفيات خاصة بالحجر الصحي (في القدس وحيفا).

أمّا المراكز التي لاتتوفر فيها مستشفيات حكومية. توجد مراكز للأوبئة لثماني أسرة في كل من : الناصرة، صفد، طبريا، والمجدل، وأربع أسرة في كلٍ من بيسان وجنين.

ويتولى الأطباء الإشراف على معالجة المرضى والموظفين. ولا يوجد موظفو تمريض في مراكز معالجة الأوبئة، ولكن يوجد كادر من الموظفين المخصصين لكل منطقة، إضافة إلى موظفات تمريض إناث يتم استدعاؤهن من المستشفيات الحكومية.

أمّا الأعمال الطبية الطارئة في القرى، فهناك بعثات طبية خاصة جاهزة للاستخدام الفوري في كل من المراكز الإدارية الخمسة، والمكاتب الرئيسية. ويمكن نقل هذه المعدات على خمسة جمال، وهي توفر المستلزمات الأساسية للمشرف الطبي، وأربعة ممرضين، وأربعين مريضاً. وهناك صندوق لمعالجة الحالات وصندوق آخر منفصل لجمع العينات المطلوبة لإجراء الفحوصات المخبرية. وتوفر علب أدوية لمعالجة كوليرا روجرز، وكذلك على جمع عينات البراز عند الحاجة. ولا يشمل ذلك إقامة المخيمات الطبية، حيث أن المبدأ المتبع هو استغلال أي مساكن محلية.

التدريـــــب :

أعضاء الفريق الطبي، والمفتشون الفرعيون، والموظفون المذكورون،

والممرضات الإناث، يخضعون جميعاً لتدريب دوري، في مجال الإسعافات الأولية، أو التمريض الابتدائي، وكذلك مكافحة الملاريا، والأوبئة، والأمراض السارية والمعدية.

علاج داء الكَلَبَ :

يتولى معهد باستور في القدس التابع للدولة، مسؤولية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة مرض الكَلَب، وقد تمت معالجة ٤٦٥ حالة خلال عام ١٩٢١م. إن فلسطين ملآى بالحيوانات المتوحشة (وتحديداً الثعالب، وابن آوى) حيث ينتشر بواسطتها مرض الكلب. وقد عرف بموت الكثير من القطط والكلاب نتيجة إصابتها بهذا المرض، وهي معرضة للهجوم من قبل حيوانات مفترسة. وقد تم شن حملة تسميم للكلاب والقطط والثعالب، إذ تم قتل (٢٨١٨) حيواناً خلال العام.

الأمراض المعدية:

لحسن الحظ، كان انتشار الأمراض المعدية خلال عام ١٩٢١م، منخفضاً وينص نظام الإبلاغ عن أي مرض معدٍ في المدن فوراً لمكتب الصحة، والمخاتير في القرى، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق السيطرة على الأمراض قبل انتشارها .

ولم يبلغ عن أي حالة كوليرا، أما الطاعون، فقد تم الإبلاغ عن أربع حالات، ثلاث منها في حيفا في شهر تموز ١٩٢١م، وواحدة أدت إلى الوفاة في يافا في شهر تشرين أول ١٩٢١م، حيث وجد مرض وبائي يصيب الحيوانات. وتم تطعيم الحالات المصابة بالطاعون، كما شنت حملة للقضاء على الجرذان في كلا المدينتين.

وحدثت حالة إصابة بالجدري أدت إلى الوفاة في رام الله في شهر كانون الأول ١٩٢١م. وخلال شهري كانون الثاني وشباط من سنة ١٩٢٢، كان السبب في انتقال

عدوى الجدري هو التطعيم بواسطة أحد القرويين حيث تنتشر البثور ما بين الإبهام والسبابة.

وقد تناقصت حالات الإصابة بالتيفوئيد في كل مركز طبي، وكانت هنالك حالات إصابة بنسبة (٤٩) من أصل (٦٣) من اليهود (٤٩ يهودي من مجموع الإصابات)، و (٤٦) في يافا وضواحيها. وثبت من خلال أكثر من دليل بأن المرض قد دخل عن طريق القادمين الجدد. وحدثت ست حالات وفاة.

وكانت هناك ٣١ حالة حمى ناكسة (راجعة)، و (٣٢) حالة بين العمال المصريين في حيفا. ولم تحدث حالات وفاة. وكانت هنالك (٣٦٨) حالة حمى تيفوئيد، من بينها (٣٤) حالة وفاة، و (٩١) حالة باراتيفوئيد، حيث كانت هناك ثلاث حالات وفاة، وكان من بين حالات حمى التيفوئيد (٣٠١) بين اليهود، والباراتيفوئيد (٨٣)، ويبدو أن هذا المرض قد انتشر في مخيمات المهاجرين حيث نقص الخدمات الصحية.

وفي شهر تموز من سنة ١٩٢١م، انتشر مرض الحمى القرمزية في القدس، واستمر أشهراً عدة، وكان عدد الإصابات (١١٥) من بينها حالة وفاة واحدة. وحدثت (٣٥) حالة إصابة بالدفتيريا، من بينهاحالة وفاة واحدة، و (١٣) حالة حصبة بحالة وفاة واحدة.

وأبلغ عن (١٥) حالة إصابة بالحمى الشوكية، منها عشر حالات وفاة، ولم يبلغ عن إصابات بالديزنطاريا والإسهال.

وكانت هنالك بضع حالات إصابة بالانفلونزا والتهابات الرئة. وقد حدثت حالات وفاة كثيرة بسبب التهابات الرئة والملاريا.

واكتشفت حالات البلهاريسيا في منطقة يافا، ولكن العدوى كانت قليلة وأخضعت

للعلاج (كرستوفرسون).

وماتزال المواد المخبرية، والفحوصات قيد الدراسة. حيث اكتشف أن (١٠٪) من طلبة المدارس يعانون من المرض. ومما أدى إلى انتشار عدوى الأمراض هو اكتشاف مرض (genus Bullinus) و (Cercaria) في الكبد. ومن المعروف أن عدوى الصدفية قد تضاعفت في أثناء الحرب عن طريق العمال المصريين الذين كانوا يعملون في الجيش.

البرص:

هناك (٣٤) حالة برص في فلسطين، ومن بينها تم إدخال (٢٤) حالة في مستشفى البرص بالقدس.

السفلس :

توجد حالات إصابة بهذا المرض، ولكن الأرقام أقل من العدد الصحيح للإصابات. ويجهل الفلاحون عن سبب وطرق انتقال عدوى هذا المرض. وهناك (٤٣٣) حالة تم الإبلاغ عنها، توفيت من بينها ست حالات أقيم أربع مراكز تطوعية للعلاج إضافة إلى العمل الروتيني الذي تقوم به مستشفيات الحكومة لمعالجة الأمراض.

العدوى :

ينقل البخار حالات وقاية من العدوى من خلال ضغط الآلات الموجودة في حيفا ويافا، وهناك (٢٩) آلة بخارية ناقلة للعدوى في عدد من المراكز.

فيما يتعلق بأعمال النقل في القرى، هناك (٣٠) علبة تحمى من العدوى النوع المعدل والمعروف بالبرميل الصربي، وهي موزعة في أرجاء فلسطين.

إن الـ Cresol هو الوسيلة الرئيسية المستخدمة في منع العدوى ولكن

الفورمالين والرشاشات موزعة كذلك.

أما قتل البق السريري، فقد تم توزيع مضخات لاستخدامها في فلسطين.

وتتوزع محطات المكافحة في القدس، وحيفا، ويافا وهي مزودة بالحمامات الحارة والباردة وأجهزة ثابتة، وتسمح بالرش الوقائي للمهاجرين سواء أكانوا أشخاصاً أم أمتعة.

ترخيص التجارة والصناعة :

في كانون الثاني ١٩١٩م، تم تنظيم ترخيص الصناعات والتجارات التي تؤثر في الصحة العامة، حيث منحت تراخيص لـ (٦٫٥٨٢) من هذه الصناعات والأعمال التجارية.

ويتسلم المتقدم للترخيص تعليمات وشروط الترخيص من مدير دائرة الصحة، وبموجبها سوف يتم منح ترخيص لمؤسسته أو شركته أو مصنعه. وتكون هذه الشروط قد حددت من قبل مدير دائرة الصحة في المقاطعة بعد الكشف على المكان والأجهزة، وعند انتهاء العمل المطلوب، يتم إصدار نموذج ترخيص، بعد دفع رسوم الرخصة، وتمنح الرخصة من قبل البلدية، والحكومة.

وقد تم تحديد شروط عامة نموذجية لكل مهنة تجارية لتكون بمثابة دليل يتبع من قبل موظفي الدائرة. ويمكن فرض شروط إضافية عند التجديد السنوي للرخصة. ويقوم مفتش خاص بتنسيق الشروط لكل نوع من أنواع المهن التجارية.

وقد تم ترتيب الأعمال التجارية والصناعات، وطبعت في قوائم، وصنفت على النحو التالي :

١- الأعمال التجارية التي تتعامل ببيع منتجات للاستهلاك البشري، بما في ذلك:

التحضير والتخزين. الحلويات، العجائن، اللحوم، حوانيت الحليب، منتجات الحليب، مصانع البوظة، مصانع المياه، وشركات صناعة الزبدة التي تلقى عناية خاصة.

٢- صناعة السوائل بما في ذلك تصنيع الخمور.

٣- الصناعات التي تعدّ خطيرة على صحة المستخدمين، أو الجمهور، أو التي يمكن أن تنقل أو تؤدي إلى الأمراض.

٤- المنتجات التي تعد خطيرة من وجهة نظر الأمن العام (تخزين أو تصنيع المواد القابلة للاشتعال).

أما الأعمال التجارية المصنفة، فهي تتمثل بشكل رئيسي في :

أ- تجارة الكحول.

ب - الأعمال التجارية التي تشكل خطراً على الأمن العام.

جـ- أماكن الترفيه العامة، وتخضع الشروط لإشراف دائرة الأمن العام بالتعاون مع دائرة الصحة، وكذلك ظروف تشغيل الأطفال والنساء التي تكون تحت شروط خاصة.

وقام القسم الصحي (الهندسي)، بإعداد خطط ومواصفات للمباني الحكومية، والمدارس والمستشفيات، ومراكز الحجر الصحي، ومواصفات أماكن سكن العمال، والجندرمة، ومخيمات المهاجرين.

كما قام بأعمال مسحية وخطط لمشاريع مكافحة الملاريا، ووضع مواصفات لتمديدات المياه إلى المنازل كمعيار لمكافحة الناموس، كما تم تزويد دائرة الأشغال العامة بخطط حديثة ومواصفات لاستخدامها في أشغال النظافة والصحة.

صممت خطط المؤسسات النموذجية للأبقار، وحوانيت الحليب، والإمدادت

المنزلية ومنتجات الألبان، ومصانع مياه الصودا، والبوظة، والمسالخ. كذلك بالنسبة لمعدات المختبرات والمستشفيات.

والتعاون مع تخطيط المدن، قام قسم التنظيفات بتصميم التخطيط الحديث للمدينة المركزية، والتمديدات الصحية للمنازل، وشبكات تصريف المجاري، وكذلك قدم الاستشارات لتصميم المستعمرات وتخطيط بنائها.

إن أهم الخدمات الصحية التي تقع من ضمن مسؤوليات البلديات، وتدفع نفاقاتها من أموال البلديات، وتشمل تأمين الموظفين والمعدات، وخدمات رش الشوارع، المجاري (المصارف) العامة ومصادر المياه. ويقوم بالتفتيش على هذه الخدمات موظفون من الدائرة، ويتم تقديم الإرشادات الصحية من خلال الحكام للبلديات عن طريق المسؤول الطبي عن الصحة.

وقد لوحظ أن البلديات كانت لديها رغبة بتجنب تولي مسؤولية جمع القمامات حيث أسندتها إلى مقاولين. وكثيراً ما تكون الدائرة معارضة لقيمة العقود، وكان سلوكها يعتمد على النتائج. وهناك عنصر هام وهو تأثر الاقتصاد، حيث تم إجراء التحسينات عن طريق تعيين موظفي مساحة مؤهلين في البلديات في كل من القدس ويافا.

وتعامل الضرائب عن طريق تعميم إلى أصحاب المؤسسات لضرورة دفع ما يستحق عليهم خلال فترة محددة، وإلاّ فسوف يكونون عرضة للعقوبات القانونية

أعمال الصحة العامة في القرى :

يجرى تفتيش دوري على جميع القرى من خلال موظفي الصحة ومفتشي النظافة الذين يشرفون على تنفيذ الشروط الصحية التي تطبق في القرى. وهناك وظيفة

خاصة لمفتشي مكافحة الملاريا.

وفي القرى تصدر الأوامر للمخاتير الذين يكون لديهم دفاتر نماذج تبليغات الولادة والوفيات، والأمراض المعدية.

وتحتفظ كل قرية بسجلات تتضمن معلومات عن المخاتير، والمدارس، والمساجد، والأطباء، والقابلات، وأطباء الأسنان، والمؤسسات التجارية والصناعية، وعدد المباني، ومصادر المياه، والمراحيض، وشبكات المجاري... الخ. ويتم تدقيق هذه السجلات كافة عند كل زيارة يقوم بها موظفو الدائرة الذين يسجلون ملاحظاتهم.

وقد تحسنت الأحوال العامة في القرى، ولكن من المستحيل تحقيق مزيد من التقدم دون وجود عمال نظافة مستخدمين برواتب. ومن المؤمل مع تشكيل المجالس المحلية أن يصبح بالإمكان توفير مبالغ للإنفاق على النظافة والكناسة.

الأرقام الإحصائية (تعداد السكان) :

لايوجد إجماع في فلسطين على عدد السكان، ويمكن اعتبار الأرقام المقدمة من المخاتير ورؤساء المجتمعات على أنها تقريبية فقط.

الوفيات ومعدلات الوفيات :

يجب الإبلاغ عن حالات الولادة والوفاة تحت طائلة العقوبات بموجب مرسوم الصحة العامة رقم (١). في المدن يشرف على هذا القانون مكتب صحة القضاء مباشرة، وقد أظهرت المدن والقرى نتائج جيدة في تطبيق هذا القانون.

ومن الصعب الحصول على معلومات عن وفيات المواليد، وعليه، فإن حالات وفيات الأطفال تحت سن (سنة واحد) قد يكون أقل من الأرقام الصحيحة، وكان معدل الوفيات لسنة ١٩٢١م، هو (١٦.١) لكل ألف.

المواليد ومعدلات الولادة :

أظهرت السجلات لهذا العام تحسناً كبيراً في القرى. في البداية كان ينظر إلى السجلات على أنها ليست لصالح الوضع، وذلك بسبب الشك في أن بعض السجلات كانت لها علاقة بالتهرب من الخدمة العسكرية أو الضرائب، كما كان يحدث في العهد العثماني. وبالتدريج أخذت هذه الانطباعات بالزوال، ومن الممتع أن نلاحظ أن معدل المواليد في الضواحي يزيد الآن على معدل المواليد في المدن (٢٨.٤) لكل ألف مقارنة بـ (٢٧.٤) لكل ألف.

حالات الوفاة بين الرضع :

يبلغ معدل وفيات الأطفال الرضع (٢٠٩.٦) لكل ألف في المدن، و (١٢٣.٣) لكل ألف في القرى. وإذ أجريت المقارنة هنا ما بين القدس -حيث العدد المحدود من أنابيب المياه المرتبطة مع مصادر المياه- بالمدن التي تعاني من عجز في تمديدات المياه.

القبائل البدوية :

ظهر أن من الصعب وضع أي نظام تسجيل بين قبائل البدو في منطقة بئر السبع، والذين يبلغ عددهم (٢٥.٠٠٠) نسمة، ولاتغطي هذه الأرقام الإحصائية العدد الصحيح لهم.

٢- القسم الطبي :

أ- المستشفيات والمستوصفات :

ا- المستشفيات الحكومية :

خلال عام ١٩٢١م، تم تحقيق الكثير من التقدم في مجال إنشاء المستشفيات

والمعدات والممرضين وإنشاء الفروع المتخصصة في مجال الطب والجراحة.

وهناك (١١) مستشفى حكومياً في: القدس، حيفا، يافا، نابلس، والرملة، مجهزة جيداً. ولم يكن بالإمكان تجهيز مستشفيات: الرملة، طولكرم، غزة، وعكا، والخليل، وبئر السبع لتكون مليئة بالمرضى أو حالات الفصل (العزل) بسبب عدم ملاءمتها، أو عدم تهيؤ الظروف الصحية الكاملة للمباني، ويتم الآن إقامة وبناء مبانٍ جديدة وأعمال صيانة للمباني القديمة. وقد أغلق مستشفى الخليل في نهاية العام بسبب العجز المالي.

كانت جميع المستشفيات مزودة بأسِّرة بريطانية الصنع وفرشات جديدة، وبطانيات، وملاءات للمرضى...الخ، وذلك من المعدات السابقة المهترئة، وزودت المستشفيات جميعاً بمعدات حديثة للتمكن من إجراء العمليات الجراحية كافة، وجهزت المستشفيات الكبرى بالمعدات الضرورية الأكثر تخصصاً.

ويتكون طاقم التمريض في المستشفيات التي تضم (٣٧٢) سريراً في أحد عشر مستشفى حكومياً من ست رؤساء تمريض و (١٢) مديرة تمريض و (٦١) ممرضة متدربة (تحت التجربة).

وانتهى تشكيل تعيين رؤساء التمريض الستة عند وصول ممرضتين من إنجلترا. وقد نتج عن تعيين رئيستي التمريض البريطانيتين في المستشفيات الكبرى، تحسن كبير في التقدم للعمل بوظيفة ممرضة عملية، وبدء بإعطاء شهادة التمريض بعد ثلاث سنوات من برنامج تدريبي يعطى في المستشفيات التي لديها رئيسات تمريض، ولديها الرغبة بإحداث تطوير للممرضات العاملات. كما كان لشرط ارتداء الزي الخاص بالممرضات في المستشفياتالحكوميةأثر في تحسين مستوى مهنة التمريض ونوعيتها.

وكانت مراكز المختبرات الطبية موزعة في مستشفيات: نابلس، غزة، ويافا، حيث يوجد الأطباء الذين يتم تدريبهم في المختبر المركزي الحكومي. ونتج تحسن في معالجة أمراض العيون في المستشفيات وتحسن في معالجة أمراض العيون في المدارس حيث يحتاج الأطفال إلى معالجة عملية، وإرسالهم إلى المستشفيات عن طريق الطبيب المختص. وقد سمح بذلك التحسن توفير الأجهزة اللازمة لمعالجة أمراض العيون وفحصها، والتدريب الخاص الذي يعطى للأطباء العاملين في مستشفى العيون المتنقل عن طريق مدير مستشفيات العيون في مصر.

وبخصوص تشغيل جهاز الأشعة في مستشفى حيفا، فقد تلقى موظف مختص مؤهل ولديه بعض الخبرة في تصوير الأشعة، دورة نهائية في التدريب في مستشفى القصر العيني بالقاهرة. وكذلك حدث تحسن في إجراءات أجنحة الولادة[1] في مستشفيات القدس ونابلس مع نهاية العام والبدء المبكر بتدريب القابلات في هذه المراكز.

ووصل عدد حالات الدخول في المستشفيات الحكومية إلى (٦٠٦٠٨) مقارنة مع (٥٠٧٦٨) عام ١٩٢٠م، و (٤٠٧٣٨) سنة ١٩١٩م، وتعود الزيادة إلى أنه خلال الفترة من تشرين الأول ١٩٢٠م، عندما تم نقل سكك الحديد من إدارة الجيش إلى الحكومة المدنية، حيث كان موظفو سكة الحديد يعالجون في المستشفيات الحكومية.

---

(١) في حزيران ١٩٢٢م، افتتح جناح للولادة في القدس في مستشفى الأطفال الحكومي ويدعى «جناح مستشفى الأميرة ساري». وتم جمع الأموال اللازمة لشراء المعدات من الأموال التي جمعت لفلسطين كهدية من صاحبة السمو.

٢- العيادات الحكومية :

بما أن المستشفيات الحكومية تُستخدم لعلاج الأمراض المعدية، والكشف على الحالات القضائية، والمرضى المحولين من سلطات الحجر الصحي والهجرة، وضباط وموظفي الدولة، ورجال الشرطة والدرك، وللمرضى الفقراء الذين لايستطيعون تغطية نفقات علاجهم في أماكن أخرى، لذا فإن الوظيفة الأساسية للمستوصفات الطبية هي معالجة هذه الفئات من المواطنين المرضى الذين تعدّ الحكومة مسؤولة عنهم بشكل مباشر، ومنهم موظفو الدولة وطلبة المدارس الذين يعانون من أمراض في العيون، والملاريا أو غيرها. كذلك فإن المستوصفات الطبية تخدم كمراكز للتطعيم، ولفحص المسافرين عن طريق الحجر الصحي، عند مراكز الحدود.

وبعض المستوصفات الكبيرة لديها أقسام تتعامل مع بعض فروع الطب، ففي القدس مثلاً توجد عيادة للأطفال، وقسم أمراض العيون، ومن المؤمل أن يتم تطوير هذه الأقسام إلى أكبر قدر من الأماكن، وتحديداً فيما يتعلق برعاية الأطفال الرضع ومعالجة أمراض العيون.

فحص السنة الثانية :

(٢) من المستشفيات الحكومية (٣) من المستشفيات التطوعية.

فحص السنة الثالثة :

لاأحد من المستشفيات الحكومية و(٢٩) من المستشفيات التطوعية.

ب- اللجنة الطبية :

تم تشكيل اللجنة في شهر كانون الثاني ١٩٢٠م، وتتعامل مع جميع القضايا المتعلقة بالفحص الطبي ومعالجة موظفي الدولة، وفحص الحالات القضائية،

والأشخاص الذين يشتكون من أن الإدارة قد تسببت في إصاباتهم ...الخ.

وتتكون من هيئة (لجنة) طبية مركزية في الرئاسة، واللجان الطبية في المقاطعات في مناطق فلسطين كافة، وتتكون الأولى من الفريق الطبي في مبنى الرئاسة، أما الثانية (الأخيرة) فتتكون من أطباء المقاطعات. وتحتفظ اللجنة الطبية المركزية بالسجلات الطبية وسجلات اللجان الطبية، وتقوم بدراسة استنتاجات اللجان الطبية في المقاطعات قبل مصادقتها. وتتولى وضع مواصفات للياقة البدنية لفئات متعددة من مستخدمي الدولة، وتفحص جميع المرشحين لشغل وظائف عليا في الإدارة، وتتعامل مع قضايا الإجازات المرضية التي تزيد على ثلاثين يوماً، ومطالبات التعويض عن الإصابات أو الأمراض الناتجة عن الخدمة في سلك الدولة، وطلبات المعالجة الخاصة، والتقاعد وانتهاء الخدمة. وقد قامت بفحص (٢٥) ضابطاً وجندياً سابقاً في الجيش في فلسطين نيابة عن وزارة العمل.

وتقوم اللجان الطبية في المحافظات بإجراء الفحص الطبي للمرشحين لوظائف عادية في الدولة، وهي مخولة بإصدار إجازات مرضية لاتتعدى ثلاثين يوماً، وكذلك التحقيق في حالات الإصابة والأمراض الناجمة عن الخدمة في سلك الدولة، وتقوم بفحص جميع المتقدمين للعمل في سلك الشرطة وخدمات الجندرمة.

كما توجد لجنة طبية خاصة لفحص المرضى من أجل إدخالهم مستشفى الأمراض العقلية أو إخراجهم منه.

إن السبب الرئيسي لرفض الخدمة الدائمة هو عدم تحديد سن معينة للخدمة، وفي حالة رجال الشرطة والدرك، لايوجد شرط لطول محدد. وتنطبق هذه الأسباب على أكثر من (٨٠٪) من أسباب الرفض، إضافة إلى أمراض أخرى قد تحدث في أي

مرحلة من العمر، وتشكل (٢٠٪).

وكان مجموع موظفي الدولة الذين تم فحصهم طبياً عن طريق اللجنة المركزية واللجنة اللوائية خلال عام ١٩٢١م، (٦,٨٤٠) موظفاً.

جـ- ممارسة مهنة الطب، والصيدلة، وطب الأسنان، والقبالة :

في نهاية عام ١٩٢١م، كان هنالك (٢٧٤) طبيباً، و (٩٩) صيدلانياً، و (٤٣) طبيب أسنان، و (٥١) قابلة، مرخصين في فلسطين.

ويشترط قانون الصحة العامة رقم (١) والصادر في ١٨ أيار ١٩١٨م، أن يحمل جميع الأطباء، والصيادلة، وأطباء الأسنان والقابلات الذين يمارسون مهنهم في فلسطين تصاريح (رخص) ممارسة المهنة. وعلى المتقدمين للحصول على رخص مزاولة المهنة أن يكون لديهم شهادة دبلوم من مدرسة معترف بها أو نسخة مصدقة عن شهادة الدبلوم معتمدة من وكيل أحد القناصل. ويعود هذا إلى حدوث حالات التزوير في الشهادات العلمية.

ويتحكم القانون العثماني في ممارسة مهنة الطب وطب الأسنان في فلسطين.

وهناك عدد من الأشخاص غير المؤهلين الذين كانوا يمارسون مهنة طب الأسنان في فلسطين قبل الحرب، ومازالوا يمارسون العمل، ولكنهم لايحملون تصاريح بمزاولة المهنة، ولا يسمح لهم بحمل لقب طبيب أسنان، وربما يعاد النظر في أوضاعهم في المستقبل.

وقد تم إلغاء القوانين العثمانية والإجراءات التي تحكم ممارسة مهنة الصيدلة بموجب قانون الصحة العامة رقم (٤) والصادر في ١٤ تشرين ثاني، ١٩٢١م، ويوضح إجراءات ممارسة مهنة الصيدلة والاتجار بالعقاقير الطبية والسموم. وقد كان هنالك

(٥٢) صيدلية عامة في فلسطين سنة ١٩٢١م، في مختلف أرجاء فلسطين، وتدار من قبل صيادلة مؤهلين ومرخصين. ويقوم مفتش الدولة للصيدليات بإجراء زيارات تفتيشية دورية على هذه المؤسسات، وقد حدث تحسن كبير في هذا المجال منذ أيام الاحتلال، وتحديداً فيما يتعلق بالعقاقير والأدوية. وقد تم إغلاق ثماني صيدليات خلال عامي ١٩٢٠م، و ١٩٢١م، وافتتحت (١١) صيدلية جديدة.

وبخصوص المستشفيات والمستوصفات في فلسطين، فإن عدداً منها مازال يستخدم مساعدي صيادلة غير مؤهلين، ويتوقع استبدال أغلبهم بصيادلة مؤهلين خلال العام القادم.

ولايسمح لممارسي الطب في المستوصفات الخاصة بالعمل إذا ما توفرت صيدلية عامة في المناطق المجاورة.

والصيادلة في فلسطين ممثلون بشكل جيد في الجمعية الدولية للصيادلة المؤهلين، وهي جمعية كثيراً ماتقدم الاستشارة والمساعدة للإدارة.

أما القبالة فهي الأقل إرضاءً وتكيفاً. حيث أن هنالك (٥١) قابلة مؤهلة موزعات في عدد قليل من المدن الكبيرة، ويوجد مالايقل عن (٨٨٤) قابلة غير مؤهلة وغير متعلمة مسجلة في مكاتب صحة الألوية، المقاطعات وهناك بضع مشكلات أكثر إلحاحاً من تأسيس مراكز لتعليم القبالة وإدارة الأطفال الرضع، ونظراً لأن المخصصات الحكومية لم تتوفر حتى الآن، فإن جهوداً تبذل للحصول على نصائح لحل هذه المشكلة.

د- التدريب على الإسعافات الأولية :

بدأت أول الصفوف لدى الشرطة في نهاية عام ١٩١٩م، وفي عام ١٩٢٠م، تم

الحصول على اعتراف من مؤسسة سانت جون، حيث أصبحت الدروس والاختبارات تعقد بناءً على الأسس التي حددتها مؤسسة سانت جون. واتسع التدريب ليشمل موظفي سكة الحديد، وبعض موظفي دائرة الصحة العامة ذوي الدرجات المتوسطة حيث أصبح عليهم ضرورة الحصول على شهادة سانت جون قبل الحصول على ترقية أو زيادة في الراتب. وقد تم إصدار (١٠٣) شهادات في عام ١٩٢١م.

هـ- مدرسة الخدمات الطبية :

تتولى مدرسة الخدمات الطبية وبالتعاون مع دائرة التعليم، ما يلي :

أ- تدريب معلمي المدارس على الشؤون الصحية.

ب - الفحص الطبي الشامل لكل طفل على ثلاث مراحل خلال دوامه المدرسي.

جـ- تطعيم طلبة المدارس.

د- التفتيش الدوري على المدارس للتحقق من نظافتها من حيث الأبنية، والظروف الصحية للأطفال، ومراقبة الأطفال المصابين، وصحة المناهج المدرسية.

هـ- معالجة أمراض العيون والملاريا والأمراض المعدية المنتشرة بين الطلاب، وتقديم الإرشادات العامة للمعلمين والآباء.

و- السيطرة على الأمراض السارية والمعدية في المدارس.

وتقع جميع المدارس الحكومية للإسعافات الأولية ومدارس الأيتام في كل من المدن والقرى ضمن مجال هذه الخدمة، التي تمتد إلى أي مدرسة خاصة؛ إذ قامت في عام ١٩٢٠م، في (٥٤) مدرسة داخل المدينة بمعالجة (٧،٠٦٩ طالباً)، وفي (١٤٦) مدرسة قروية بمعالجة (٦,٤٩٩ طالباً).

ويمكن اعتبار عدد قليل من أبنية المدارس مقبولاً، ولكن التحسينات التي حدثت

خلال العام فيما يتعلق بالنظافة لم تكن ذات قيمة.

وتتم المعالجة اليومية الروتينية للأطفال المصابين تحت الإشراف الطبي. وفي عيادات المدارس الكبيرة في المدن كانت معالجة العيون تتم يومياً عن طريق ممرضي الضاحية (المنطقة) داخل أبنية المدارس، أما في مدارس القرى فقد تم تدريب المعلمين على كيفية استخدام قطرات العيون.

ويعاني (١٥٪) من طلبة المدارس من أمراض في العيون، و (٢٠٪) إلى (٦٥٪) من أمراض الحشرات الطفيلية، وتختلف النسبة من مدرسة إلى أخرى. وقد حدث تحسن ملحوظ في هذا المجال بعد أن تلقى المعلمون تدريبات في مجال الصحة.

ويعاني (٨٪) من الطلبة من وجود أربعة أسنان أو أكثر متسوسة. أما أمراض القلب والرئتين والسل فلم تكن شائعة باستثناء نابلس، حيث وجدت حالات إصابة بالسل بنسبة (١٪) من الطلبة.

وحدث تضخم الطحال بنسبة (٨٪) في فلسطين، بالرغم من أنه في بعض مدارس القرى في المناطق التي ينتشر فيها الملاريا كانت هذه النسبة (٦٠٪)، وكذلك تنتشر الديدان المعوية وتحديداً الصفريات.

وخضعت المدارس الأخرى في فلسطين لفحوصات دورية عن طريق أطباء الصحة، وكان لبعض هذه المدارس ترتيباتها الصحية الخاصة، مثل بعض مدارس اليهود حيث تقوم هداسا بالأعمال الطبية.

و- خدمة مكافحة الملاريا :

أدت الملاريا ومنذ قرون عدة إلى هلاك كثير من السكان، وتقف عائقاً أمام التطور واستقرار السكان والأرض الخصبة. وأحياناً كانت تنتشر أشهراً عدة، وتقضي

على الكثير من سكان القرى، وهناك الكثير من المناطق التي تخلو منها.

وقبل الحرب لم تكن هناك محاولات لاتخاذ معايير وإجراءات حكومية للسيطرة على المرض، ولكن منذ بدايات عام ١٩١٨م، تولت الإدارة العسكرية مهام مكافحة الملاريا، وواصلت دائرة الصحة المسؤوليات.

١- إجراءات مكافحة الناموس :

كانت هذه المهمة تنجز بتوجيه من الأطباء، مدراء الصحة من خلال (٣٦) مفتشاً فرعياً لمكافحة الملاريا، ومساعديهم من موظفي البلديات. وخلال عام ١٩٢١م، تم تسجيل (٦٦.٣٨١) مكاناً محتملاً لتكاثر الناموس في مكاتب صحة المقاطعات والمناطق، وأجري (٧٧١.٤٠٥) زيارة تفتيشية على هذه الأماكن في المدن، و (١٢.٤٢٩) زيارة تفتيشية في القرى. وحيث لايكون مكان التكاثر قابلاً للصيانة، وتغطية إحدى مضخات المياه، فقد أجريت أعمال تزييت لهذه المرافق. وتم إغلاق (١٦.٤٤٣) مكاناً لتكاثر الناموس، وصيانتها أو تغطيتها، و (١.١٤٠) مرفقاً عن طريق صيانة المضخات وتثبيتها، كما تم رشها وتزييتها لعدد (٦٣٢.٨٧٧ مرة)، باستهلاك (٧٦طناً) من خليط البارافين والزيت الخام (النفط الخام). وأوقعت (٧٠٢) مخالفة على الملاكين الذين أهملوا التعليمات. وتباع المضخات وصنابير المياه وخراطيم المجاري ذات المواصفات المطلوبة بسعر التكلفة من قبل الدائرة للملاكين، كما فرضت طريقة معينة للتركيب.

لم تكن هذه المعايير(الإجراءات) لمكافحة الملاريا معروفة في البداية، ولكنها فيما بعد لقيت مساعدة من الناس وخاصة في القرى، حيث قام المخاتير بترتيبات إغلاق الآبار والينابيع، ووجهوا مجموعات من القرويين إلى استخدام المياه النظيفة في الأودية

المجاورة تحت توجيه من المفتشين الفرعيين وإشرافهم، أما في المستعمرات اليهودية، فقد اتخذ المستوطنون الاحتياطات اللازمة كافة تحت إشراف موظفي الصحة في هداسا وتوجيههم.

وساعدت منح قروض الدولة من أجل تحسن مصادر المياه في القرى في منع انتشار الملاريا في القرى، وكذلك شروط وظروف ربط شبكات المياه وشبكات الصرف الصحي في المدن.

ففي القدس على سبيل المثال، يعود السبب في نقص الوفيات خلال الأعوام الثلاثة الماضية بسبب الملاريا، إلى التحسن الكبير في الظروف الصحية : (كان عدد الوفيات سنة ١٩١٩م، هو (٣٥)، وسنة ١٩٢٠م (٣٠)، وعام ١٩٢١م (١٧) حالة وفاة فقط).

٢- معالجة الأشخاص المصابين بالعدوى :

يوجد في المدن الكبيرة كافة حيث الأشخاص المصابون بالملاريا، مرافق علاجية بإشراف أطباء محليين، وداخل المستشفيات والمستوصفات. وعليه، فقد كان عدد حالات الإصابة بالملاريا (١٠,٨٢٩) في المستوصفات الحكومية، و (١٨,٥١٤) في المستوصفات التطوعية سنة ١٩٢١م.

وتوفرت عقاقير الكينين لمعالجة المرض، وكانت تباع بسعر التكلفة في مراكز البريد في فلسطين منذ عام ١٩١٩م.

أما في القرى فقد كانت المعالجة تتم عن طريق صرف محلول الكينين مجاناً بواسطة مديري مراكز الصحة والمفتشين في أثناء زياراتهم الدورية. وخلال عام ١٩٢١م، تلقى (٣٦,٤١٦) قروياً هذا الدواء.

ونتيجة للأمطار الغزيرة والثلوج التي تساقطت سنة ١٩٢٠م، بقي عدد كبير من مراكز تكاثر الناموس إلى وقت متأخر من العام، فانتشرت الملاريا بشكل كبير في الكثير من المناطق. وانتشر المرض في القرى الواقعة في الأودية غربي الخليل من بيت جبرين في مرتفعات جوديان (يهودا) حتى سهل فيتستيا. ونجا عدد قليل من المواطنين من الإصابة بالمرض، وبقيت المزارع حول عدد من الحقول دون حصاد، نظراً لمرض الناس وعدم تمكنهم من جني المحاصيل.

ووصل معدل الوفيات خلال النصف الثاني من سنة ١٩٢٠م، إلى ٦٨ في الألف، وكان معدل الوفيات مرتفعاً بين الأطفال الرضع والأطفال. وفي قرية بيت جبرين وحدها توفي سدس السكان خلال ثلاثة أشهر. ولم يسبق أن انتشر مثل هذا الوباء منذ أكثر من خمسين عاماً.

ومن خلال مراكز المعالجة التي أنشئت في أكبر القرى المصابة بالمرض، كانت تتم زيارات إلى القرى المجاورة والخرب، وتزود بالكينين، واستمرت عملية توزيع الدواء والزيارات حتى مرحلة مابعد السيطرة على الوباء في شهر شباط ١٩٢١م، وكان معدل الوفيات في المنطقة خلال الأشهر العشرة الماضية من سنة ١٩٢١م، فقط (١٥) في الألف، بينما لم تكن هناك حالات وفاة نهائياً في قرية بيت جبرين من تموز إلى تشرين الأول.

٣- المجاري والمستنقعات :

لقد أجريت فحوصات لمناطق المستنقعات كافة في فلسطين عن طريق علماء الحشرات العاملين في دائرة الصحة، وأعدت برامج وجداول لتصريفها من قبل مهندس الصحة بالتعاون مع دائرة الأشغال العامة. ولايمكن إنجاز الكثير إلى أن يتوفر التمويل

اللازم لتنفيذ هذه البرامج. وأدى تصريف مستنقعات بيسان إلى تجفيف ما يقدر بألف فدان من الأراضي الحكومية الخصبة، وهي الآن جاهزة لزراعة القطن، وتحتفظ بالمياه من أجل ري مساحات إضافية مجاورة، علاوة على تخفيض حجم انتشار الملاريا في المنطقة.

وأنجز برنامج أقل حجماً في جنين بالتعاون بين الجيش والبلدية، وأدى إلى اختفاء كلي للملاريا بين الجيش المتمركز هناك، وكذلك مابين السكان.

وتتبع الإدارة سياسة تشجيع القطاعات التجارية في مجال تجفيف المستنقعات، وهنا لابد من ذكر جهود مستوطن الخضيرة في وادي غزة، وبناء سد المشيرفة من قبل أهالي عكا تحت إشراف نائب المحافظ، إضافة إلى تجفيف مستنقعات الكنيرث على يد المستوطنين هناك.

٤ – الأعمال التعليمية :

وجهت الجهود الرئيسية الدائرة على تدريب معلمي المدارس والأطفال وتوعيتهم بمرض الملاريا وطرق انتشاره، والإجراءات الفردية والعامة الواجب اتخاذها لمكافحة المرض. وكذلك قامت هداسا بجهد تعليمي وتثقيفي قيّم بين المهاجرين الذين وصلوا حديثاً، وذلك من خلال النشرات وإلقاء المحاضرات.

وعُينت لجنة مركزية استشارية إرشادية من الموظفين الرسميين وغير الرسميين، وذلك لإرشاد الإدارة ونصحها حول أنظمة الصرف الصحي، وأخذت بالحسبان طرق حفظ الآبار والينابيع من الناموس، إضافة إلى طرق تركيب صنابير المياه (مضخات المياه) عن طريق الإدارة، وتم تشكيل لجان لمكافحة الملاريا في المقاطعات، وأصدرت أنظمة وقوانين مكافحة الملاريا.

ز- مصادر المياه :

تم تبني المعايير الفيزيائية والكيميائية والبكتيرية لصحة ونظافة مياه الشرب التي تحمي الجنود البريطانيين من الأمراض، التي تنتقل عبر مياه الشرب، وذلك خلال حملتها في سيناء وفلسطين، تم تبنيها وتطبيقها بالنسبة لسكان فلسطين، ومنها :

أ- وجود متر واحد من الشفافية.

ب - عدم وجود أجسام كيميائية من أحدث نقطة صرف صحي (تسرب).

جـ- عدم وجود colon bacilli في كل (١ سي سي) من الماء. وفي الوقت الذي نعترف فيه بأن المواصفات كانت منخفضة مقارنة بالمقاييس البريطانية للبلديات، إلاّ أنها كانت مرضية في الوقت الحاضر، بما أنها سوف تؤدي إلى إغلاق معظم الآبار والينابيع في فلسطين.

وتوجد شبكات ضخ المياه في كل من: القدس، تل أبيب، غزة، بئر السبع، الخليل، الرملة، طولكرم، أريحا، نابلس، عكا، طبريا، وصفد، ولكنها ليست مكتملة وغير مرضية. لقد تم تركيب شبكة مياه القدس من قبل الجيش في سنة ١٩١٨م، بأفضل شكل، ولكن التمديدات المنزلية للسكان الفقراء في المدنية غير ممكنة على حساب تكلفة المياه (١٨ جنيه مصري في السنة)، كما أنه في أي حالة فإن ضخ أقل من (١٥٠,٠٠٠) جالون يومياً لمدينة بكثافة سكان عددها (٦٠,٠٠٠ نسمة) يتيح المجال فقط بعمل تمديدات في الشوارع وبعض التمديدات للمستشفيات ودور العبادة وماشابه من مؤسسات.

وقد وضعت الخطط لتوفير مصادر مياه صالحة لكل من: القدس، نابلس، الخليل، طبريا، حيفا، ويافا. وبدأ العمل فعلياً في طبريا، حيث سيتم سحب قدر كافٍ من

المياه من جزء غير ملوث من شمالي البحيرة، كما تم توفير مرافق ومعدات التنقية.

ووضعت قروض حكومية لاتتجاوز (٤٠٠ جنيه مصري) للقرى من أجل تحسين مصادر المياه لديهم من خلال خطط معتمدة ومناسبة.

وتجري فحوصات دورية على انتشار البكتيريا في مصادر المياه العامة، وذلك داخل المختبرات الحكومية، وكذلك مصادر المياه الخاصة عند الطلب كما تجري عمليات التنقية عند الضرورة.

ح- المستودعات الطبية :

إن المستودعات الطبية في دائرة الصحة داخلية، وتتعامل مع جميع المسائل المتعلقة بمستودعات دائرة الصحة.

ط- الفحوصات الطبية القانونية :

تحسن نظام الفحوصات الطبية القانونية خلال العام بعد مناقشات مع السكرتير القانوني ومدير الأمن العام. وكان العمل ينجز عن طريق مديري الصحة لدى الحكومة.

ي- قسم العيون :

إن التراخوما التي تنتج عن ظروف السكن السيئة والأحوال الصحية السيئة، هي أهم الأمراض الشائعة في فلسطين، تأتي بعد الملاريا من حيث أهميتها الاقتصادية. وفي بعض المناطق تبلغ نسبة المصابين (٩٧٪)، ولهذا السبب، كثيراً مانجد أغلبية حالات فقدان البصر الشائعة في فلسطين، كما أن المرض يصيب الأطفال ويؤدي إلى عجز لدى طلبة المدارس. كما أن المرض يصيب الكثير من المهاجرين.

وتوجه جهود الحكومة نحو الوقاية وإجراء العلاج المبكر للمرضى بين طلبة

المدارس، وكذلك تأسيس مرافق للمعالجة المتخصصة للمصابين بهذا المرض. وتلقت الإدارة مساعدة قيمة من مؤسسات تطوعية عدة في فلسطين، وبشكل واضح المرسوم البريطاني من سانت جون في القدس وهداسا، ومن مدير مستشفيات أمراض العيون في مصر، الذي تكرم بتدريب أفراد متخصصين في أمراض العيون للعمل في فلسطين، وفي سنة ١٩٢٠م، تم تعيين مدير طبي ذا خبرة جراحية خاصة في أمراض العيون، ونظراً لأن مرافق معالجة أمراض العيون أصبحت متوفرة في مدن عدة، فقد أخذ الاهتمام يوجه بشكل أكبر نحو القرى، وبدأ مستشفى غزة المتنقل للعيون، والذي يدعمه اشتراكات تطوعية من أعيان ضواحي غزة، بدأ عمله في شهر تموز من سنة ١٩١٩م، في القرى التي تنتشر فيها أمراض العيون.

في سنة ١٩٢١م، تمت معالجة (١٧٨ , ٢٣) في المستشفى المتنقل، وأجريت عمليات جراحية لـ (٠٦٥ , ٢) شخصاً.

كانت نسبة (١٣٪) من المرضى ممن فقدوا عيناً واحدة و (٣٥ , ٤٪) مكفوفين في كلتا العينين.

والمستشفى مزود بالخيام ويقوم بزيارة ثلاث مدن في كل عام. ويقوم الأطباء بزيارة المدارس ويعطون تعليماتهم للأطباء المحليين، وممرضي المناطق وممرضي المدارس والطاقم الطبي. وعليه فقد عمل كمركز تدريب قيم في مجال أمراض العيون، ونظراً لوجود أفراد على قدر عال من التدريب، أصبح بالإمكان البدء بإقامة عيادات متخصصة للعيون في كل من القدس، ويافا، ونابلس، وزيادة فعالية روتين العمل في مجال معالجة أمراض العيون بين طلبة المدارس.

في مدارس المدن الكبيرة، تقام عيادة يومية من قبل ممرضي المدرسة، حيث

تتم أعمال المعالجة الروتينية، وإعطاء وصفات طبية من قبل طبيب المدرسة لكل حالة للمرضى الذين يعانون من مرض في العيون. ويرسل الأطفال الذين يحتاجون معالجة خاصة إلى المستوصف أو يتم إدخالهم إلى المستشفى.

أما حالات التراخوما غير المعقدة، فكانت النتائج مشجعة جداً، وذكر أن (٣٠٪) من الحالات التي عولجت في العيادات المدرسية قد شفيت خلال شهر أو شهرين أو ثلاثة من العلاج.

ومن بين (٢٫١٦٦ طفلاً) في (١١) مدرسة تخضع للإشراف الطبي الحكومي في القدس، كان (١٫٦٧٠ طفلاً) يخضعون للمعالجة خلال عام ١٩٢١م، وأن نسبة (٥١٪) من حالات التراخوما وصلت مرحلة نهائية أو الشفاء خلال العام. وحدث تحسن مشابه في معظم المدن الكبيرة في فلسطين.

أما في مدارس القرى، فقد كان معلمو المدارس يتلقون تدريباً على القيام بالمعالجات البسيطة لحالات مختارة، وفي جلسات عدة يقرأون ويشرحون نشرات تثقيفية عن العناية بالعيون.

وخلال عام ١٩٢١م، تم فحص (١٣٫٥٦٨ طالباً) في المدن والقرى عن طريق موظفي الصحة المدرسية الحكوميين، وتُبذل جهود لمواصلة علاج حالات التراخوما خلال إجازات الصيف الطويلة –من تموز إلى أيلول– وهي فترة تنتشر فيها أمراض ومشاكل العيون في فلسطين، وتستمر قيمة مواصلة المعالجة والعلاج الدوري لسنوات عدة، حيث أنها ضرورية.

٢- قسم الحجر الصحي والإغاثة :

أ- الحجر الصحي :

كان لدخول سكك الحديد بين فلسطين ومصر، وتوسعة مرافق سكك الحديد داخل فلسطين، وتطورات ماقبل الحرب، ميزة سيئة، وهي زيادة احتمالية انتشار الأمراض المعدية.

وأسست خدمة الحجر الصحي بعد الاحتلال بعد وضع المبادىء في المؤتمر الدولي للصحة، والمنعقد سنة ١٩٠٣م، و١٩١٢م، مع إضافة الإجراءات الاحتياطية حسب ماتقتضيه الحاجة في فلسطين.

وفي سنة ١٩١٩م، تم تأسيس مركز ضبط ومراقبة المسافرين القادمين عبر البحر، في سنة ١٩٢٠م، أسس مركز ضبط خلال موسم الحج من فلسطين وسوريا إلى مكة للقادمين براً. وفي سنة ١٩٢١م، تم تعزيز هذا المركز مرة ثانية وأصبح الآن مقياساً دائماً.

وكانت أعمال الحجر الصحي تنجز بعد التعرض لصعوبات كبرى. واقتضى انتشار أمراض التيفوس القادم من خلال المسافرين عبر الموانىء، وفتح الهجرات من الموانىء من أوروبة حيث انتشار الحمى القرمزية، أدى إلى اتخاذ الحيطة والحذر تجاه جميع القادمين، وأقيم مخيم Kazarct (محجر صحي) أنشىء سنة ١٩١٩م، في حيفا، ويستوعب لـ (٦٠) شخصاً كان المخيم في البداية مؤهلاً لاستقبال حالات الطوارىء، أما الآن فهناك إمكانية في المباني لاستيعاب (٨٠) شخصاً في الدرجة الثالثة و (٢٠) للدرجتين الأولى والثانية. كذلك أضيفت معدات عدة في المركزين خلال العام.

وأنجزت محطة حيفا لمكافحة العدوى من خلال تركيب آلة ضغط بخار عالٍ لتجنب العدوى. وركبت آلة مكافحة العدوى البخارية في يافا، ولكن الحمامات والمرافق الأخرى لم تكتمل بعد.

خلال العام تم احتجاز (١٥٥٢) شخصاً للمراقبة في مستشفى الحجر الصحي في مدينة يافا، و (١٤٦٥) شخصاً في مدينة حيفا.

ومن بين القادمين عن طريق الموانىء البحرية مانسبته (٢ . ٩٣٪) من المسافرين الذين تتم متابعة جهة سفرهم، وبقي وضعهم الصحي تحت المراقبة خلال فترة الأيام الخمسة. أما القادمون براً، فكانت نسبة الذين تجرى لهم فحوصات (٨٣٪).

ب- الحج إلى مكة :

بتلطف من الحكومة المصرية سمح لـ (١٢٣) حاجاً فلسطينياً بالسفر كمجموعة مع الحجاج المصريين (قافلة واحدة). وقبل المغادرة تم تطعيم الجميع ضد الحصبة، وأعطي لكل حاج نصف (سي سي) من المطعوم المضاد للكوليرا. أما الحقنة الثانية من مطعوم ضد الكوليرا (١ سي سي) فقد أعطي من قبل سلطات الصحة المصرية في السويس. ورافق الحجاج طبيب صحة فلسطيني، وعند العودة أبلغ عن وجود مرض الحصبة في المدينة المقدسة، وأكد تقرير لاحق من مندوب الحكومة البريطانية في جدة صحة هذه المعلومات. ومن أصل الـ (١٢٣) حاجاً الذين وصلوا إلى مكة، توفي شخصان في أثناء الرحلة، واحتجز الـ (١٢١) الذين عادوا ووضعوا تحت المراقبة في مركز الحجر الصحي في منطقة الطور لمدة (١٢) يوماً، وفي فلسطين، خضعوا للفحص الطبي والمراقبة اليومية لمدة خمسة أيام. ووجد أنهم جميعاً كانوا بصحة جيدة.

إن الحج السنوي إلى الحجاز يشكل عاملاً يؤدي إلى اهتمام كبير بخدمات الحجر الصحي. واكتشف الطبيب الفلسطيني مرافق بعثة الحج لهذا العام اثنين من الحجاج في مكة ممن قاموا بالرحلة براً عبراً معان، والعقبة، وساحل البحر الأحمر، والذين ينوون العودة من الطريق نفسه. وفي الوقت الحاضر من السيطرة على الحدود، فإن من المستحيل ضبط الأشخاص الذين يعبرون الحدود من شرقي الأردن أو الحجاز إلى فلسطين. وعندما أعيد تشغيل سكة الحديد إلى المدينة مرة ثانية، يجب أن يُقام مركز حجر صحي في تبوك أو الصحراء، وذلك للتمكن من إجراء الفحص الطبي للحجاج العائدين بالقطار.

ومن أجل إبقاء المركز تحت السيطرة وجمع أكبر قدر من المعلومات، يجب إيجاد وحدة متحركة مكونة من الطاقم الطبي والمعدات اللازمة للمختبر، وأُلحق مركز حجر صحي صغير في شهر آب في عمان، مع تعليمات الوصول إلى معان أو التعمق جنوباً إذا سمح الوضع السياسي بذلك. ولسوء الحظ، لم يكن ذلك ممكناً، ولكن الضابط المسؤول استطاع جمع قدر كبير من المعلومات القيمة عن الأماكن الواقعة جنوبي معان، حيث يجب تنفيذ مهام الحجر الصحي.

جـ- المساعدات (الإغاثة) :

يبلغ عدد المؤسسات الخيرية ومؤسسات الأيتام من ذات الطبيعة المتشابهة في فلسطين (٣٣). ومن بين هذه المؤسسات اثنتان حكوميتان، و (٢٠) كاثوليكية، واثنتين بروتستانتية، وسبعة يهودية، واثنتان إسلاميتان، وتقدم المساعدة لـ (٢٣١٤) طفلاً. وتقوم هيئة إغاثة سوريا وفلسطين بتوفير فريق الإشراف على مؤسستي الأيتام الحكوميتين، واللتين تشغلان مبنيين دون أجرة.

وتقدم جميع هذه المؤسسات التعليم الابتدائي، وللأطفال الأكبر تعليماً مهنياً أو تجارياً .

وخلال العام قامت منظمة الإغاثة الأمريكية للشرق الأدنى وبموافقة الإدارة بتسليم الإدارة والإشراف في مؤسسة الأيتام السورية، للجمعية الألمانية التي أسست المؤسسة ودعمتها . وعقدت اتفاقية مابين الحكومة ومؤسسة باستور شنللر على أنها ممثلة للجمعية الألمانية، وبموجبها سيتم تحديد شروط الإشراف على مؤسسات الأيتام. وتكون هذه المؤسسة مجهزة بورشات العمل والآلات والمعدات، وستقوم في حالة توفر الأموال اللازمة بمهام تنموية كمدرسة صناعية للأطفال الأكبر سناً .

وإضافة إلى دعم الأطفال الأيتام ومساندتهم، تم جمع بعض المبالغ المالية وتخصيصها لحالات الإغاثة لكي توزع من قبل محافظي المناطق في حالات الفقر الطارئة. ومع تحسن الظروف الاقتصادية والتجارية في فلسطين، فإن نفقات الإغاثة قد تناقصت.

د– الأمراض العقلية :

يحتجز الأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية في مستشفى ازرات تاشيم، وهي مؤسسة أسست وتدعم عن طريق التبرعات الشخصية الطوعية، ولكنها الآن تعتمد إلى حد بعيد على المبلغ الشهري الذي تدفعه الإدارة. وعليه، فإن مديري المستشفى يحجزون (١٦) سريراً لإقامة المرضى الذين تأمر دائرة الصحة بمعالجتهم، وتتم الموافقة على إدخال المرضى أو خروجهم من قبل اللجنة الطبية التي يرأسها مدير دائرة الصحة في القدس.

ويتسع المستشفى لـ (٦٠) سريراً وهي لاتكفي لتغطية احتياجات فلسطين، وقدم اقتراح بافتتاح مشفى حكومي خلال العام لاستيعاب (٤٠) مريضاً، ولكن

الصعوبة وجدت في إيجاد مبنى مناسب لهذا الغرض.

وهناك ضرورة ملحة لإيجاد مكان لإقامة المرضى عقلياً من المجرمين والخطرين، وكذلك مكان لإقامة أنواع أخرى من المرضى عقلياً.

هـ- الخدمات الصحية لسكة الحديد :

وهي تنفذ تحت إشراف دائرة الصحة من خلال مدير عام الصحة في حيفا، حيث يوجد أطباء في كل من حيفا، واللد، ورفح، والقنطرة، وممرضون يحملون شهادة سانت جون في مجال الإسعافات الأولية في المراكز الأصغر. وتبقى معدات الإسعاف الأولي والموظفون المختصون في المراكز الصغرى تحت إشراف مدير المركز (المحطة) أو المشرف الطبي في عربات المسافرين المتوقعة. وتم تدريب عدد من موظفي السكك الحديدية على تقديم الإسعافات الأولية.

وتوجد عيادات لسكك الحديد في كل من رفح، واللد، وحيفا، حيث يجري الفحص الطبي لموظفي السكك الحديدية والمسافرين المرضى تحت إشراف الطبيب، وفي المحطات الكبرى تتوفر مستشفيات حكومية أو عيادات لهذه المهام. ويمارس مدير الصحة وفريقه الطبي إشرافاً ومراقبة صارمة على صحة كامل الخط، بما في ذلك جميع القطارات والعربات، والمباني والمدربين ومخيمات العاملين في السكك الحديدية، وكذلك مراقبة إجراءات الحجر الصحي للسكك الحديدية وإجراء الفحص الطبي للمهاجرين القادمين بالقطار إلى القنطرة.

وتم إحراز تقدم ملحوظ خلال العام من حيث تحسين مستويات الصحة على خطوط سكة الحديد. وتزود جميع المحطات حالياً بجميع الاحتياجات الصحية من مختلف الأنواع.

٤- قسم المختبرات :

أ- مختبر البكتيريا :

يقع مختبر البكتيريا المركزي في حيفا، وهو مجهز بشكل جيد بحيث يتمكن من إجراء الفحوص المخبرية لأي نوع من البكتيريا.

وتستقبل العينات من أنحاء فلسطين ومن دوائر عدة، بما في ذلك العينات الواردة من الزراعة، والجمارك، والأمن العام، والدائرة القانونية، بالإضافة إلى القطاع الخاص والمؤسسات الطبية التطوعية.

وأجريت فحوصات خاصة فيما يتعلق بالملاريا، البلهارسيا، وفيروس بكتيريا الفئران والجرذان.

وأسست المختبرات التابعة للعيادات الحكومية في القدس (وألحقت مع مختبر الحشرات Entomological)، وفي يافا، ونابلس، وغزة، حيث كانت تابعة للمستشفيات الحكومية وذلك لتوفير وسائل التشخيص المبكرة للمستشفيات في حالة وجود أي مرض معدٍ، وكذلك للسماح بإجراء الفحص الروتيني لمصادر المياه والحليب.

وتعقد دورات منتظمة عليا في الطبيعة العملية في المختبر المركزي تحت إشراف مديري الصحة، وعن طريق بعض المستشفيات وأطباء الصحة في كل مقاطعة، ويؤمل من خلال توسعة هذا النظام أن يكون بالإمكان إبقاء جميع الأطباء العاملين في الدائرة على اطلاع ودراية بأحدث التطورات العلمية، وكذلك من أجل تسريع اهتمامهم بمشكلات المرض الاستوائي.

وقدمت مساعدة قيمة من خلال مختبرات هداسا، جيدة التجهيز في كل من

القدس ويافا. وأدى تعاونهم إلى تشكيل تقدير مناسب للأمراض الشائعة في فلسطين.

كما قدمت مؤسسة باستور في القدس أدوية لمعالجة الكَلَب، وذلك تحت إشراف الدولة، ويقومون الآن بإعداد مطعوم مضاد للكَلَب للتمكن من إجراء المعالجات في المستشفيات الحكومية التابعة للمناطق.

البلهارسيا:

يبين التقرير معدلاً مرتفعاً في انتشار البلهارسيا في يافا (٣٥٥ حالة) تم اكتشافها خلال العام. ومازال التحقيقات جارية للكشف عن المرض في المناطق الأخرى، ولكن النتائج الحالية تشير إلى أن المرض محصور في منطقة يافا.

ب- البحوث على الحشرات :

عقدت دراسة بحثية على الحشرات الضارة في فلسطين، وخاصة الناموس، في شهر آيار ١٩٢١م، وشكلت لجنة لجمع المعلومات، وكذلك تم توفير مادة بحثية من أوروبة، وكذلك يتم جمع أفاعٍ، وعقارب...الخ. إضافة إلى إجراء دراسة على الأسماك المفيدة في القضاء على الناموس.

جـ- قسم الكيماويات :

١- الصحة العامة :

أ- المياه : ويشمل هذا إجراء فحوصات أسبوعية على مصادر المياه في القدس، والتي تأتي من الخزانات وأنابيب المياه، ومياه الينابيع والآبار في القدس وغيرها من المناطق، وكذلك إجراء تحليل معدني كامل على المياه المستخدمة لأغراض البويلرات.

ب- الحليب : أسست مؤسسة جيربر لتحليل الحليب، وهي تعمل في القدس، ويافا، وغزة، والرملة، وحيفا، وعكا، ونابلس، وطولكرم، وطبريا. وأُرسلت آلة عاشرة إلى

الخليل لتبدأ العمل في حين وصولها. وبالرغم من أن مراقبة الحليب في مقاطعات باستثناء القدس مازال في مراحله الأولية، إلاّ أن هناك مؤشرات بوجود تأثير جيد على نوعية الحليب.

وتم تبني مواصفات قياسية تخدم في مجال الاختبارات عند الري والتقشيد.

جـ- المياه المعدنية : تُبين عينات المياه المعدنية التي أجريت لها فحوصات مخبرية خلال صيف عام ١٩٢١م، تحسناً ملموساً في التركيب والنقاء، مقارنة بالعينات التي أخذت سنة ١٩٢٠م، ويعود ذلك إلى ظروف التصنيف والتعليب (الحفظ في زجاج مناسب).

د- العقاقير : المضادات الحيوية، الأطعمة، والمشروبات الروحية : أخذت عينات من هذه المواد من التجار الذين يوردون إلى المستشفيات، وكذلك تم تحليل عينات من العقاقير من دائرة الجمارك ومستودعات الأدوية.

٢- قسم الطب القانوني وقسم الكيمياء القانوني :

ويشمل العمل هنا إجراء فحوصات للدم، والبول، والبراز، وعينات من كبد القطيع (المواشي)، والأطعمة المسممة (الفاسدة)، وأي مواد يشكك بأنها تحتوي سموماً...الخ.

٣- المستودعات الحكومية :

تقدم عينات من المنتجات التجارية مثل الصابون، والزيوت، والأدوية...الخ، من قبل قسم المستودعات من أجل إجراء الفحوصات الكيميائية قبل إبرام الصفقات. ومن خلال التعاون الوثيق مابين المستهلك، والمشتري، والمختبر، يمكن أن يقدم هذا الفرع خدمة جليلة للدولة.

٤ – الزراعية :

يشمل برنامج التحليلات الكيميائية للمواد الزراعية :

أ- تحليل عينات التربة من خلال وحدات تجريبية.

ب- تحليل التربة النموذجية.

جـ- إجراء مسح عام للتربة في أرجاء فلسطين كافة.

د- فحص المنتجات الزراعية والأسمدة.

هـ- الدراسات الزراعية الصناعية.

وتوفر دائرة الزراعة اثنين من اختصاصيي الكيمياء لهذا العمل. ومع نهاية العام الحالي سيكون المختبر في مركز يؤهله القيام بأعمال من هذه الطبيعة من القطاعات الخاصة والأفراد مقابل أجور محددة.

الأعمال المستقبلية :

يتم إعداد الترتيبات لحل أي مشكلات مستقبلية، وتحال إلى المعهد الملكي، ويجب أن يكون من واجبات المختبر في تغطية الاحتياجات المستقبلية.

٦- الدائرة القانونية :

في أثناء عهد الحكومة العثمانية أنشئت محكمة للبداية مكونة من ثلاثة قضاة، وكانت هذه المحكمة تقع كل في قضاء، ومحكمة استئناف مكونة من خمسة قضاة (أعضاء) أو أكثر في كل سنجق (لواء). وتتكون فلسطين من ثلاثة ألوية (سناجق) عثمانية هي: القدس، وعكا، ونابلس، ويوجد في تلك المنطقة (١٣) محكمة بداية وثلاث محاكم استئناف. وإضافة إلى ذلك هناك قضاة منفردون أو قضاة الصلح، الذين يتم تعيينهم في المدن الرئيسية بناء على القانون الذي أجيز سنة ١٩١٣م. وكانت رواتب

القضاة ضئيلة، وفي كثير من الحالات يكونون ذوي مؤهلات متدنية سواء في الشخصية أو المعرفة.

وخلال السنتين ونصف الماضيتين من الاحتلال العسكري كانت إدارة القضاء منوطة بموظف بريطاني يحمل لقب الضابط الأعلى للقضاء، والذي حل محل وزارة العدل العثمانية، حيث كان يقوم بمهمة إدارة المحاكم وسجلات الأراضي، إضافة إلى عمله مستشاراً قانونياً للمدير الإداري.

قبل احتلال الجزء الجنوبي من فلسطين في نهاية عام ١٩١٧م، قام العثمانيون بترحيل جميع قضاة المحاكم، وسجلات المحاكم وسجلات الأراضي. واستغرق الوضع بضعة أشهر قبل التمكن من إعادة إنعاش القضاء، ولم يكن بالإمكان إعادة تأسيس المحاكم بشكل كامل حتى شهر حزيران من سنة ١٩١٨م.

أنشئت محاكم البداية في كلٍ من يافا والقدس، وتتكون من رئيس بريطاني وعضوين فلسطينيين. ويعين في كل قضاء واحد أو اثنين من القضاة الفلسطينيين، ويمارسان القضاء الذي ينص عليه قانون سنة ١٩١٣م. وفي المدن الكبرى يعين حاكمان يغطيان جميع القضايا والعقوبات بما لايتعدى السجن لمدة سنة واحدة، وغرامة مدنية لاتتجاوز (٥٠ جنيهاً مصرياً)، ويقومون بالمحاكمة في القضايا التالية :

أ- محاكم البداية وسوء السلوك.

ب- محكمة استئناف لمحاكمات القضاة، ماعدا الإجراء المتعلق بامتلاك الأراضي.

أنشئت محكمة للاستئناف في القدس، وتتكون بالدرجة الأولى من رئيس بريطاني وثلاثة أعضاء فلسطينيين: مسلم، ومسيحي، ويهودي. وللمحكمة الحق في الاستماع إلى الاستئنافات الواردة من محاكم البداية في كلٍ من الشؤون

المدنية والجنائية، ومن قضاة المحاكم في القضايا المتعلقة بالأراضي. وكذلك المحاكمات في قضايا دفاع في الجرائم في محكمة البداية واستبدال العقوبات أو الإعدام بغرامات مالية.

لم يكن هناك استئناف من المتهمين، ولكن رئيس القضاء يمارس سلطة مراجعة الحكم.

عند احتلال شمالي فلسطين في خريف عام ١٩١٨م، تم إنشاء ثلاث محاكم بداية إضافية في كل من حيفا، ونابلس، وطبريا، وأصبحت محاكم القضاء التي تضم قاضياً واحداً تنتشر في كل قضاء.

وامتدت محاكمات المحاكم البدائية في جميع أرجاء فلسطين، من غزة إلى صفد. ولكن كانت هنالك صعوبة في أن تقوم محكمة واحدة بإجراء المحاكمات الجنائية في كامل فلسطين، وإضافة إلى ذلك كان هنالك اعتراض عام حول غياب أي حق في الاستئناف من المتهمين ببعض القضايا الخطرة. لقد ألغي حق إعادة المحاكمة الذي كان ساريا في القسطنطينية أيام الحكم العثماني، ولم تؤسس أي محكمة مدنية عليا وجنائية أعلى مرتبة بدلاً من محكمة الاستئناف.

وعليه، ففي سنة ١٩٢٠م، تقرر توسعة المحاكمات الجنائية لمحاكم البداية (والتي كانت معروفة بمحاكم المقاطعات)، وذلك من أجل البت في جميع القضايا، وإعطاء فرصة للاستئناف من خلال القانون من أي محاكمة، ولغاية ستة أشهر عقوبة بالسجن، أو إيقاع غرامة أكثر قسوة لدى محكمة الاستئناف. وتقوم المحكمة بمحاكمة الجرائم (الجنايات) من خلال ثلاثة أعضاء، ولكنها تتكون من أربعة أعضاء عند محاكمة المتهمين بعقوبة الإعدام. وفي سنة ١٩٢٠م، وقبل تأسيس الحكومة المدنية، تم تقليص

عدد محاكم المقاطعات إلى أربع، وتحديداً محكمة القدس، التي كانت تخدم مقاطعة القدس، ومحكمة يافا، التي كانت تخدم مقاطعات يافا وغزة، ومحكمة فينيقية وهي المقاطعة الإدارية لفينيقية، ومحكمة السامرة والجليل، وفي الوقت نفسه، تمت ترقية صلاحيات القضاة في المحاكم المدنية لإيقاع الغرامات التي لاتزيد على (١٠٠ جنيه مصري)، وبموافقة الأطراف دون تحديد القيمة.

ويخصوص مقاطعة بئر السبع التي تقطنها عشائر البدو، فقد اتخذت إجراءات خاصة. وإضافة إلى القاضي المدني، هناك محكمة تتكون من شيوخ القبائل وتتعامل مع القضايا البسيطة وخلافات القبائل، ويقوم قاض بريطاني بالبت في قضايا الجرائم الخطرة عند حدوثها، ويستمع إلى الاستئنافات من محاكمات شيوخ القبائل، وكذلك من القاضي المدني.

واحتفظت الإدارة العسكرية إضافة إلى المحاكم المدنية، بسلسلة من المحاكم العسكرية المكونة من ضباط بريطانيين. وقد اتبع في هذه المحاكم نظام القانون العسكري. أما في المحاكم المدنية، فقد اتبعت اللوائح العثمانية، ولكن عدداً من التعديلات أدخلت عليه، وخاصة في القضايا الجنائية، وذلك من أجل تسهيل الإجراءات والشكليات التي كانت متبعة أيام الحكم العثماني.

ومارست المحاكم المدنية القانون على جميع الأشخاص، سواء أكانوا عثمانيين أم أجانب. وعندما أعلنت الحكومة العثمانية إلغاء اتفاقية التعاون في خريف عام ١٩١٤م، وحلت محلها المحاكم المختلطة والاستشارية التي كانت موجودة سابقاً، وأبقت الإدارة على نقاط نظام التعاون في الشؤون القضائية. وأدركت الإدارة الحكمة العملية من محاكمة الأجانب من خلال محكمة تضم عضواً بريطانياً، أصدرت أنظمة

خاصة للمحكمة أن الشخص الذي يثبت من خلال دعواه أنه أجنبي، يجب أن يحاكم في أي تهمة أكثر قسوة من متهم آخر، إما بواسطة قاض بريطاني أو من خلال محكمة تتكون من قضاة أغلبهم بريطانيون. وتلقت المحاكم المدنية قضايا في الشؤون الشخصية للأجانب، والتي كانت في السابق تتعامل معها من خلال القناصل، فقط في حالة :

١- تطبيقهم للقانون الوطني للأحزاب

٢- لم يمارسوا أي شكاوى تتعلق بالطلاق.

ولم تتعامل الإدارة المدنية التي أسست في تموز ١٩٢٠م، مع أي تغيرات كبيرة في إدارة القضاء. وأصبح رئيس القضاء في الإدارة العسكرية السكرتير القانوني للإدارة المدنية، واستمر في القيام بمهامه السابقة، ولكن عهد إليه إضافة إلى ذلك، بالإشراف العام على سجلات الأراضي، والمساحات التفصيلية، والقضايا المتعلقة بالأراضي.

وكانت التعديلات الوحيدة في تنظيم المحاكم المدنية هي تغيير رئيس العدل ليحل محله رئيس محكمة الاستئناف، وإضافة نائب للرئيس بريطاني الجنسية وعضو إضافي مسلم، مما يمكن المحكمة من الانعقاد في قاعتين، في كل منها من ثلاثة قضاة. وألغيت المحاكم العسكرية ولكن محافظي المقاطعات وبعض ضباط المقاطعات أعطوا سلطات القضاة، حيث يستطيعون محاكمة المتهمين بقضايا بسيطة تحت نظام العقوبات (الجزاءات) الصادرة من قبل الإدارة. كذلك أنيطت محاكمة القضايا البسيطة لبعض ضباط المقاطعات من فلسطينيين مختارين، بحيث يستطيعون محاكمة قضايا الاسترحام التي يقدمها القرويون.

وأبقي على قانون الاعتقال، ولكن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ادعت أن هذا الاعتقال لم يسبق وأن طبق على المشبوهين (المتهمين) الأمريكان، وأن لهم الحق في أن يحاكموا بحضور مستشار المحكمة في قضايا المتهمين الأمريكان، ووافقت الحكومة البريطانية على هذا الطلب.

وهناك تغيير آخر أجري عند نقل الإدارة العسكرية إلى المدنية يتعلق باللغات التي يجب استخدامها في المحاكم.

بداية، ألغي استخدام اللغة التركية، وأصبحت العربية اللغة الأصلية للبت في المحاكم. وكانت الدعاوى وغيرها من الأمور تصدر بالعربية والإنجليزية والعبرية، وذلك حسب شخصية الشخص المخاطب (جنسيته ولغته)، وبحيث تتناسب مابين اليهود الذين يمثلون أمام قضاة يهود، وسمح باستخدام العبرية لغة للمقاضاة. وكنوع من الاعتراف باللغات الرسمية الثلاث التي أعلنها المندوب السامي، تم تحديد ممارسة الإنجليزية والعبرية في المحاكم القانونية من خلال بيان عام، على النحو التالي: «في محاكم القانون وسجلات الأراضي في المنطة ذات اللغات الثلاث، فإن كل إجراء، وكل نسخة رسمية من المحاكمة، وكل وثيقة رسمية سوف تصدر بلغة الشخص المرسلة إليه، ومكتوبة وشفوية يجب أن تكون بأي من اللغات الرسمية الثلاث. ويحق للسكرتير القانوني بين وقت وآخر إصدار قواعد تحدد لغات المحاكمة في أي محكمة أو جلسة قضائية حارة مناطق اللغات الثلاث.

في منطقة اللغات الثلاث يحق للكاتب العدل للمحكمة وفي أي منطقة، قبول إقرار أو إعلان أو وثيقة تسجيل بأي من اللغات الثلاث.

وتشمل مناطق اللغات الثلاث حيث تستخدم العبرية، والإنجليزية، ثلاث مدن هي

القدس، وحيفا، ويافا، وكذلك مقاطعة يافا، وقضاءي طبريا وصفد.

إن استخدام اللغات الثلاث في المحاكم يؤدي إلى بعض التعقيدات في سماع القضايا، وقد تطول مدة إصدار الحكم. ولكن القواعد والأسس سارت بشكل جيد، وبما أنه يوجد في كل مركز رئيس يهودي، عضو قاض في محكمة المقاطعة ممن يستوعبون اللغة العبرية، فإن استخدام العبرية في القضاء هو استخدام فعلي وليس أكاديمي. ولكن العربية تبقى اللغة السائدة المستخدمة بين معظم قضاة المحاكم العربية.

محاكم المقاطعات :

يرأس محكمة القدس قاضٍ بريطاني، وتضم عضواً مسلماً وعضواً يهودياً. إن عدد القضايا القائمة وحتى نهاية كانون الأول ضخم جداً، ويعود ذلك إلى انشغال الرئيس في محكمة خاصة من القضاة البريطانيين وذلك لمحاكمة الأشخاص الذين شاركوا في أحداث يافا سنة ١٩٢١م، وقد بتت محكمة يافا في عدد كبير من القضايا، ويعد العدد المتبقي طبيعياً، ويقوم بمساعدة الرئيس عضوان أحدهما مسلم والآخر مسيحي.

أما محكمة حيفا التي تخدم قضائي عكا وطولكرم، فلديها أعمال قضائية أقل، سواء أكانت جنائية أم مدنية، أقل مما لدى محكمتي القدس ويافا، ويجلس مع الرئيس قاضٍ مسلم وآخر يهودي.

وتغطي محكمة نابلس والجليل، حيث يقوم بمساعدة الرئيس عضوان مسلمان، تغطي المنطقة الواسعة الممتدة من نابلس وحتى صفد.

ولم تستمر المحاكم التجارية التي شكلت أيام الحكم العثماني، وآلت هذه القضايا إلى محاكم المقاطعات وعاملتها معاملة القضايا المدنية. وأعطيت المحكمة

صلاحية تعيين مخمنين، ولكن ليس لديهم ثقل في اتخاذ القرار. واقترحت الغرف التجارية أن يجلس التجار في المحكمة، وفي شهر تشرين ثاني ١٩٢١م، أصدرت أسساً جديدة بموجبها يفوض رئيس محكمة المقاطعة بالمقاضاة في الحالات التجارية، وله الحق بتعيين تاجرين فلسطينيين عضوين في المحكمة، ويحق لهذين التاجرين إصدار قرار بناء على الحقائق، ويتركون الخيار للرئيس لتطبيق القانون. وبعبارة أخرى، أنهما يقومان بوظائف المحلفين (الشهود). ويتلخص دور المحكمة بما يلي : «يحق لرئيس محكمة المقاطعة ومن أجل إجراء المحاكمة بالشكل الأفضل، واتخاذ قرار مناسب في الدعاوى التجارية تعيين شخصين من ذوي الخبرات التجارية لحضور الجلسات معه، إضافة إلى أعضاء المحكمة الآخرين. وعليه فإنه يجب أن يكون قاضيان على أرض الواقع وليس من ناحية قانونية، ولهما الحق بالاستشارة مع الرئيس اتخاذ قرار في الدعاوى التي يرى الرئيس أنها ضرورية لإصدار الأحكام. ويجب أن يقرر إصدار حقيقة من خلال رأي الأغلبية. ويجب أن تثبَّتَ الحقائق مكتوبة من قبل الرئيس عن طريق توجيه الأسئلة.

وتسجل الإجابة في محضر الجلسة، وينطق بالحكم حسب القوانين».

المحاكم القضائية :

تشير إحصائيات المحاكم القضائية إلى إنجاز قدر كبير من العمل. وفي المدن الصغرى، فإن المحاكم إضافة إلى البت في القضايا تشرف على التحقيق وتعطي الأمر بإجراء المحاكمات في القضايا الجنائية الأكثر خطورة.

ويفتش على المحاكم مفتش قضائي، وفي حالات عدة أظهر التفتيش عدم كفاءة القضاة، وسوف يستغرق الأمر بضعة أعوام قبل أن يتأهل القضاة في فلسطين حسب

المطلوب، ولكن هنالك تحسناً ملحوظاً، وأثبت عدد من القضاة الفلسطينيين الذين تدربوا على أيدي قضاة بريطانيين، كفاءة ملحوظة في أعمالهم.

وتستطيع البلدية بموجب الصلاحيات التي خولها لها قانون البلديات العثماني، أن تفرض عقوبات على الأشخاص الذين أدينوا بانتهاك قوانين البلديات. واعتبر أن من غير الملائم الإبقاء على هذه الصلاحية، التي تؤدي إلى خلط في الوظائف والصلاحيات في المقاضاة والمحاكمة، ولذلك، فخلال الجزء الأخير من السنة، تم تأسيس محاكم البلديات في ثلاثة مدن رئيسية هي القدس، ويافا، وحيفا، وأعطيت صلاحيات بالبت في الخلافات البلدية وفرض غرامة لاتتجاوز (٥ جنيهات مصرية) أو السجن لمدة لا تزيد على (١٥ يوماً).

دائرة الادعاء العام :

يخول النظام العثماني الذي مازال قائماً مع إدخال بعض التعديلات عليه، والذي يعتمد على القانون الجنائي الفرنسي المدعي العام التحقيق مع المتهمين وممارسة سلطات قضائية محددة. كذلك بالنسبة للتحقيق في قضايا الجنايات بحضور قاض مرشد، وقد تم تبسيط النظام الآن من خلال تفويض القضاة المدنيين العمل كقضاة مرشدين (استشاريين)، ومن خلال لجنة للتحقيق مكونة من المدعي العام وضباط الشرطة الخاصة، وتقوم الشرطة حالياً بإجراء التحقيق في جميع القضايا الجنائية تحت إشراف المدعي العام. ويوجد محامي الدولة في أعلى هرم نظام الادعاء، الذي يقوم إضافة إلى الإشراف على عمل المدعين العامين في المقاطعات، وكان عليه خلال العام أن يدافع شخصياً في عدد كبير من القضايا الجنائية التي تضم مشاعر عرقية (تمييز عنصري) أو قضايا سياسية.

ويقوم المحامي الحكومي ومساعدوه بمهام محامين للدولة في القضايا المدنية والجنائية. ويتزايد هذا المجال من العمل مع زيادة عدد المحاكم والدوائر الحكومية. وينص قانون المحاكم بعدم رفع شكاوي (دعاوي) ضد الدولة أو أي عضو يقوم بوظيفته الرسمية، ماعدا المندوب السامي، ولكن تلك العقوبة لم يسبق وأن رفضت في أي شكوى مدنية ذات أسس معقولة. ويمتلك محامي الدولة صلاحية تعيين محامين خارج أعضاء دائرته في أي حالة خاصة، ولكن هذه الصلاحية قلما طبقت.ومع بداية الانتداب، تم اتخاذ إجراءات لتبادل المذكرات مابين المندوبين السامين والسلطات الفرنسية في سوريا فيما يتعلق بـ :

١- تسليم المتهمين الفارين مابين فلسطين وسوريا.

٢- خدمات الاعتقال وإجراءات المحاكمة بين البلدين.

واتفق على مسودة لتسليم المتهمين الفارين مع مصر بواسطة مندوبين عن السلطات، ولكن هذه الاتفاقية لم تصبح سارية المفعول (لم تطبق).

وأصدرت أنظمة المحاكم خلال العام فيما يتعلق بعمل القضاة الأجانب في فلسطين، وذلك حسب القوانين الدولية.

محاكم الأراضي :

عندما أعيد تأسيس المحاكم المدنية في حزيران ١٩١٨م، منعت من الاستماع والمرافعة في قضايا ودعاوى ملكية الأراضي، وكذلك إصدار أحكام حول الأملاك غير المنقولة. وفي ذلك الوقت، كانت سجلات وقيود الأراضي التي تثبت ملكية الأرض هي أهم جزء أزاله العثمانيون، وكان من المتعذر أن تحصل المحكمة على إثبات قاطع للملكية. وبقي المنع حتى سنة الدراسة هذه. وأعيد تنظيم مكاتب قيود الأراضي

وافتتحت من أجل إجراء الصفقات والعقود، تحت إشراف الدولة في شهر تشرين أول ١٩٢٠م، ولكن ذلك لم يحدث حتى شهر أيار ١٩٢١م، إذ اتخذت الخطوات اللازمة لإنشاء محاكم قضائية للمرافعة في قضايا الملكية. وتكمن أهمية إنشاء محكمة خاصة مكونة من قضاة بريطانيين في الحكم بالقضايا المتعلقة بأحداث يافا التي حدثت في شهر أيار، مما أدى إلى تأخير العمل، ولم يحدث هذا حتى شهر تموز إذ أصبح بإمكان محاكم الأراضي المرافعة في القضايا. وأنشئت محكمتان[1]، واحدة لضواحي يافا وفينيقية، وأخرى لضواحي نابلس والجليل. وهناك محكمة ثالثة مقترحة للقدس والمناطق الجنوبية، ولكنها لم تؤسس بعد. وعُيِّن قاضيان بريطانيان، يساعدهما أعضاء فلسطينيون لهذه المحاكم، وتم إدخال عدد كبير من القضايا، ولكن وبسبب الظروف الطارئة، ومنها مرض الأعضاء، فقد أصدرت محكمة يافا أحكاماً في (٦٦) قضية فقط من أصل (٢٦٠) قضية أدخلت حتى نهاية كانون الأول، وأصدرت المحكمة الثانية أحكاماً في (٧١) من أصل (١٢٤).

وبقي منع إجراء المحاكمات في قضايا الأملاك غير المنقولة ساري المفعول (لمصلحة الدائنين الذين كانوا مايزالون من نتائج الحرب)، حتى شهر أيار ١٩٢١م، عندما صدر مرسوم يخول المحاكم بإنهاء الرهونات أو إجراء محاكمة في الأموال غير المنقولة، وكان من المتوقع أن يتم تأسيس واحد أو أكثر من بنوك الرهن في فلسطين فوراً بعد تأسيس الإدارة المدنية، ولكن هذا التوقع لم يتحقق، ولم يكن متلائماً مع

---

(١) تم تعديل منطقة إجراء المحاكمات في محاكم الأراضي في بداية عام ١٩٢٢، وأصبحت المحكمة الجنوبية تتعامل مع الحالات التي تظهر في ضواحي يافا والقدس، وتتعامل المحكمة الشمالية مع قضايا نابلس والضواحي الشمالية.

حقوق الدائنين تجاه المقترضين لفترة غير معروفة. وفي الوقت نفسه علم أن المحكمة تستطيع إجراء مزيد من التأجيل لتفويضات البيع، في حالة مقدرة المدين على السداد إذا ما أعطي الوقت الكافي، أو أنه قد يخلق علاقة متوترة إذا ما أصدر أمر البيع. وبهذا الشكل يؤمل تلبية احتياجات الدائنين وحماية المقترضين.

وعند تأسيس محاكم الأراضي وتشغيلها، وجد أن من الضروري حماية الأشخاص الذين تقدموا بشكاوى ضد ملاكي الأراضي، وعليه، فقد صدر أمر (قانون) في شهر تشرين الأول ١٩٢٠م، (تصحيح القيود) الذي خول المحكمة إصدار أمر تحفظ على سجلات الأراضي التي يبرز الشخص دليلاً أنه يمتلك الأرض.

وقد طبقت هذه الصلاحية بشكل كامل خلال العام من قبل محاكم المقاطعات. كذلك أعطى القانون المحاكم صلاحيات بإصدار أوامر تصحيح الإدخال في قيود الأراضي، حين يقدم الشخص دليلاً أن المالك المسجلة الأرض باسمه كان مندوباً عن شخص آخر أو مؤسسة (شركة). وأدت القيود العثمانية تجاه الأجانب والشركات التي تمتلك أراضي إلى زيادة في نظام التفويض بالملكية والذي أدى إلى زيادة الإحراج في حالة وفاة الوكيل المفوض، وكان من المفضل لو أن قيود الأراضي تحتوي على سجل حقيقي باسم المالك الحقيقي، بحيث يعرف المالك الحقيقي عند مراجعة السجلات بدلاً من الوكيل. وقد استغلت مؤسسات خيرية ودينية عدة وأفراد القانون خلال العام، ولكن نظراً لوجود عدد كبير من الطلبات التي مازالت في طور الإعداد، فقد كانت الفترة المحددة قد انتهت، وصدر قانون في شهر أيلول ١٩٢١م، لتمديد فترة التقدم بتصحيح السجلات لغاية شهر أيلول ١٩٢٢م، وتجدر الإشارة هنا أن معظم الأراضي التي تعود ملكيتها لمستوطنين يهود مسجلة بأسماء بضعة أشخاص عثمانيين، وبدئ باتخاذ

خطوات في القرى اليهودية من أجل تصحيح السجلات حسب نص القانون، بحيث يستطيع كل مالك الحصول على سند ملكية لأرضه.

المحاكم الدينية الإسلامية :

إضافة إلى المحاكم المدنية، كانت هنالك أيام الحكم العثماني محاكم دينية إسلامية، تقاضي في جميع الشؤون الشخصية للمسلمين، وقضايا الوقف، إضافة إلى الشكاوى القائمة بين أفراد مسلمين وغير مسلمين مثل الوصاية والميراث.

وقد كان المعيار الصحيح للمقاضاة في هذه الدعاوى في حالات الخلاف بين مسلمين ومسيحيين ويهود، هو وجود عدد من الأنظمة المتعارضة الصادرة عن الحكومة العثمانية. ولغاية الآن لم يتم حل القضية. وهناك لجنة من القضاة والأشخاص المعينين للتحقيق وكتابة تقرير عن هذه الإجراءات التي يجب أخذها بالحسبان من أجل تنظيم القضاء الديني، وأوصت بأن مهام المحاكم الإسلامية الدينية يجب أن تنحصر في استجواب قضايا الشؤون الشخصية للمسلمين والأوقاف الإسلامية والبتّ فيها.

وتم الإبقاء على محاكم القضاة في كل مقاطعة فرعية (قضاء)، ولكن في بعض الحالات يتولى القاضي خدمة محكمتين. وإضافة إلى عمله الدائم، فإن المحاكم تتعامل مع الأعمال التجارية (القضايا)، والطلاق، وعقود الزواج، وتأسيس الأوقاف وما أشبه ذلك.

وخلال الحكم العثماني كانت الاستئنافات ترسل من المحاكم إلى شيخ الإسلام في اسطنبول، وبدلاً منها وجد أن من الضروري أن تقوم الإدارة العسكرية بتأسيس محكمة للاستئناف في القدس مكونة من ثلاثة علماء تحت رئاسة مفتي القدس الشيخ كامل الحسيني الذي توفي في شباط من سنة ١٩٢١م، وحل محله مؤقتاً الشيخ خليل

الخـالدي، وهـو عـالم مـعـروف في فلسطين عـمل في مكتب شـيخ الإسـلام باسطنبـول. وينتظرالتعيين[1] الدائم للشيخ خليل كرئيس للمحكمة مصادقة المجلس الإسلامي الأعلى الذي انتخب في نهاية العام. وكان القضاة يعينون بناء على توصية من لجنة مصغرة، إذ كان مفتي القدس الراحل رئيسها. وبناءً على رغبة المجتمع المسلم بأن يتم تعيين موظفي المحاكم الشرعية أصبح من مهام المجلس الإسلامي الأعلى وكذلك من اختصاصة إدارة الأوقاف الإسلامية. وقد أسس نظام المجلس لهذه الأغراض بالتعاون مع الدولة من خلال لجنة يعينها التجمع الإسلامي (المؤتمر) الذي عقد في نهاية عام ١٩٢٠م، وظهرت المشاكل في تطبيق شروط الانتخاب، وعقد مؤتمر إضافي من قبل المندوب السامي في شهر آب ١٩٢١م، حيث تم تعيين لجنة جديدة من أجل تشكيل نظام معدل.

وتمت الموافقة على قراراتهم مع إجراء بعض التعديلات من قبل المندوب السامي، وأصبحت سارية المفعول بموجب أمر نشر في الصحف الرسمية الصادرة في شهر كانون أول، وأجري انتخاب المجلس[2] في الأسبوع الأول من كانون ثاني ١٩٢٢م.

---

(١) تمت المصادقة على تعيين خليل رئيساً للمحكمة الشرعية للاستئناف من قبل المجلس الإسلامي الأعلى.

(٢) انتخب مفتي القدس رئيساً للمجلس تحت لقب رئيس العلماء.

المحاكم الدينية غير الإسلامية:

أبقي على البت في شؤون المجتمع من زواج، وطلاق، ووصايا وغيرها، تحت إشراف الإدارة البريطانية، وتنفيذ المحاكمات التي تقوم بها المحاكم الدينية من خلال مكتب القضاء التابع للمحاكم الدينية. ويقوم رئيس محكمة المقاطعة بالتعامل مع أي قضايا، وفي بعض الحالات يحيل القضايا إلى السلطات الدينية، التي تقوم بدورها بإصدار الحكم للتنفيذ. وفي حالة المجتمع اللاتيني، فقد رفضت السلطات العثمانية الاعتراف بسلطة البطريرك القضائية منذ انفجار الحرب مع إيطاليا سنة ١٩١١م، على خلفية أنه ليس مواطناً عثمانياً. وبما أنه كان يمارس سلطاته القضائية مثل أي قضاء في مجتمع مسيحي قبل تلك الفترة، فقد قرر المندوب السامي إعادة الصلاحية، وأصبحت سارية المفعول مثلها مثل بقية البطاركة.

وكانت سلطة الأحبار التي تعترف بها الإدارة العثمانية (حاخام باشي) الذي كان يعين من اسطنبول بناء على توصية من المجتمع اليهودي في فلسطين. ووجدت الإدارة العسكرية عند الاحتلال أن قائماً بأعمال الحاخام باشي الذي أرسل خلال الحرب لإجراء انتخابات للمكتب. ولم يكن معروفاً من قبل أغلبية المجتمع اليهودي على أنه رئيسهم الروحي، ونصب عدد من الأشخاص أنفسهم رؤساء للأحبار. وقام المندوب السامي بتعيين لجنة برئاسة السكرتير القانوني، وذلك للبحث في تنظيم محاكم الأحبار اليهودية ونظام تعيين رؤساء الأحبار، وبناء على توصيات اللجنة، عقد مؤتمر يضم مندوبين عن جميع تجمعات اليهود في فلسطين في مدينة القدس في شهر شباط ١٩٢١م، وانتخب مجلس أحبار يتكون من رئيسين للأحبار السفارديم والاشكنازيم على التوالي وستة أعضاء أحبار، ومستشارين اثنين. واعترف بهذا المجلس الذي يمثل

محكمة للاستئناف من محاكم الأحبار للمجتمع اليهودي في المدن والقرى، واعترف من قبل الحكومة على أنه هو السلطة الدينية المسؤولة.

أما تسجيل حالات الزواج والطلاق الذي كان ينفذ أيام الحكومة العثمانية من قبل مكتب الإحصاء، فقد عدلت خلال عهد الحكومة البريطانية.

وألغي مكتب الإحصاء (النفوس)، ولكن بقي سجل الزواج والطلاق يعمل تحت إشراف حاكم المقاطعة، ويقوم بهذه المهمة رجال الدين يحتفلون بالزواج، وترسل نسخة من شهادة الزواج إلى حاكم المقاطعة، وبخصوص المسلمين، فقد تم تعيين عدد من المأذونين في كل مقاطعة بواسطة القضاة، وهم مؤهلون لإجراء مراسيم الزواج وقيد عقود الزواج. أما البطريركيات المسيحية فهي سلطات. وتقوم مجالس الأحبار بهذه الواجبات بالنسبة لليهود.

دوائر التفتيش :

يفتش على المحاكم المحلية في أنحاء فلسطين كافة بشكل دوري. ويحتاج القضاة الذين عينوا مؤخراً إلى مساعدة في أعمالهم، ويقوم المفتش القضائي بتقديم النصح والإرشاد، ويجلس معهم في المحكمة ويدقق في كل زيارة في عدد القضايا المدنية والجنائية التي أصدرت بشأنها قرارات، ويعطي ملاحظات للقضاة في أي أخطاء سواء في الحكم أو مخالفة للقانون. ويعقد لقاءات مع محامي الدفاع في كل زيارة تفتيشية، ويجري تحقيقاً في أي شكوى ضد المحكمة، ويتم تدقيق عوائد المحكمة من رسوم وغرامات ...الخ، واتخذت خلال العام الخطوات اللازمة لتنظيم نظام المحاكمة. وكذلك أفضل نظام فهرست وحفظ القضايا في الملفات داخل المحاكم.

وتحتفظ الأموال التابعة للأيتام المسلمين في المحكمة الشرعية ويتم التوقيع

عليها من قبل مدير خاص للأيتام، يعين في كل مدينة رئيسية، وخلال العام تم تشكيل نظام للسجلات وزيارات التفتيش الدورية.

محامو الدفاع :

خلال الاحتلال، قلما وجد محامو دفاع مؤهلون في فلسطين. وكان هناك عدد من الذين يحملون تصاريح مزاولة المهنة التي كانت تصدر دون دون النظر إلى مؤهلاتهم، ولكي يصبح لدى المتقاضين نوعٌ من المساعدة القانونية، فقد تلقى هؤلاء تصريحاً خاصاً للاستئناف ينص على ضرورة أن يجتازوا اختباراً خاصاً. وأخذ المحامون فلسطينيو الأصل من ذوي المؤهلات المناسبة يعودون إلى فلسطين من أنحاء أخرى من تركيا. كما عقدت اختبارات إضافية لهؤلاء الذين يدعون بأنهم يحملون ترخيصاً بمزاولة المهنة، ومع نهاية عام ١٩٢٠، كان (١٠٠) قد حصلوا على ترخيص (رخصة) في المحاماة. وكان هذا العدد ملائماً لاحتياجات فلسطين، وعليه فقد تقرر عدم منح أي شخص ترخيصاً لمزاولة المهنة ما لم يثبت أنه مؤهل عن طريق الخضوع للاختبار. واستثني من ذلك الأشخاص الذين درسوا في مدرسة الحقوق العثمانية في القسطنطينية، إلى أن قطعت دراستهم بسبب الحرب.

وهناك عدد من المحامين الذين يحملون مؤهلات أجنبية ممن قدموا إلى فلسطين وأجري لهم اختبار واحد خلال سنة ١٩٢١م، فتم تسجيلهم إضافة إلى طلبة كلية الحقوق العثمانية في هذا الاختبار. ونتيجة ذلك، منحت تراخيص لاحدى عشر محامي دفاع من أجل مزاولة المهنة في المحاكم المدنية، ومحام واحد في كل من المحكمة الشرعية والمدنية. وسمح لاثنين من المحامين يحملان شهادتي دبلوم في قانون الشريعة، بممارسة المهنة في المحاكم الشرعية فقط.

وكان المحامون المرخصون في فلسطين كما يلي :

- (٥٢) محامياً يحملون تراخيص للعمل في المحاكم المدنية فقط.
- (٥١) محامياً يحملون تراخيص للعمل في كل من المحاكم المدنية والشرعية.
- (٢٩) محامياً يحملون تراخيص للعمل في المحاكم الشرعية فقط.

وتجدر الإشارة إلى وجود أربعة محامين بريطانيين مؤهلين، وأن هناك ما يقرب من ثلاثين محامياً يحملون شهادات في الحقوق من جامعات أجنبية.

وأجريت محاولات عدة خلال العام من أجل وضع نظام ثابت لتشكيل جمعية «نقابة» للمحامين، التي كانت قد شكلت على أيدي عدد من ذوي الاختصاص، ولكن هذه الجهود لم تنجح لغاية هذا الوقت.

ويمارس رئيس العدلية الإشراف على المحامين، ويحق له إجراء مقابلات لمجلس الحقوق للاستفسار والتحقيق في أي تهمة من طرف غير محترف. وفي إحدى القضايا خلال العام حوكم أحد المحامين من قبل المجلس وتم اعتقاله.

إن الرسوم التي يتقاضاها كثير من المحامين مرتفعة جداً، ولكن وعلى الرغم من أن للمحكمة سلطة تخفيض رسوم أي قضية، إلاّ أنها قلما استخدمت هذه الصلاحية، كما أن السكان مستعدون للتفاوض مع المحامين، كما أن المنافسة سوف تؤدي إلى تخفيض الرسوم لخدمة صاحب القضية.

مدارس الحقوق :

استجابة للرغبة الواسعة بالتدريب على الحقوق، فقد افتتحت مدرسة الحقوق (القانون) في القدس في شهر تشرين ثاني ١٩٢٠م. وكانت معظم المحاضرات تعقد في أوقات المساء فقط. ويشترك في الصفوف حالياً (١٥٠) متدرباً. وكان من الضروري

تقسيم الطلبة إلى قسمين بسبب صعوبة اللغة. ويتعلم القسم الأول الدروس باللغة العربية، والآخر باللغة العبرية، ولحسن الحظ أنه يوجد عدد لابأس به من الطلبة الذين يستوعبون اللغة الإنجليزية، وقد كانت المواد التي تتعلق بمواضيع أكثر شمولية الدراسات القانونية، تدرس باللغة الإنجليزية. وقد وضع منهاج لتغطية الدراسة التي مدتها ثلاث سنوات، وستكون أولوية التعيين في المحاكم القانونية للطالب الذي يحصل على دبلوم في جميع المواد في نهاية مدة الدراسة، حيث يكون مؤهلاً للحصول على رخصة محاماة بعد خدمة مدة تدريبية مع محام مؤهل. ويقوم بإعطاء المحاضرات موظفون كبار من الدائرة القانونية، إضافة إلى تقديم خدمات استشارية على يد واحد أو اثنين من كبار المحامين.

تسجيل الشركات، الجمعيات التعاونية، والشركات :

من جوانب ضعف القانون العثماني، الشؤون التجارية. ويعتمد النظام التجاري العثماني على القانون الفرنسي، كما أنه تطور في منتصف القرن التاسع عشر، ولم تبذل جهود كبيرة في مجال التشريع من أجل تعديله. وعندما شكلت الإدارة المدنية، تم اتخاذ الإجراءات فوراً من أجل تشجيع المجالات التجارية، وقد أصدر قانونان للتعامل في مجال :

١- الجمعيات التعاونية.

٢- الشركات المساهمة المحدودة.

وقد وُضع الأول اعتماداً على القانون الهندي، والثاني بناءً على المرسوم البريطاني الصادر سنة ١٩٠٧م مع إدخال بعض التعديلات، وخلال عام ١٩٢١م،

سجلت (٢٤) شركة في فلسطين برأس مال قدره (٨٥٠،٠٠٠ جنيه مصري)، إضافة إلى تسجيل (١٤ شركة أجنبية)، ولغاية الآن لم يتم تعديل قانون الشركات، ولكن تسجيل المشاركات يجري حسب القانون العثماني، وقد تم تسجيل (٣٢) مشاركة تجارية خلال العام في القدس وحدها، و (١٤) جمعية تعاونية.

تسجيل العلامات التجارية والامتيازات :

كذلك تم تأسيس نظام تسجيل العلامات التجارية والامتيازات، وخلال الإدارة العسكرية، صدر تعميم يسمح للأشخاص بتسجيل العلامات التجارية والامتيازات، والذي بناء عليه يحصلون على حماية في الإمبراطورية العثمانية أو الدولة الأجنبية. ولم يتم تعديل قانون الامتياز لغاية تاريخه في فلسطين، ولكن القانون العثماني المتعلق بالعلامات التجارية قد استبدل بقانون أجيز في تشرين الثاني ١٩٢١م، يعتمد على القانون البريطاني. ويسمح القانون بتسجيل العلامات التجارية الأهلية في فلسطين، إضافة إلى العلامات التي تم تسجيلها في الخارج، وتعطى الحماية من خلال القوانين الدولية. وقد سجل خلال العام (٤٥) علامة تجارية. وخمسة امتيازات تجارية.

وقد كان القانون العثماني في حقوق الطباعة (النشر) أكثر تطوراً من الامتيازات والعلامات التجارية، ولكن وجد أن من الأفضل تعديله ليتناسب مع الاتفاقيات والقوانين الدولية، وعليه فقد صدر قانون معدل سنة ١٩٢٠م.

وكان عدد القضايا التي تم التعامل معها في مختلف المحاكم كما يلي :

المحكمة	عدد القضايا
محكمة الاستئناف	٨٦٤
محكمة لواء القدس	٩٦٤
محكمة لواء يافا	١.٠٤٣
محكمة لواء حيفا	٦٢٩
محكمة لواء نابلس	٣٥٧
محكمة لواء الجليل	٣٠١
محاكم القضاة (١٨)	٣٤.٣١٦
محكمة الاستئناف الإسلامية الدينية	٢٦٨
المحاكم الشرعية (١٤)	٣.٨١١
محاكم الأراضي (٢)	١٣٧
محاكم البلديات (٣)	٣٨٩

٧- دائرة الأمن العام[1] :

الجـــزء الأول (١)

أصل القوة، ونظرة عامة :

عند بداية الاحتلال، قامت الإدارة العسكرية بالاستبداد في فلسطين، وألغت نظام الجندرمة العثمانية المحلية من رجال الشرطة التي كانت تعمل تحت سيطرة المنطقة المحتلة لدى الأعداء (جنوباً)، وكانت القوات في كل مقاطعة (إقليم) تسجل وتنظم محلياً وتعين تحت سيطرة المحافظين العسكريين وإشرافهم، ولكن ومنذ شهر تموز ١٩١٩م، أصبحت تحت الإدارة العامة وإشراف القيادة - المساعد الإداري

(١) إن الدائرة الآن مؤهلة «دائرة الشرطة والسجون».

للشرطة والسجون، وبطبيعة الحال، فقد كانت هذه الوحدات تتأثر بالأحداث المحلية، سواء العرقية أو الدينية فيها، ولم يكن الأفراد، يعينون في معظم الأحوال بطرق خاطئة. ولم يكن هناك توحيد للإدارة، ولا النظام التدريبي، أو التنسيق في الإجراءات بين المقاطعات (الأقاليم).

ولم يكن التحقيق في الجرائم من مهام رجال الشرطة، ولم تكن المحافظات تحتفظ بسجلات للجرائم، وكانت هذه الأقسام من مهام الشرطة تنفذ من قبل المحامين العامين والمحاكم، وعليه، فقد كان رجال الشرطة إلى حد ما أشبه بموظفي تنفيذ أو مراسلين، وحراس للمحافظين أو جامعي ضرائب.

وخلال عام ١٩٢٠م، وحتى شهر شباط ١٩٢١م، تدخلت عوامل مالية في التغيرات غير المستقرة في قوة تشكيل الشرطة. ولم يكن هناك ثقة وثبات في الخدمة بحيث تستقطب الأفراد، وكان نوع الضباط والأفراد متشابهاً من حيث شروط التعيين. فقد بقيت وظيفة الغفير في القرية قائمة. وتزامنت هذه الظروف مع التعقيدات السياسية والعرقية، مما أدى إلى زيادة حادة في الاضطرابات السياسية وتردي أحوال البلاد (فلسطين)، إضافة لزيادة نسبة دخول المواطنين من شرقي الأردن بطريق التهريب إلى القرى الحدودية وخاصة المستوطنات اليهودية في الجليل.

وقد حدث موقف خطر في شتاء وربيع عامي ١٩٢٠- ١٩٢١ بسبب استقالة (٦٠٪) من القوات ولذلك لعدم دفع الرواتب وعدم إعطاء الرتب المناسبة، وأدى انتشار القلاقل السياسية في شهري أيار- حزيران سنة ١٩٢١م، إلى تأسيس قوة تتكون من موظفين غير مؤهلين، والذين باستثناء عدد قليل من الرجال في يافا وحيفا، وطولكرم والجليل، قد تلقوا إعداداً وترقيات جيدة.

ومع تأسيس نظام الشرطة في شباط ١٩٢١م، أصبحت ظروف الخدمة أكثر استقراراً وثباتاً. ومع صدور هذا النظام وزيادة عدد الأفراد البريطانيين، فقد تحسنت ظروف معيشتهم، وكذلك أسست مدرسة التدريب المركزية ذات الأعداد والتمييز الجيد، إضافة إلى إنشاء دائرة للتحقيقات الجنائية، كما وضعت أسس نظام الإدارة الشرطية، وبالرغم من تراجعها خلال اضطرابات أيار وحزيران ١٩٢١م، إلا أن القوة قد تطورت في مجالات متعددة، وأوكلت مهمة حراسة الحدود مع شرقي الأردن إلى قسم خاص من شرطة الحدود، كما أن معدل الجريمة قد تراجع مع نهاية عام ١٩٢١م، إضافة إلى أن معظم المجرمين قد تم إيداعهم السجن.

وخلال فترة هذا التقرير، تم تحسين قوة الدرك وأصبحت تتكون من (٥٠٠) رجل قوي من المشاة والخيالة (الفرسان) وتم تجهيزها وتدريبها خلال مدة ستة أشهر من التعيين.

كذلك قدمت مساعدة لحكومة شرقي الأردن من أجل تشكيل فريق شرطة مشابه. كما حدث تطور في قوة خفر القرى وتحسين شرطة البلديات والدوائر الأخرى. ونجحت دائرة التحقيقات الجنائية إضافة إلى عملها في جمع المعلومات الاستخبارية السياسية القيمة، ونجحت بالتعاون مع الدائرة القانونية في تطوير أساليب التحقيق والبحث الاستخباري ومحاكمة القضايا الجنائية. ويتم الآن تسجيل حالات الإجرام وعمل إحصائيات لها حسب درجتها، وأثبتت المحاكم الجنائية بالتعاون مع رجال الشرطة مقدرتها على معالجة القضايا الإجرامية دون مساعدة من محققي الشرطة.

تأسيس المؤسسات العامة :

تبذل جهود لتطوير التعاون من القطاع العام في حفظ القانون والنظام. وأصدرت نشرة من قبل دائرة التعليم توضح باختصار واجبات المواطن الصالح في

مساعدة الدولة ورجال الأمن للحفاظ على الأمن. وتتلقى جمعية الكشافة وجمعية الرفق بالحيوان في فلسطين تشجيعاً دائماً ومساندة، كما أنهما تقدمان خدمات جيدة للشرطة. وأبدت جمعية الكشافة استعداداً دائماً للمساعدة والخدمة، وقد شكلت نموذجاً من المواطنة الصالحة في فلسطين، كما بذل فرع جمعية القدس للرفق بالحيوان جهوداً كبيرة في الخدمة والتعاون في شتى المجالات.

السجـــــــون :

أحرز كثير من التقدم في تنظيم السجون وإدارتها . بجمع جميع السجناء المخالفين للقانون في سجون مركزية في القدس وعكا، في مبان صممت خصيصاً لهذا الغرض. ويجمع السجناء العرضيون والمحكومون لمدد قصيرة في شركات عمل في الخارج، من تلك التي تقوم بتنفيذ أعمال إنشاء وبناء هامة لسكة حديد فلسطين ودائرة الأشغال العامة، إن سيئة العمل في سجن خارجي هو وجود فرصة للهرب، ولكن مع تحسن الإشراف والمراقبة، فإن هرب السجناء الخطرين، قلما يحدث. وقد تم تحسين نظام السجن، وأصبحت تستخدم الآن بطاقة الإجازة، ويدفع مقابل العمل المنجز. إن نتائج هذه الأعمال والتحسينات مجدية وجيدة.

وكذلك تم تطوير الصناعات داخل السجون، حيث يتلقى الأولاد تدريباً في إصلاحية (بيت هاوارد) وهناك نسبة (٩٥٪) من الأولاد الذين دخلوا إليها منذ عام ١٩٢٠م، يعملون بشكل جيد. وتنجز أعمال ناجحة في إصلاح الفتيات اتباعاً لقانون الخدمة الاجتماعية المحلي، والذي يقوم بذلك إضافة إلى الإشراف على قسم الإناث في دائرة السجنون، ويحقق أثراً يثير الإعجاب والتقدير[١].

(١) أقر قانون ينص على معاقبة رجال الشرطة من مراتب متدنية، واحتجازهم في إصلاحيات، ويشرف عليهم من قبل ضباط شرطة لفترة تجريبية.

الجـــــزء الثانــــــي

التنظيم، المعدات، الأسس، التدريب، التعليم، وعمل القوات :

بالإضافة إلى العمل المعتاد لقوات شرطة الإقليم، فقد كانت هناك قوة خفر، وشرطة حرس للبلديات، وقوات خاصة لحراسة سكك الحديد، والجمارك، وإدارة الموانىء.

وفي نهاية سنة ١٩٢١م كان عدد القوة النظامية الاعتيادية (٧٠) ضابطاً (فلسطينياً وبريطانياً) و (١١٤٣) من مختلف الرتب، و (٧٤٤) جندي مشاة، و (٣٩٩) جندي خيالة، وباستثناء الضباط البريطانيين، فقد كان التشكيل الديني كما يلي :

ضباط مسلمون	٢٦
رتب أخرى مسلمون	٨٢٤
ضباط مسيحيون	١٦
رتب أخرى مسيحيون	١٩٧
ضباط يهود	١٢
رتب أخرى يهود	١٠٠

إن القوة في الوقت الحاضر مسلحة، بالرغم من أن الفرق مسلحة بنسبة (٥٠٪) من أجل القيام بمهام رجال الشرطة المدنية. وتستخدم بنادق بريطانية نوع إنفيلد صنع سنة (١٩١٤)، وهو سلاح غير ملائم لعمل الشرطة، ولكنها النوع الأفضل الذي يمكن توفيره بسرعة.

الاستقرار بشكل عام جيد بعيداً عن الحالات الأربع في اضطرابات يافا التي حدثت في شهر أيار ١٩٢١م، وتمت معاقبة (٣٢) رتبة على مخالفتهم، استناداً للقانون العثماني ونظام الشرطة. ومن ناحية أخرى، فقد فاز ثلاثة ضباط و (١١٩) شرطياً بمبلغ (٢٠٠ جنيه مصري) كمكافآت على جهود في قضايا جنائية، وبسبب جهودهم وإخلاصهم في العمل.

وهناك نسبة (٩٨٪) من الضباط و (٨٠٪) من رجال الشرطة متعلمون أو شبه متعلمين، وسوف يكون من السهل في المستقبل تأهيلهم بشكل أفضل.

وعلى الرغم من أسباب الاستقالات التي ذكرت في الجزء الأول، فإن القوة في كانون الثاني ١٩٢١م، كانت تعاني من نقص فقط في ضابطين، و (٣٨) شرطياً. ولكن مسألة الرواتب مازالت قائمة، وتحديداً فيما يتعلق بالتعيينات في ضواحي القدس، وحيفا، ويافا، حيث الحاجة إلى نوعية أفضل من رجال الشرطة.

أما الأحوال الصحية لرجال الشرطة فهي بشكل عام جيدة، وذكر أن ستة ضباط و (١٦٨) رجل شرطة قد مرضوا خلال عام ١٩٢١م.

وتتوزع القوة على (٢٤) مخفر شرطة و (٦٥) مركزاً خارجياً، والتي تشكل معدل رجل شرطة واحد لكل (١٢.٦ ميلاً ربعاً) في مناطق الريف ورجل شرطة واحد لكل (٦٦٤.٧) نسمة مقارنة مع رجل شرطة واحد لكل (١٠) عشرة أميال أو واحد لكل (٥٠٠) نسمة في المناطق الأكثر استقراراً والخاضعة للإدارة البريطانية، وكان المعدل في خمس من أصل سبع مناطق كانت فلسطين مقسمة إليها، كان المعدل شرطي واحد لكل (٧٠) نسمة، إلى أن يتم إعادة تشكيل خفراء القرى، فيمكن اعتبار فلسطين تحت السيطرة التامة للشرطة.

وخدمت كلية التدريب الشرطي المركزية منذ إنشائها في شباط ١٩٢١م، غرضاً مفيداً في رفع نوعية مهنة الشرطة، حيث يمر من خلالها جميع رجال الشرطة الذين يعينون حديثاً، أو الضباط الجدد، وهي مقسمة إلى نوعين: الدراسات العليا للأفراد المتعلمين، والدراسات الدنيا لغير المتعلمين. وهناك تدريب مستقل يزود به فروع الخيالة والمشاة. ويشمل المنهاج الدورة العملية، وثلاثة أشهر في دراسة القانون. وهي تشمل إجراءات الشرطة والأوامر، وواجبات الشرطة والحماية، والتحقيق والتقصي والبحث في الجرمية، والتدريب العسكري والبدني والإسعاف الأولي، وقد نظمت المدرسة ترتيبات افتتاحها ولم يحدث شيء لتحسين القوات وتطويرها. وأدى نقل الأماكن إلى استغلال المدرسة في حالات الطوارئ عند حدوث اضطرابات مثل تلك التي حدثت في يافا في شهر أيار، وفي القدس في تشرين الثاني ١٩٢١، وفي كلا الحالتين كان سلوك القوة وثباتها بشكل ملحوظ.

الجندرما الفلسطينية (الدرك) :

ظهرت الحاجة الملحة لهذه الشرطة في صيف عام ١٩٢١م، حيث بدئ بتسجيل الجندرمة الفلسطينية، مع قوة بريطانية مكونة من (١٣) ضابطاً واثنين من ضباط الصف البريطانيين، وثمانية ضباط فلسطينيين، و (٣٠١) خيالاً و (١٨٦) من المشاة من رتب مختلفة.

وفي الأول من تشرين الأول تم تسليم كامل القوة للسلطات العسكرية لتدريبها على المهام العسكرية، وتم تجاوز الصعوبات والعقبات بسرعة من خلال التدريب والإعداد الجيدين.

الوقاية، والتحقيق والبحث في الجرائم :

قامت الشرطة بالتحقيق في أكثر من (١١,٠٠٠) تهمة من مختلف الأنواع، وفي (٤٠٦٢) جريمة (٤١٪) ثبتت التهم، ومن بين (١٦,٦٦٩) شخصاً الذين تم إلقاء القبض عليهم، أدين منهم (٥,٨٠٢) شخصاً، ولكن النسبة المنخفضة من التهم تشير إلى نقص في الخبرة وليس إلى الحماس الزائد.

وبخصوص الجرائم المشينة، تم الحصول على (٢٧٠) تهمة من أصل (٥٢٥) قضية قدمت للمحكمة، وقد تضاعفت فعالية التحقيق وتحسن مستوى البحث مع نهاية فترة الدراسة.

وأمكن من خلال التطبيق الصارم لنظام منع الجريمة إبعاد ما لايقل عن (٣٤٩) مجرماً معظمهم من المصريين، و (٢٠٢) شخصاً من المجرمين الخطرين بما فيهم البلاشفة.

وبلا شك فإن هذه الإجراءات قد ساعدت في تخفيض مجموع الجرائم الخطيرة، وقامت الشرطة باحتجاز أعداد كبيرة من البنادق والأسلحة من مختلف الأنواع بما فيها القنابل.

وأسهمت دائرة التحقيقات الجنائية من خلال مساعدتها وإشرافها بشكل عملي، في تحسين الطرق المستخدمة في المناطق من ناحية الوقاية والتحقيق والتحري في الجرائم.

وأصدرت كتابين، أحدهما دليل دائرة التحقيقات الجنائية وانطباع عام عن الدليل. ويحتويان على تعليمات إضافية أثبتت نجاحها في العمل الاستخباري. كما أنها تغطي مجال القطاع السياسي، والذي يعد ذا أهمية خاصة.

إدارة السجون :

تتكون مؤسسة السجون من (١١) ضابطاً و (١٤٦) رتبة أخرى، موزعة ما بين السجون الرئيسية (عكا والقدس)، وسجنين إضافيين للجرائم الأخلاقية، والسجون المحلية في يافا وأبقي على نظام الزنازين في مراكز المحافظات.

ويحمل أفراد السجون (الموظفون) الأسلحة مثلهم مثل رجال الشرطة، ولكن رواتبهم أقل، ويبلغ عدد السجناء (١١٤٠) سجيناً، وكان توزيعهم في شهر كانون الأول ١٩٢١ كما يلي :

السجــــن	عدد السجناء
سجن القدس المركزي	٣٦٨
سجن عكا المركزي	٢٠٨
سجن يافا	٦٧
سجون الاصلاح والعمل	٣٦٦
سجون المقاطعات	١٣١
المجموع	١١٤٠

وبشكل عام كان سلوك السجناء مقبولاً؛ وحدثت انتفاضة عن سبق التخطيط في شهر كانون الثاني ١٩٢١م، في سجن القدس المركزي عندما هرب (١٦) سجيناً، وأعيد إلقاء القبض على (١٢) شخصاً منهم. ومن حالات الهرب مانسبته (٩٥٪) من السجناء ذوي مدد المحكومية القصيرة، أو الأشخاص المحتجزين بانتظار المحاكمة في الزنازين، حيث لا توجد إجراءات حراسة ملائمة. كذلك تحدث حالات هرب لسجناء بسبب غياب المرافق الملائمة في القطارات التي تحمل السجناء. وسوف يتم التغلب على هذه

السلبيات مع مرور الوقت، ومن ناحية أخرى، فإن حالات الهرب من سجون القدس وعكا قد تضاءلت بشكل كبير.

وأثرت التحسينات في كلٍّ من السجون المركزية وتطوير صناعات السجون، والعمل الذي تنجزه شركات إدارة السجون وتشغيلها. وتتم إدارة صناعات السجون تحت التصنيفات التالية : النجارون، الحدادون، النساجون، وصانعو البسط، وقد كان صافي الربح من هذه الأشغال في سنة ١٩٢١ بعد احتساب المصاريف كافة (٣٩٢ جنيهاً مصرياً).

وقامت شركات تشغيل السجون بتنفيذ أعمال لسكة الحديد بما يعادل (٢٠,٠٠٠ جنيه مصري) بتكلفة صافية على الحكومة قدرها (٨,٠٠٠ جنيه مصري).

٨- البريد والبرق والهاتف :

قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين كانت مصلحة البريد والبرق تدار من القسطنطينية من قبل دائرتين مستقلتين.

ولم تكن الخدمات البريدية جيدة مما أدى ببعض السلطات الأوروبية إلى الإبقاء على خدماتها الخاصة ما بين أوروبة ومختلف مدن فلسطين. وكانت جميع إرساليات البريد الأجنبية توصل وتفرغ من يافا، ولكن بما أن البريد العثماني كان هو المكتب الوحيد الذي يسمح له باستخدام سكة الحديد إلى القدس، فإن إرساليات بريد الجنسيات الأخرى كانت ترسل بالبر.

عندما غادرت السلطات العثمانية فلسطين، غادر جميع موظفي البرق والبريد معهم، وكانت النتيجة قيام الجيش البريطاني بتحسين الخدمات المدنية، وذلك باستخدام مهندسين عسكريين لخدمات البريد.

وكانت هنالك صعوبة في الحصول على موظفين محليين مناسبين، وتحديداً في مجال البرق. وسوف تقدر هذه المشكلة بشكل أفضل عند إدراك أن فني البرق لايمكن اعتباره مؤهلاً إلا بعد تلقي دورة تدريبية مدتها سنة. ومن أجل الحصول على فنيين مؤهلين، فقد أنشئت مدارس التدريب لكل من (أ) موظفي المقاسم (ب) موظفي تمديد الخطوط وغيرهم من موظفي الصيانة، وكان الموظفون يمنحون راتباً قليلاً (رمزياً) في أثناء فترة التدريب.

وعن طريق هذه الوسائل، وعندما تسلمت الإدارة المدنية مصلحة البرق والبريد من الإدارة العسكرية، كان عدد من الموظفين المؤهلين متوفراً بالرغم من أنهم لم يكونوا على قدر عالٍ من التدريب.

ولم يكن هنالك خدمات هواتف عامة، سواء في أثناء الحكم العثماني أو الإدارة العسكرية.

ولأغراض تنظيم خدمات البريد، تم تقسيم فلسطين إلى مقاطعتين: الشمالية والجنوبية (الخط الفاصل هو سكة الحديد من طولكرم إلى نابلس)، وكان في كل مقاطعة مساعد للمدير ومهندس مسؤولٌ عن إجراءات المرور والهندسة على التوالي. وكانت الإجراءات والأنظمة المتبعة هي حسب نظام البريد البريطاني، حيث كان معظم المسؤولين الكبار يشغلون وظائفهم.

الخدمات البريدية في البر :

يتم تبادل الطرود يومياً، وأحياناً مرتين في اليوم، ما بين المدن الرئيسية كافة، وتحمل شحنات (طرود) البريد بواسطة القطار، ولكن بالنسبة للأماكن النائية عن سكك الحديد، تستخدم الدراجات والخيول والبغال للنقل.

الطرود الأجنبية :

يتم تبادل الطرود يومياً (باستثناء أيام الأحد) ما بين فلسطين ومصر، ولثلاث مرات أسبوعياً بواسطة القطار البخاري ما بين فلسطين وسوريا. ويتم إرسال الطرود إلى المملكة المتحدة عن طريق القارب البخاري الأسبوعي من بورسعيد، وعن طريق كافة القوارب البخارية المتوسطة التي تغادر بورسعيد أو الإسكندرية. وهناك إرساليتا بريد أسبوعياً على الأقل ما بين فلسطين وأوروبة.

وهناك بريد متنقل كامل التجهيز يسافر يومياً (باستثناء أيام الأحد) في كل الاتجاهات ما بين القنطرة وحيفا.

ونظراً للظروف المحلية، لم يكن بالإمكان التأمين على الرسائل أو الطرود، ولكن من المؤمل أن يتحقق هذا في أوائل عام ١٩٢٢م[١].

وحددت الأجور المعدلة البريدية في شهر تشرين الأول. وتعتمد الأجور على مقاييس المملكة المتحدة وهي أقل من أجور البريد في مصر وسوريا. ومن المبكر معرفة ما إذا كانت الضريبة الإضافية كافية لاستمرار الخدمات. ويبين نظام الخدمات المالية تطوراً ملحوظاً، ويجري العمل على وضع نظام الخدمة البريدية البرية مطبوعاً لتوزيعه على المناطق. وما تزال أنظمة البريد غير مشهورة، إضافة إلى العمولة التي يجب دفعها إلى مكتب البريد الفلسطيني، كما يجب إضافة عمولة مكتب البريد البريطاني.

---

(١) تم إنشاء نظام التأمين على الرسائل والطرود.

البــــرق[1] :

كانت الإدارة المدنية محظوظة في تسلم نظام مقاسم شامل من الجيش. ولم تكن الخطوط مصممة لتبقى لمدة طويلة، ويحتاج معظمها إلى إعادة تركيب وصيانة.

هناك اتصالات برقية ما بين المدن الكبرى كافة، وتوجد دوائر اتصالات مباشرة ما بين القدس والقاهرة وبيروت. في القدس يفتح مكتب البرق ليلاً ونهاراً، وفي كلٍ من يافا وحيفا يفتح من الساعة (٨ صباحاً) حتى (٨ مساءً)، وفي معظم المدن من (٨ صباحاً) وحتى الواحدة ظهراً، ثم من الثالثة ظهراً وحتى الخامسة ظهراً يومياً (ماعدا أيام السبت والأحد)، حيث تكون ساعات العمل من الثامنة صباحاً وحتى الظهر، وكان نوع الآلات المستخدمة هو (مورس Morse) ساوندر، مع إمكانية التحويل عن الدوائر الأكثر انشغالاً.

وكانت خدمة الاتصالات اللاسلكية في السفن في عرض البحر متوفرة عن طريق مصر.

الهواتــــف :

كما ذُكر آنفاً، لم تكن هنالك خدمة هواتف عامة من أي نوع قبل الأول من تموز ١٩٢٠م، ومع ابتداء الإدارة المدنية كان هنالك نقص عالمي في معدات وأجهزة الهاتف من كل نوع، ومرت بضعة أشهر قبل التمكن من تركيب عدد محدود من أجهزة الهاتف.

---

(١) تم افتتاح خدمة البرق المستعجل ونظام البرق الداخلي والدولي اللاسلكي من المملكة المتحدة وإليها.

وخلال عام ١٩٢١م، أصبح الوضع أسهل، وأمكن تسريع (تخفيض) أجور التركيب، ومع نهاية عام ١٩٢١م، تجاوز عدد أجهزة الهواتف ألف جهاز.

ونظراً للزيادة الكبيرة في عدد المشتركين، أشرفت البدالات (المقاسم) في القدس، ويافا، وحيفا على وصول أقصى سعتها، ولكن صدرت أوامر لشراء أجهزة من تصاميم مناسبة لتحل محل المقاسم القديمة.

إن نسبة المكالمات الدولية مقارنة بالمحلية أكبر في فلسطين من أن تظهره الأرقام، وذلك نظراً لأن معظم البنوك والتجار يرغبون في الحصول على أجهزة هاتف في مكاتبهم وفروعهم ولدى مندوبيهم في المدن الأخرى، بدلاً من العملاء المحليين (الزبائن الداخليون).

إن خطوط المقاسم تكون بطيئة خلال ساعات العمل اليومية مما يؤدي إلى تأخير في إجراء المكالمات. وهناك حاجة إلى خطوط إضافية، ولكن هذا لن يتحقق إلا بتوفر المبالغ المالية اللازمة.

ونظراً لنوعية لوحات المفاتيح المستخدمة حالياً وهي النوعية الوحيدة التي يمكن توفيرها عند البدء بتشغيل المقاسم العامة، فإن المكالمات المحلية لاتسجل (تقيد).

وتدفع ما قيمته (١٠ جنيهات مصرية) مقابل عدد غير محدود من المكالمات المحلية سنوياً لكل وحدة مقسم. ولهذا النظام مساوئ عدة، وسوف يغير حالما يتم الحصول على مقاسم تسجيل جديدة للمكالمات المحلية التي تقوم بتسجيل قيمة كل مكالمة.

عـــــــام :

أ- المواد الأساسية للفائدة عن سنة ١٩٢١م :

١- الدخل	١٢٧,٤٥٦ جنيه مصـــري
٢- النفقات	٩٥,٥٠٠ جنيه مصـــري
٣- قيمة الطوابـــــع المباعة	٤٤,٥٤٠ جنيه مصـــري
٤- قيمة المطالبات المالية الصادرة	١٦٢,٠٥٠ جنيه مصـــري
٥- قيمة المطالبات المالية المدفوعة	١٦١,٨٠٨ جنيه مصـــري
٦- قيمة الأوامر البريدية البريطانية الصادرة	٣٢,٤٣٥ جنيه مصـــري
٧- قيمة الأوامر البريدية البريطانية المدفوعة	٥,٥٢٨ جنيه مصـــري
٨- عدد الرسائل العادية المرسلة	٥,٩٤٨,٢٥٤
٩- عدد الرسائل العادية القادمة	٥,٧٢٩,٢٢٨
١٠- عدد الطرود البريدية المرسلة	٣٢,٥٥٢
١١- عدد الطرود البريدية القادمة	١٢٠,٧٦٠
١٢- عدد الرسائل البريدية المسجلة المرسلة	٥٩٨,٣١٢
١٣- عدد الرسائل البريدية المسجلة القادمة	٦١١,٤٦٨
١٤- عدد البرقيات التي تم التعامل معها	٥٧١,٢٠٠
١٥- عدد المكالمات الخارجية التي تم التعامل معها	٣١٤,٥٧٥
١٦- عدد مكاتب البريد	٢٩
١٧- عدد أجهزة الهاتف	١,٠٤٦
١٨- عدد مكاتب الاتصالات العامة	٢٩
١٩- عدد التبادلات الهاتفية	٣١
٢٠- عدد الهواتف الخاصة	١٧
٢١- طول أسلاك الخطوط الرئيسية	١١,١٧٩ كلم
٢٢- طول أسلاك الخطوط المحلية	١,٦٣٦

ب- وفيما يلي نشرة مقارنة خلال الفترة من تموز ١٩٢٠-كانون الأول ١٩٢١ :

النوع	تموز ١٩٢٠	كانون أول ١٩٢١	الزيادة أو النقص بالمائة
- قيمة الطوابع المباعة	٢.٥٠٠ جنيه مصري	٣.٦٠٠ جنيه مصري	زيادة ٤٤
- قيمة الأوامر المالية الصادرة	٧.٧٣١ جنيه مصري	١٤.١٩٧ جنيه مصري	زيادة ٨٤
- قيمة الأوامر المالية المدفوعة	٩.٥٠٢ جنيه مصري	١٣.٢٠١ جنيه مصري	زياده ٣٩
- قيمة الأوامر البريطانية البريدية المدفوعة	٥٧٢ جنيه مصري	٤٨٦ جنيه مصري	نقص ١٥[1]
- عدد الرسائل العادية المرسلة	٣٠٨,٥٢٠	٥١٤,٢٠٠	زيادة ٤٠
- عدد الرسائل العادية الواردة	٢١٢,٠٠٠	٥٣٠,٠٠٠	زيادة ٦٠
- عدد الطرود المرسلة	٢.٣٣٨	٢.٧٥٠	زيادة ١٥
- عدد الطرود الواردة	٦.٢١٠	١٥.٣٥٠	زيادة ٤٠
- عدد الرسائل المسجلة المرسلة	٣٢.٣٤٧	٤٩.٨٦٠	زيادة ٥٤
- عدد الرسائل المسجلة الواردة	٤١.٤٩٩	٥٠.٩٣٥	زيادة ٢٣
- عدد البرقيات التي تم التعامل معها	٤٠.٩٥٠	٤٩.٠٦٣	زيادة ١٥
- عدد المكالمات الخارجية	٤,٠٠٠	٤٣.٢٣٥	زيادة ٩٨١
- عدد المكاتب البريدية	٢٠	٢٩	زيادة ٤٣
- عدد الهواتف	٨٠	١.٠٤٦	زيادة ١.٢٠٧
- عدد مكاتب الهاتف العامة	٩	٢٩	زيادة ٢٢٢
- تبادلات الهواتف	١١	٣١	زيادة ١٨٢
- تبادلات الهواتف الفرعية الخاصة	٢	١٧	زيادة ٧٥٠
- طول أسلاك الخطوط الرئيسية	كلم ١.٨٤٥	١١.٧٩١	زيادة ٥٠٦١[2]
- طول أسلاك الخطوط المحلية	كلم ٢٠١	١.٦٥٦	زيادة ٧٢٢

---

(١) نظراً للنقص في عدد أفراد الحامية وتخفيض عمولة الأوامر المالية.

(٢) لم يتم تسليم الكثير من الخطوط من قبل الجيش حتى شهر تشرين الأول ١٩٢٠م.

وبلغت قيمة الضرائب المستحقة على الطرود والتي تم تحصيلها (٣٠،٥٢٢ جنيهاً مصرياً)، وعن الظروف البريدية خلال العام حسب تسعيرة مكاتب البريد (٩٥٠ جنيهاً مصرياً).

٩- الزراعة، الغابات، والثروة السمكية :

مقدمـــــــــة :

لم تسمح القيود التي فرضتها الظروف المالية بإعطاء الفرصة لمدير الزراعة بأن يعتمد كلياً على برنامج شامل من البحوث الزراعية وتنفيذه، وفي ظل هذه الظروف، تمت دعوة الإدارة المجاورة لتقديم خبرائها للتجول في فلسطين، وأثبتت التقارير المعتمدة على الدراسات الشخصية على الظروف المحلية ومناقشات المصلحة العامة، أنها ذات قيمة كبيرة. كذلك دراسات الباحثين الخاصة المقيمين في فلسطين، وبالمقابل، فقد تم منح هبات ومساعدات عدة مقابل الخدمات الاستشارية. وقد حدث تأثر ملحوظ في الاقتصاد لدى الإداريين، عن طريق تعاون موظفي دائرة الزراعة في الخدمات التي تنفذ من خلال الدوائر الأخرى.

ويعمل مفتشو الزراعة بوظائف مندوبي ترسيم، مخمنو ضرائب ومشرفو قروض حكومية، ومقيّمو ضرائب الحراج وجامعو ضرائب لأنواع متعددة من الدخل، بينما يعمل موظفو الثروة الحيوانية على خدمة جميع أنواع الثروة الحيوانية التابعة للدولة، بما في ذلك حيوانات الشرطة والجندرمة، وتفتيش مصادر اللحوم، والمسالخ، والأسواق، والإسطبلات العامة. وتقدم دائرة الصحة المساعدة اللازمة في قضايا مكافحة الحشرات والبكتيريا والمختبرات.

ويحتاج البحث المنظم والتعليمي إلى تجهيز مدرسة مع سكن من أجل تدريب مختصي الزراعة والأطباء البيطريين، وكذلك إقامة محطة تجارب، ومزرعة للبحوث الزراعية ومجلة للبحوث الزراعية. ولتجاوز صعوبة الارتباط والاتصال مع الفلاحين غير المتعلمين، فقد تم تنظيم موظفي الميدان لتمكينهم من تقديم خدمات وقائية، إضافة إلى التوجيه الشخصي والتدريب على أحدث النظم الزراعية. ويقوم مساعدو الزراعة والأطباء البيطريون ومراقبو الحراج بزيارات إلى القرى بشكل مستمر، ويحافظون على علاقات وطيدة مع مجتمعات الريف. ويتم توفير المعلومات من خلال المؤسسات التي تقوم بأعمال البحث والدراسة المنظمة لحل المشكلات الزراعية.

عـــــــام :

إن فلسطين في الوقت الحاضر معروفة، وهي غير مأهولة في الصحراء التي تخلو من المياه على خط طول جنوباً ٣١ْ ومساحتها لاتزيد على أربعة ملايين ونصف فدان (١,٨٢٠,٠٠٠ هكتار) من الأراضي المستغلة. وهناك مساحة كبيرة من الأراضي غير المستغلة وتبلغ مساحتها (٧٠٠,٠٠٠ هكتار). وتشمل هذه المنطقة تضاريس جغرافية متعددة، مثل الصحراء في الجنوب، وسلسلة جبال القدس، والمستنقعات والكثبان الرملية على الساحل. وتستخدم فيها الزراعة البعلية، وزراعة الأشجار الحرجية، وتربية الأغنام والمواشي، والزراعة المروية، وتطبق الزراعة المروية على مستويات مختلفة. وعليه فمن المؤمل أن يكون المعدل من الأراضي غير المنتجة قابلاً لجلب دخل إذا ما تم تأجيرها، وهذه المساحات غير المستغلة سوف تتناقص نتيجة لاستغلالها. وسوف يكون للتزايد السكاني، والرغبة في امتلاك الأراضي الزراعية، وتقسيم الأراضي مشتركة الملكية (المشاع)، وتحسن وسائل النقل،

واستخدام الأساليب الزراعية الحديثة، أثر في تحسن الأراضي غير المستغلة التي يتبناها السكان المقيمون في مجتمعات بدائية. إن نقص المواشي والأيدي العاملة، ورؤوس الأموال، وارتفاع أسعار المعدات، والأوضاع السياسية والاجتماعية، تعد عوائد مؤقته أمام التطور، وقد أدت إلى خلق مرحلة ما، ولكنها أخذت تزول. ولكن ومع هذا فإن زراعة نصف مليون هكتار يؤدي إلى تطور في المنتجات الزراعية، وتحسن في الأسعار، ونقص في نسبة الفقر، وهناك حاجة ماسة إلى مزيد من البحوث والتعليم. وهناك مواقع تربة خصبة في بيت لحم وسارونه حيث أنها تصلح للزراعة لثلاث مرات في العام، ولكن للزراعة الجيدة المتطورة أن تزيد من الإنتاج وتوفر في استخدام الأيدي العاملة في فلسطين ومنافسة الأسواق المفتوحة مثل منتجات الحبوب المصرية، والأسترالية، والأرجنتينية، التي تباع حالياً في فلسطين بأسعار أقل من أسعار المنتجات المحلية، مضافاً على الضريبة البالغة (١٢,٥٪) أن إنتاج المحاصيل يعدّ ذا أهمية كبيرة مثل القطن، والتبغ، وقصب السكر والكتان، وهذا كله يحتاج إلى استخدام أحدث التقنيات التعليمية الزراعية.

الأساليب والطرق :

يتزامن نقص الأيدي العاملة مع نقص الحيوانات العاملة في الزراعة، إضافة إلى نقص الآلات الحديثة. ومازال محاصيل الحقول مع استثناءات قليلة، تجمع يدوياً وتنقل بواسطة المواشي إلى مخازن القرى. ويصل نقص المعدات إلى معالجة المواد الخام وتصنيعها وتجارة المنتجات. وما تزال معاصر الزيت الحديثة ومطاحن الدقيق، والألبان، وتجفيف الفواكه ومصانع التغليف ومصانع التبغ غير مشهورة، أو أنها مقتصرة على عدد قليل من الوحدات حديثة الإنشاء. إن مبادرة إحضار مستوطنين جدد، يقدم دروساً موضوعية

لقيمة مثل هذه المؤسسات والضغوطات الاقتصادية على شكل منافسة داخلية وخارجية، مما يؤدي إلى إنجاح جهود التعاون والمساعدة المتبادلة. إن وجود أفكار جديدة في مجال الزراعة، وكذلك وجود أعمال تجارية وطرق تجارية حديثة تعد ضرورية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والاستيطان في الأرض، وتحقيق الازدهار الريفي.

الثروة الحيوانية :

إن مسألة تمكن مزارع من تحقيق العيش في فلسطين في مزرعة مساحتها ٥٠ هكتاراً قضية تحتاج إلى حل. وتشير تجربة الدول الأخرى أن هذا يمكن اكتشافه من خلال ربط عملية تربية الحيوانات وتغذيتها مع زراعة المحاصيل ذات الأسعار المرتفعة. كما أن تطوير الزراعة المختلطة يتطلب إجراء تغييرات اجتماعية بعيدة المدى، إضافة إلى التخلي عن الحياة الصحراوية والبدوية. ويمكن تحقيق هذا فقط في بلد مستقر، وعلى صاحب المواشي أن يتعلم توفير المال والعمالة في التغذية الصناعية، وسقي وتأمين مأوى لحيواناته. فالتغيير إلى نظام جديد يجب أن يطور من خلال مؤسسة ذات أسعار منخفضة للحبوب مع استثناء الأسعار المرتفعة للمواشي ومنتجات الحيوانات. إن نفوق كثير من الحيوانات في أثناء الحرب، وذبح عدد كبير للاستفادة من لحومها، والأمراض التي أدت إلى نفوقها، والفقر، وساعات العمل الزائدة، قد حرم فلسطين من استغلال ذبح الحيوانات ولحومها . ومن بين الإجراءات التي اتخذت لمواجهة هذا الموقف، استيراد قطعان المواشي، والأغنام والحمير من السودان وقبرص، وسوريا وتأمين تموين كاف من الحبوب عن طريق إصدار قرار منع مؤقت لاستيراد الشعير، وإجراءات الحجر الصحي للحيوانات عند نقاط الحدود، والسيطرة الداخلية على الأمراض المعدية والسارية، وتقديم خطط لإقامة مزارع حكومية. إن النقص

في الثروة الحيوانية هو من الناحية النوعية والكمية. كما أن المواصفات المحلية للثروة الحيوانية هي من نوعية متدنية، كما أن الخيول والبغال اللازمة للجندرمة ورجال الشرطة يصعب الحصول عليها من فلسطين، وحتى الحمير التي تلزم للأشغال الإدارية يجب استيرادها من قبرص، كذلك لا يوجد عدد كاف من الأبقار الحلوبة التي يمكن استخدامها للعمل على أساس صناعة الألبان الحديثة، وهي متوفرة في الوقت الحاضر.

الأشجار الحرجية :

إن القرون الطويلة من الإهمال في غرس الأشجار الحرجية المثمرة، وبيع الكثير من الغابات بالمزاد في أثناء الحرب قد أدت إلى ترك فلسطين عارية من جميع الغابات الطبيعية، من ناحية الأشجار المحلية التي تنتج خشباً تجارياً من النوعية الجيدة. وتشكل الزراعة الصناعية لأشجار الزيتون والخروب عناصر هامة في النظام الزراعي المحلي، بالرغم من أن هذه الأنواع من الأشجار قد عانت طويلاً بسبب استخدام الجيوش العثمانية لها. وقد أعد قانون للحراج سنة (١٨٦٠م) من قبل الحكومة العثمانية حيث أنه عمل وسيلة لجلب دخل إضافي، وذكر أنه قد خفف من حجم الدمار خلال الحرب، ومن أهم مسؤوليات الدائرة إصدار قانون جديد للأخشاب والغابات اعتماداً على القانون القبرصي، حيث تم إيضاح حقوق مساعدة الشعب في الحفاظ على الغابات، وأظهرت تجربة العام الماضي أن هذا القانون ذا فعالية ناجحة. ومن ناحية أخرى، فإن نظام الترخيص المتعلق بالمناطق المحمية قد أدى إلى تحسين الغابات، والتي نظمت لتلبية احتياجات السوق المحلية وتلبية احتياجات الحقوق دون إلحاق الضرر بالغابات، وفي الوقت نفسه ومن ناحية أخرى، فقد تضاءل حجم الدمار غير القانوني بسبب إلقاء القبض على المخالفين وفرض غرامات باهظة عليهم ومصادرة

ما قطع من الأشجار. وبما أن مخالفات الغابات كانت تقيد في سجلات منفصلة، فقد رفعت قضايا ضد (٣٨٧) شخصاً، وصدرت أحكام بحق (٣٧٠) شخصاً من بينهم، وقد أدى إنشاء دائرة الحراج إلى تأسيس حضانات حكومية في عدد من المراكز، ومن أجل زراعة عينات مناسبة حسب برنامج محدد، وإجراء التوزيع المجاني للأشجار على البلديات والمدارس والقرى ومعسكرات الجيش، وتجنب زراعة الأنواع الضارة، كما تم إخضاع هذه الحضانات للاختيارات الزراعية. إن الزراعة الحرجية بمستويات تجارية يعطي فرصة لزيادة الدخل من أجل تنظيف المنطقة وإقامة الأسوار والزراعة. وتم إقامة ثلاث مزارع في عكا، ووادي روبين، وغزة وفيما يتعلق بزراعة الأشجار في الرمال فإن الغابة الموجودة في كل من عكا وغزة تمثل مستوى متكاملاً في المناخ الساحلي، وقد تم اختيارها مواقع تجريبية لزراعة الأشجار، كما تم تأسيس تشكيلة واسعة من الثروة الحيوانية لتربيتها على صعيد تنافسي.

زراعة أشجار الفاكهة :

لقد أسهمت المؤسسات الخاصة بشكل كبير في التقدم التجاري لتجارة الفواكه، وأظهرت إحدى عروض المزارعين الأمريكان في فلسطين تقدماً ملحوظاً، ومن الصعب أن يفشل في تطوير تبني الأساليب الحديثة في الزراعة والتغليف. ويمكن تأمين التطور الزراعي فقط من خلال السيطرة المنظمة على الحشرات والأمراض، وقد تم تعيين باحث في علم الحشرات مما سوف يمكن الدائرة من تقديم مساعدة أفضل في هذا المجال، وتشير تقارير المديرين في قسم مكافحة الحشرات والأمراض التابعة لوزارة الزراعة المصرية، اعتماداً على الملاحظات الشخصية للظروف المحلية، إلى أنه قد تم تحديد إطار عام للسياسة الزراعية وتطويرها في فلسطين.

الثـروة السمكيـة :

إن غيـاب أي مـيناء يوفـر مظلة مـلائمة في السـاحل الفلسطيني قـد حـال دون تطوير صناعة صيد الأسـماك، وحددها في أسطول صـغير يعتمد على التجذيف في القوارب المفتوحة، والتي يمكن سحبها من الشاطيء. وتكون رحلات الصيد ممكنة فقط عندما يكون الجو لطيفاً، بينما يحـول حجم القوارب من مـمارسـة الصيـد في الأمـاكن الضيقة. وأدت الضـريبة العثمانية المفروضـة على صيد الأسماك (٢٠٪) إلى حالة من ضـعف في الإنتـاج، وقـد تأثرت هذه الضـريبـة بالمـرسـوم الذي صـدر في شـهـر آب ١٩٢٠م، وفي الوقت نفسه فقد أجري بحث مـفـصل عن الجدوى الاقتـصـادية للثروة السمكية في الشواطيء (السواحل)، والبحيرات والمواد اللازمة لهذه الصناعة. وأسس مكتب ارتباط مع وزارة الزراعة والثروة السمكية في بريطانيا ومع المعهد البيولوجي في الإسكندرية، من أجل تحـديث البـحـوث. وقـد تم تسليم نتـائج البـحـوث لدى القطاعـات المهـتمـة من أجل تفـعيلهـا . وكـان من أهم المـتطلبات توفـيـر مرفـأ آمن لحـرفـة صـيـد الأسماك، حيث تم اختيار الخط الساحلي بشكل مفصل، وكذلك المواقع المختارة التي تصلح لإجراء التنمية الاقتصادية، وأعدت الخطط لبدء الأعمال في غزة، ويافا، وحيفا . وتواصل المؤسسة بذل جهدها من أجل تعزيز هذه الأوضـاع وتحسينهـا، كما تقوم بإجراء مزيد من الدراسات والبحوث الضرورية للتنمية الاقتصادية.

١٠- تسجيل الأراضي، المسـاحـة، والأراضـي الحكومية :

أ- تسجيل الأراضي :

طبقاً لنظام الأراضي العثماني لسنة ١٢٧٤هـ (١٨٥٨م)، فقد أسست السلطات العثمانية نظام تسجيل بدائي لعناوين عدد كبير من أجزاء الإمبراطورية العثمانية.

وتكمن نقطة الضعف الرئيسية في النظام إلى حقيقة أنه لم يكن هنالك دراسات مسحية، بحيث لم يكن بالإمكان وصف الأراضي بشكل صحيح من خلال مرجع يبين المساحة أو الحدود. وهذه الازدواجية في الحدود تؤدي إلى خلافات ماتزال قائمة إلى يومنا هذا.

وقد تم تأسيس (١٣) مكتباً تعمل بموجب هذا النظام في فلسطين في مرحلة ماقبل الاحتلال.

وعند احتلال القوات البريطانية لفلسطين، وجد أن السلطات العثمانية قد أزالت الكثير من القيود عن السجلات.

وكان من الواضح خلال الحرب أن عدداً من السكان قد رهنوا أملاكهم من أجل دفع مبالغ مالية للحصول على إعفاءات عن الخدمة العسكرية، أو لتوفير الحاجات الحياتية في فترة كانت فيها العملة العثمانية منخفضة القيمة مع ارتفاع تكاليف الحياة. ونظراً للصعوبات المالية، فقد كان من المستحيل استطاعة السكان إزالة الرهونات عن أراضيهم، مما يعني زيادة خراب هذه الأراضي وجفافها.

وعلى ضوء ذلك، وفي غياب القيود، فقد تقرر إغلاق السجلات، ونتيجة ذلك فقد أصدر قرار (مرسوم) في شهر تشرين الثاني ١٩١٨م، يمنع إجراء أي صفقات في الأملاك غير المنقولة، واعتبار أي صفقات أجريت منذ بدء الاحتلال لاغية.

وقد أمكن تحسين معظم القيود التي كانت مفقودة وتعديلها، ولكنها لم تفتتح لإجراء الصفقات.

إن الطبيعة المعقدة لقوانين الأراضي العثمانية وغياب المساحات يظهر بعض الصعوبة في التعامل مع نظام يسجل بدقة اسم المالك ومساحة الأرض، وقد قبل مدير

سجلات الأراضي في الحكومة السودانية دعوة لتوجيه الإرشاد لوضع نظام مناسب. وقبلت توصياته من حيث المبدأ، وتم تسلم الـ (١٣) مكتبات عثمانيات الموجودة.

لقد كانت سجلات الأراضي في أثناء الحكم العثماني مصدراً للفساد. وكثيراً ما كانت الأراضي تسجل بربع مساحتها الحقيقية أو أقل لتجنب دفع مزيد من ضريبة الأراضي. وكانت قطع أراضي أخرى تسجل تحت أسماء وهمية من أجل تجنب الطلب للخدمة العسكرية. وكان كل شكل من الخدع يستخدم لهزيمة القانون وتجنب الضرائب أو التهرب من دفعها. ولمنع حصول أي من هذه الممارسات، فقد تقرر الاحتفاظ بجميع القيود باللغة الإنجليزية مما يسمح للمفتشين الإنجليز القيام بأعمال التفتيش. وتعقد الصفقات بأي من اللغات الرسمية الثلاث.

في شهر أيلول ١٩٢٠م، صدر قانون الأراضي، وينص على إعادة فتح القيود وضرورة اعتماد الحكومة وموافقتها على أي صفقة. كما وضعت بعض القيود على استغلال العقارات الكبيرة (الأراضي) واحتكارها، وحقوق مالكي شهادات الأراضي وحماية المزارعين المستأجرين، وذلك من خلال إعطاء حكام المحافظات السلطة والصلاحية برفض التصديق على الصفقة، حيث أن المالك لايملك أرضاً كافية للقيام بصيانتها، والأخيرة لضمان أنه لايستطيع رفض التصديق (الموافقة) ما لم يكن ملاكاً لأرض كافية في مكان آخر له ولعائلته.

وأعيد فتح القيود في الأول من تشرين الأول ١٩٢٠م، وتشير الإحصائيات خلال الفترة من ذلك التاريخ ولغاية ٣١ كانون الأول ١٩٢٠م، إلى إنجاز عدد كبير من الصفقات، ويشير هذا التقرير إلى معاملات سنة ١٩٢١م.

وتم التحفظ في الموافقة على (٦١) صفقة من قبل الإدارة، للأسباب التالية :

٢٨ حالــة	بسبب الخلافات على الملكية.
١٤ حالـة	بســبب البـيع بالوفـــاء (مـــعـــروف ولكنه بشكل غـيـــر قــانوني من أشكال الرهن، حـيث يتـمـتـع المـــرهون له بحق الملكيـــة والأرباح الناجـــمـــة عن الأرض لحين السداد).
٧ حالات	غياب وسائل المحافظة (الصيانة) الأخـــرى.
٤ حالات	لعدم كفاية الاعتبارات (الأدلة).
٨ حالات	بلا عنوان (تسمية).

وتتطلب صفقات بيع قطع الأراضي التي تبلغ مساحتها أكثر من (٣٠٠) دونم وتبلغ قيمتها (٣,٠٠٠ جنيه مصري) الموافقة الشخصية من المندوب السامي، حيث صادق خلال العام على (٢٣) صفقة بقيمة (٤٧٨,٤٧١ جنيه مصري) مساحتها (٩٤,٩٠٨ دونم). ولم يمتنع المندوب السامي عن المصادقة على أي حالة. (الدونم في فلسطين يساوي مساحة ٩٢٠ متراً مربعاً أو أقل بقليل من فدان واحد).

وخلال العام تم تسجيل (٣,٣٦١ صفقة) بمساحة (١١٧,٤٥٩ دونم) وبقيمة (٨٨٠,٨٧٢ جنيه مصري).

وتتولى دائرة سجلات الأراضي إعداد جميع وثائق الأملاك غير المنقولة، وتحتسب رسوم التسجيل بناء على قيمة الأرض المقصودة. وفيما يتعلق بحماية الحدود المستقبلية من الخلافات، وللتمكن من إجراء التسجيل بشكل دقيق، تقوم الدائرة بأعمال المساحة للأملاك التي يراد إجراء الصفقات عليها برسم قدرة (٥٠) P.T عن كل يوم مقابل خدمات المساح. وهذا أيضاً يضمن تسجيل المساحة الصحيحة للأرض في

مكتب (الويركو)، وذلك كأساس لتخمين ضريبة الأراضي. وعليه فإن الرسم يختلف حسب طبيعة الصفقات من $\frac{١}{٢}$٪ على كل جزء إلى ٥٪ على تسجيل الأرض التي لم تكن قد سجلت. وقد بلغت الرسوم التي تم تحصيلها خلال العام إلى (٩٤٨ ,٩٤٠ ,٢٧ جنيه مصري)، وكانت التكاليف بمقدار (١٠٠ ,١٤ جنيه مصري)، إن الرقم الأخير لايمكن احتسابه بشكل دقيق بسبب الاختلاف ما بين السنة المالية وفترة الدراسة التي نحن بصدد استعراضها.

كانت أكبر صفقة خلال العام هي التي قامت بها المؤسسة الوطنية اليهودية وشركة فلسطين لتنمية الأراضي المحدودة، على سبع قرى في منطقة الجليل. وبلغت مساحة الأراضي (٦٣٤ ,٦٢) دونم بسعر (٧٠٠ ,٠٣٩ ,٢٢٦ جنيه مصري)، وتم تأمين حقوق العاملين المزارعين كاملة.

وبناءً على توصيات اللجنة وتأسيس لجنة لأملاك البطريركية الأرثوذكسية في القدس، والتي أخذت تعاني من ظروف اقتصادية سيئة، فقد وضعت أراضٍ عدة في منطقة القدس وهي من أملاك البطريركية؛ وضعت للبيع في السوق خلال العام، ومن ثم شراء ست قطع من قبل شركة فلسطين لتنمية الأراضي المحدودة بقيمة (٠٠٠ ,٢١٠ جنيه مصري) ويتم حالياً اتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام الصفقة.

وهناك تعاون وثيق بين مكاتب المقاطعات البالغ عددها (١٣) مكتباً، ودائرة الدخل، ويتم الإبلاغ عن جميع التغييرات في الملكية والمساحة والقيمة إلى تلك الدائرة وذلك بهدف حصر قيمة ضريبة الويركو (ضريبة الأراضي).

وخلال العام، تم تعديل قانون نقل الملكية لعام ١٩٢٠م، فيما يتعلق بالقيود التي كانت مفروضة على إيداع الأملاك غير المنقولة. إن القيد الوحيد ساري المفعول حالياً

هو أنه (في حالة الأراضي الزراعية المؤجرة للمزارعين، فإن الحكومة سوف تكون راضية بأن يبقى لدى المزارع أرض كافية يزرعها (يفلحها) هو وعائلته. وقد صمم هذا الشرط لحماية الفلاحين من الطرد عند إتمام صفقة البيع وحرمانه من وسيلة رزقه. وقد قوبل هذا الشرط وغيره بموافقة عريضة.

ونظراً لتحسن الأوضاع المالية لأهالي فلسطين، فإن الاستصلاح الذي يعمل على منع بيع الأملاك غير المنقولة سواء من خلال المحكمة وبالموافقة على الرهن، قد ألغي وتعقد صفقات بيع الأملاك غير المنقولة على الاتفاق على الرهن بناء على أمر من المحكمة، بدلاً من التقدم بطلب إلى دائرة تسجيل الأراضي كما كان يحدث سابقاً. وتمتلك المحكمة سلطة عليا في تأجيل البيع إذا ما ارتأت أنه قد يؤدي إلى مشاكل وصعوبات.

وقد كان نظام التسجيل في أثناء الحكم العثماني شاملاً لأسماء متعددة، ولكنه قليلاً ما كان يعزز. وعليه فإن الكثير من قطع الأراضي غير مسجلة وهي مملوكه من خلال عقود ذات طبيعة بدائية. وفي حالات أخرى فإن السجلات العثمانية لا تظهر الحالة الفعلية للملك، والذي ربما يكون قد مر من خلال ملاكين متعددين من خلال صفقات بيع خاصة، ويجري الآن خلاف بين الملاكين الذين قام أسلافهم بعقد صفقاتها. ويضاف إلى ذلك التعقيدات الناجمة عن العقود غير المسجلة، والصفقات غير القانونية، حيث تعد -من الناحية العملية- جميع طلبات التسجيل المقدمة باسم الملاكين الحاليين لاغية. وقد تمت تسوية منازعات متعددة من قبل موظفي الدائرة، وأحيلت بقية المنازعات إلى محاكم الأراضي التي سبق ذكرها.

وتتضاعف مشكلات الدائرة بسبب غياب الموظفين ذوي التدريب القانوني. لقد تم

الاتفاق على أن قانون الأراضي سوف يشكل مواضيع مدرسة (كلية القانون) خلال العام الماضي، ولوحظ أن موظفي المستقبل قد يتدخلون في هذه المشاكل شريطة أن تتوفر لديهم المعرفة بقانون الأراضي، والمبادىء القانونية بشكل عام. ويتكون الفريق الحالي من اثنين من كبار الموظفين البريطانيين واثنين و (٥٩) من صغار الموظفين الفلسطينيين. وأحرز تقدم ملحوظ خلال العام، ومع غياب المساحة الحقيقية تبقى مشكلات في التسجيل واحتساب ضرائب الأراضي.

ب- المساحـــــة :

بدأت أعمال المساحة في فلسطين في شهر شباط ١٩٢١م، وكان هدفها الرئيسي هو وضع مقاسات خرائط للمساحات الكبرى التي توضح حدود الأملاك بدقة، وذلك للتمكن من استخدامها في (قواشين) توضح أسماء الأملاك وعناوينها.

وضع خط رئيسي في العمارة على بعد (٢٢) كم جنوبي غزة. وتم قياس هذا الخط الرئيسي من قبل فريق خاص في أواخر شهر تشرين الأول، حيث نفذت الملاحظات المسحية، ويبلغ طول الخط الرئيسي ٤,٧٣٠٦ متر مع احتمالية الخطأ من واحد في كل ١٠x٣أ. وأخذ شريط ساحلي في شهر أيار، ويمتد حتى جنين.

وأنشئ خط آخر النقاط وحدد الحدود. وتم إصلاح الخط (الجزء) الأول في شهر أيلول، ونفذت الملاحظات على طول الخط حتى المجدل. وفي الوقت نفسه فقد نفذت الزوايا حول غزة، والمنطقة الساحلية بمساحة ٧٥٠ كم٢ ما بين غزة والعمارة ورفح. وتم إنجازها. وتنتهي حدود هذه الزوايا مباشرة عند حدود العمارة. ولم تنفذ أعمال مسح تفصيلية حتى الآن، ولكن زوايا حدود غزة تتقدم حالياً بشكل جيد من أجل وضع أعمال مساحة تفصيلية سوف تنفذ هذا العام. وقد أدت الظروف الجوية مع نهاية

العام إلى تأخير في أعمال التنفيذ.

وتم تحديد مستوى سطح البحر في غزة في شهر كانون الأول، ومقاسات ما بين علامة الميناء ويجري العمل على تنفيذ مخارج القاعدة في منطقة العمارة.

وأظهرت التجارب أنه ليس من المقبول (المعقول) استخدام الحجارة لوضع علامات في المناطق السهلية، وقد تم وضع أعمدة حديدية وأكوام من الحجارة المطلية بالشيد والمثبتة بالاسمنت، لتحديد النقاط. ووجد بأن مراسي الأراضي الجافة مناسبة لتكون علامات حدودية.

وإضافة إلى أعمال المساحة الرئيسية، فقد أجريت أعمال مسح لمنطقة القدس، بشكل مرتبط مع جدول تخطيط المدن، وتشمل المساحة ثلاثة كيلومترات مربعة تم تسلمها من قبل بلدية القدس، إضافة إلى عشرة كيلومترات غربي المدينة القديمة وجنوبيها. ولم يشتمل ذلك على حدود الأراضي المملوكة. وتم قياس خط رئيسي بطول ٥٠٠ متر، وأنجزت الزوايا الرئيسية في شهر كانون الثاني الماضي، والترسيم في شهر تموز، والمساحات التفصيلية في تشرين الأول. ووجد أن من الضروري إجراء كثير من التصحيحات، وهذا ما جعل العمل أصعب من الملاحظ. وبدأت الأعمال المسحية في شهر تموز وانتهت في تشرين الثاني، وأنجز كامل القطاع الجنوبي المكون من ثمانية مخططات، وسوف توضع الرسوم النهائية عند إدخال الأسماء. ويجري الآن العمل في المخططات الشمالية. أما طباعة الخرائط فتنفذ في دائرة المساحة المصرية.

جـ- الأراضي الحكومية :

في شهر آب ١٩٢٠م، تم تعيين لجنة للأراضي مكونة من رئيس بريطاني،

وعضو مسلم فلسطيني وعضو يهودي، وذلك من أجل وضع الخطوات الواجب اتخاذها للحصول على سجل دقيق للأراضي الحكومية، ولتقديم النصح حول أفضل السبل لوضعها لمصلحة فلسطين بشكل عام، وخدمة الاستيطان وزيادة الإنتاج بشكل خاص.

وبناءً على توصيات هذه اللجنة كان على الدائرة أن تقوم بتحديد جميع الأراضي الحكومية وتسجليها والسيطرة عليها، وباشرت أعمالها في آخر شهر نيسان، واحتفظ باللجنة على شكل هيئة استشارية.

ويقي قانون الأراضي العثماني ساري المفعول أساساً للمساحات، مع إجراء بعض التعديلات التي أدخلت بموجب القانون الذي أصدرته الإدارة. وبموجب ذلك القانون فإن بإمكان الأشخاص الذين كانوا يزرعون أو يستغلون أرضاً خالية وهي تابعة للدولة، الحصول على اسم لهذه الأرض. ومن أجل الحفاظ على أملاك الدولة، فقد أجيز قانون الأراضي الموات (Mewat)، ويمنع بموجبه الملاكون غير المصرح لهم، ويطلب الأشخاص الذين قاموا باستصلاح الأرض للتقدم خلال مدة محددة بطلبات الحصول على مسميات (شهادات ملكية) لهذه الأراضي. ووصل ١٠٠٢٨ طلباً، وتم الكشف على ٨٤٧ قطعة أرض وكتبت تقارير بشأنها. وتم منح أسماء (شهادات ملكية) لـ ٢٣٥ حالة، ورفض ٩٧ حالة. وتم تحويل ٣٢٧ حالة إلى محاكم الأراضي بسبب النزاع ما بين المدعين وما زال (١٨٨) طلباً قيد الدراسة.

إن معظم أراضي فلسطين من نوع الميري. وهي نوع من أنواع الملكية المبسطة حيث تدفع ضريبة مخفضة من الأراضي للدولة، ويحق للمالك استغلالها وزراعتها طالما هو يملكها. وفي حالة عدم زراعتها لثلاث سنوات متتالية تعاد ملكية الأرض للدولة. وفي الحالات التي أعيدت الأرض للدولة، كانت هذا الأراضي تزرع

وتستغل دون تصريح أو موافقة من الدولة. وعليه، فقد صدر مرسوم في شهر تشرين الأول ١٩٢٠م، يطلب من جميع الأشخاص الذين يستغلون أرضاً (محلولة) بضرورة إبلاغ الإدارة. وينص ذلك القانون أيضاً أن الدولة سوف تعين حالات (قطع أراض) لتأجيرها للأشخاص الذين يشتغلون في الزراعة.

وقد عُينت لجنتا ترسيم حدود، يرأس كلاً منها مسؤول بريطاني لدائرة الزراعة، بهدف الكشف على الأراضي التابعة للدولة من النوع الشاغر والمستصلح. حيث وجد أنه لايوجد مزارع يستخدم الحيوانات للحراثة من قبل سلطات الجيش العثمانية أو غياب الخدمة العسكرية أو لأسباب أخرى ناجمة عن الحرب، وقد تم توجيه إنذار لضرورة زراعتها خلال مواسم الزراعة. كما تقوم هذه اللجان بتحديد مساحات الغابات حسب قوانين الأخشاب والغابات الصادر سنة ١٩٢٠م.

وإضافة إلى أراضي الموات (Mewat) التي تم ترسيمها على أنها من أملاك الدولة، فإن الدولة تمتلك ما مقداره :

٩٧٨ , ٨٨٩ دونماً	من الأراضي الزراعية
٢٤٢ , ٤٢ دونماً	من الأراضي الرعوية
٩٠٠ , ٩ دونماً	من الأراضي الوقفية
٦٨٥ , ٢ دونماً	من الحدائق والبساتين

وإضافة إلى ذلك، تمتلك الدولة (٣٤٠) منزلاً، وطواحين ومباني أخرى، و (٢٤٤) من المحاجر. وقدر أن الأرض المفقودة، تغطي مساحة تقدر ما بين اثنين إلى ثلاثة ملايين دونم، ويعد الكثير منها من الأراضي الصالحة للاستغلال والزراعة.

ولم يكن بيع أراضي الدولة مسموحاً، وقد كانت عقود الإيجار في معظم الحالات، ومنذ بدء الاحتلال تعقد لمدة سنة. وخلال العام الماضي أبرمت عقود تأجير لسنوات عدة وذلك بسبب تنظيف المستنقعات أو لأي اعتبارات أخرى لمصلحة الشعب،.

ووقعت اتفاقية مع المؤسسة الاستعمارية اليهودية، حيث حصلت الأخيرة بموجبها على عقد تأجير لمدة مائة عام قابلة للتجديد تحت شروط وظروف معينة، وهي تشمل مدارس عتليت، وزور كعبرة، ومستنقعات الملاّحة وغيرها من الأراضي المجاورة. ويفترض في المستأجر أن ينجز خلال مدة ثماني سنوات تنظيف جميع المستنقعات، وزراعة الأراضي أو تشجيرها، وخلال مدة عشرين عاماً أن يقوم باستصلاح المناطق الرملية وزراعتها.

ومنح سكان منطقة ريشون -لي- صهيون لاستصلاح مساحة ٢١,٠٠٠ دونم من المناطق الرملية المجاورة للقرية الواقعة على الساحل جنوبي يافا، وهي التي بنيت خلال الحرب من قبل مجلس الادارة في القدس، واعتبرت المساحة على أنها (متروكة) ويحق لأهالي القرية استغلالها بشكل مشترك (مشاع).

وعرض على لجنة مكونة من بريطانيين وبعض وجهاء فلسطين عقد استئجار لمدة (٥٠) عاماً قابلة للتجديد بموجب شروط محددة، وذلك لاستئجار أراضٍ عدة في مقاطعة السامرية المجاورة لغور الفارعة، وهي تضم (١٠٠,٠٠٠ دونم). وعلى المستأجرين خلال ثماني سنوات إنجاز تجفيف جميع المدارس في المستنقعات، والأحواض المائية، والقيام باستصلاح وزراعتها الأرض خلال خمسة وعشرين عاماً. وتشمل الاتفاقية الموافقة على إنشاء خزانات، وأي أعمال ومبان أخرى من أجل المحافظة على المياه التي قد تضر بالأراضي.

ومنح المجلس القروي في تل أبيب عقد استئجار لمدة مائة عام لقطعة أرض قرب شاطيء البحر لأغراض إنشاء مؤسسة للاستحمام ومطعم وملهى. وتضم عقود الإيجار إنشاء طريق للسيارات على امتداد الشاطيء على حدود الأرض، وزراعة أشجار زينة.

ومنح سكان بتاح تكفا عقد استئجار لمدة خمسين عاماً قابلة التجديد، تحت شروط محدودة، لاستغلال مستنقعات وأحواض المسح، وهي أرض مجاورة للمستعمرة. وعلى المستوطنة أن تنجز خلال خمس سنوات تجفيف المستنقعات وزراعة الأراضي أو تشجيرها.

أما قطعة الأرض الوحيدة التي تملكها الدولة وعرضت للبيع فهي تشكل مساحة كبيرة في الطرف الشمالي لوادي الأردن، وقد كانت ولسنوات عدة مملوكة للعرب الذين كانوا يزرعونها. ونظراً للنزاعات القبلية فقد تملك السلطان عبدالحميد الثاني هذه الأرض في سنة ١٨٨١م. وعليه فقد كان على المزارعين ومنذ بدء الاحتلال أن يدفعوا أجرتها للإدارة. وبسبب حقوق المزارعين في استغلال الأرض، وافقت الإدارة على بيعها للمزارعين مقابل (١٥٠) .P.T للدونم الواحد المروي، و (١٢٥) .P.T للدونم غير المروي. وتدفع قيمة الأرض على أقساط لمدة (١٥ عاماً). وتشارك الآن لجان الترسيم في عمليات تقسيم الأرض.

قامت الحكومة العثمانية إما لأسباب سياسية أو غيرها، بمصادرة عدد كبير من الأراضي الخاصة. ووجد في بعض الأحوال عدم وجود مبرر لهذه المصادرة، وعليه فقد أعيدت الأملاك إلى أصحابها. وفي حالات أخرى ظهر أن للدولة حقاً في هذه المصادرات؛ وعليه فقد سمح للمدعين بالملكية التقدم بشكاوى ضد الدولة في محاكم الأراضي.

وقد تم تعيين لجنة لبحث أفضل السبل الكفيلة لاستغلال الأراضي الرملية الواقعة على طول الساحل.

١١- الأشغال العامة :

التنظيـــــــــــــم :

في حزيران ١٩٢٠م. بدأت دائرة الأشغال العامة أعمالها، ولكن وقتاً طويلاً قد مر قبل أن يتم تعيين مدير دائم لها. وعند وصول المدير في شباط ١٩٢١م، بوشر بتفعيل الدائرة. كانت الصعوبات كثيرة، وذلك نظراً لقلة الأفراد المدربين، إضافة إلى نقص المواد.

وقد تم وضع البرنامج التالي للتنظيم، ولكن نظراً للصعوبات التي ذكرت أعلاه، وبالرغم من التقدم الكبير في العمل، إلاّ أن الدائرة لم تكن كاملة الأعداد في نهاية عام ١٩٢١م: -

أ- فروع الإدارة الرئيسية :

١-الإنشـــــاءات   ٢-الكهرباء والميكانيـــك

٣-العمـــــــارة   ٤-المستودعـــــات

٥-الحسابـــــات

ب- قسم فلسطين لأشغال المقاطعات والتابع للمناطق الإدارية، حيث يوجد مهندس للمقاطعة وله واجبات ومهام محددة وموظفون يشرف عليهم، كما يشرف على وسائط نقل.

جـ- تسجيل وسائل النقل الميكانيكية وتنظيمها بما في ذلك السيارات، والشاحنات، وغيرها.

د- إدخال مواصفات أشغال P.W.D والتي توضح مواصفات العمل المطلوب من المقاولين الذين تتعاقد معهم الأشغال العامة.

هـ- إدخال برنامج أسعار P.W.D لجميع المواد اللازمة للأشغال.

و- إدخال طريقة حديثة لتقدير تكاليف أسعار P.W.D لتثبيتها في العقد.

ز- إدخال نماذج اتفاقيات جديدة لعقود الأشغال.

ح- إصدار أنظمة P.W.D لتمكين الرئاسة من ممارسة إشراف ملائم على مهندسي المقاطعات وضرورة ممارسة مسؤولياتهم وواجباتهم تجاه محافظي المحافظات ومديري الدوائر المحلية.

ط- وضع الأنظمة التي تحكم العلاقات بين دائرة الأشغال العامة والفروع الإدارية الأخرى.

الأعمال المنجزة، والتي مازالت قيد الإنجاز :

باستثناء أعمال الطرق ومصادر المياه، التي سيرد ذكرها في مرحلة لاحقة من هذا التقرير، لم تسلم أي أعمال فردية هامة في سنة ١٩٢١م.

واقتصر العمل الذي أنجز بالفعل على الإضافات والتعديلات وأعمال الصيانة للمباني الحالية لسكن الموظفين ومكاتبهم، وللأمن العام، ودائرة الصحة وغيرها من الدوائر.

وفي حيفا أنشئت توسعة صغيرة لمخازن الفحم، وفي كانون الأول طرح عطاء لبناء ملحق للميناء، وبناء مظلة إضافية للجمارك.

كما طرح عطاء لإنشاء محطة للسفن في غزة، ولكن أحداً من المقاولين لم يتقدم لتنفيذ العطاء. وتضمنت مشاريع عام ١٩٢١م، إنشاء بركسات جديدة للجندرمة

الفلسطينية في القدس وطولكرم، وتحويل قلعة عكا إلى محطة مركزية، وإنجاز مركز الحجر الصحي في يافا ومحطات منع العدوى، وأماكن سكن الموظفين في طبريا.

وهناك عدد كبير من مشاريع الأبنية يجب إنشاؤها ماتزال متوقفة لحين وصول المهندس المعماري.

الطـــــرق :

تُصنف الطرق في فلسطين على النحو التالي :

- درجة أولى : بعرض خمسة أمتار وسطح مسفلت.
- درجة ثانية : بعرض ٣.٧٥ متر وسطح مسفلت.
- درجة ثالثة : بعرض ٣.٧٥ متر وسطح مسفلت حسب الضرورة.
- درجة رابعة : بسطح غير مسفلت، ويصلح بعضها لأي نوع من أنواع المرور في الطقس الجاف، والجزء الآخر يعد ممرات للخيول.

ويمكن اعتبار الطرق التالية من الدرجة الأولى: طريق يافا الرملة إلى القدس، القدس إلى الخليل، الخليل إلى بئر السبع (دجة ثانية)، القدس إلى أريحا، القدس عبر نابلس، الناصرة إلى طبريا، الناصرة إلى حيفا، نابلس إلى طولكرم.

ويمكن اعتبار الطرق ذات التصنيف من الدرجتين الثالثة والرابعة غير صالحة بشكل طبيعي للسير من قبل السيارات، اعتباراً من الأول من شهر كانون الأول ولغاية ٣١ آذار في السنوات الطبيعية، عدا الأحوال التي يكون الطقس فيها معتدلاً.

أعمال صيانة الطرق خلال عام ١٩٢١م :

إضافة إلى أعمال الصيانة العادية على جميع الطرق المسفلتة، فإن أجزاء من الطرق الرئيسية التالية من الدرجة الأدنى قد أجريت لها أعمال صيانة، ووصلت في

بعض الحالات إلى إعادة الإنشاء، وذلك خلال عام ١٩٢١م.

	الكيلومترات
يافا-القدس	٣٢
القدس-أريحا	٣٠
القدس-الخليل	٣١
القدس-نابلس	٥
نابلس-جنين	١٠
جنين-العفوله	٧
العفولة-الناصرة	٩
الناصرة-طبريا	١٠
طبريا-طبقه	٩
الناصرة-حيفا	١٨
نابلس-طولكرم	١٩
طولكرم-قلقيلية	٥
الخليل-بئرالسبع	١٨

كما أجريت أعمال صيانة للطرق الفرعية التي تمر عبر مدينة القدس، وهناك طريق جديدة من الدرجة الأولى تحت الإنشاء خلال العام تمر من طبريا إلى سمخ، وبمسافة ١١ كيلومتراً.

وطرح عطاء في نهاية العام لاستكمال طريق لم تنجز من روشبينا إلى صفد ويمسافة ٥ , ٤ كيلومتراً.

السير على الطرق :

يمر عبر طرق فلسطين أنواع متعددة من السيارات بدءاً من سيارات فورد، وحتى الشاحنات التي حمولتها ثلاثة أطنان، وجرارات الجيش، إضافة إلى العربات التي تجرها الخيول.

المواد المستخدمة لإنشاء الطرق :

بشكل عام كانت الحجارة الرملية المتراوحة الصلابة هي المادة الوحيدة المتوفرة لرصف الطرق، ماعدا أجزاء في مقاطعة الجليل حيث تستخدم حجارة البازلت، ولكن تكلفة النقل بالعربات تحول دون استخدامه في أجزاء أخرى من فلسطين. أما طرق السهول الساحلية فهي أكثر تكلفة منها في المناطق المرتفعة، وذلك نظراً للتكلفة المرتفعة لنقل الحجارة بالعربات.

الجسور :

يوجد عدد قليل من الجسور مختلفة الأطوال في فلسطين وأكبر جسر هو الذي يعبر الأردن في الغورانية في الطريق من القدس إلى السلط، وهذا الجسر ثلاثي بطول ٢٤٠ قدماً وارتفاع ثلاثة أشبار، وقد أنشأه الجيش في أثناء الحرب، ويدعى جسر اللنبي.

وهناك جسور قوسية مثل جسر دامية، وجسر الشيخ حسين، وجسر المجامع، وجسر بنات يعقوب الفاجر قرب جسر الصغير على نهر اليرموك.

وبدىء بإنشاء جسر في سنة ١٩٢١ على يد الجيش على طريق طبريا، ولم تبن

أي جسور جديدة أو أعمال صيانة للجسور الحالية في ذلك العام. وهناك جسور صغيرة وقواطع لعبور مجاري المياه.

مصادر المياه-القدس :

تمت المصادقة على جدول من أربع مراحل للبحث عن مصادر التمويل وذلك سنة ١٩٢١م، واعتمدت المرحلة الأولى للتنفيذ الفوري، واعدت هذه الخطة من أجل تخزين المياه في بحيرات سليمان التي تقع على بعد بضعة كيلومترات إلى الجنوب من بيت لحم، وسوف تضخ المياه إلى خزان المياه في القدس. وعند الانتهاء من عمليات الضخ، تكون كميات المياه القادمة للقدس قد تضاعفت، ومع نهاية عام ١٩٢١، تم إحضار معدات الضخ، التي كانت مركبة سابقاً في منطقة روماني لضخ المياه عبر صحراء سيناء من خط أنابيب القنطرة- فلسطين، وتم شراؤها من هيئة ديسبوسالا.

غـــــــــزة :

تم تفعيل الخطة في سنة ١٩٢١م، ومع نهاية هذا العام سوف تنجز أعمال تركيب المعدات والأنابيب.

حيفـــــا :

حتى الآن لم يعثر على مصدر كاف للمياه. وثبت أن مياه المصدر المقترح عالية الملوحة. وتجري الآن أعمال تحلية المياه.

مصادر المياه للقرى :

تلقت دائرة الأشغال العامة عدداً كبيراً من العروض لتزويد القرى بالمياه خلال العام، وطالبت الدائرة بوضع خطة تقدم الحكومة من خلالها قروضاً على شكل مساعدات تصل إلى ٤٠٠ جنيه مصري، وقد حال نقص المهندسين المؤهلين من

التعامل مع هذه الطلبات، ولكن الخطط والدراسات لعدد منها قد تطورت بشكل جيد مع نهاية العام، ويجري العمل على تنفيذ مراحل متعددة.

شبكـــات المجـــاري :

لم تتوفر أموال لإجراء تمديدات المجاري لتتلاءم مع خطط مكافحة الملاريا.

المواصــــــلات :

يجري التفتيش على السيارات الحكومية مرة كل أسبوع من قبل دائرة الأشغال العامة، وذلك للتحقق من صلاحيتها للسير على الطرق. وتقدم الجداول وأوراق الدراسة إلى رئاسة دائرة الأشغال العامة للتحقق من المسافة التي قطعتها السيارات، ومقارنة كميات الوقود المستهلكة. وتسجل جميع السيارات التي تخضع لإجراء صيانة دورية في فترات محددة في ورشات الصيانة التابعة لرئاسة دائرة الأشغال العامة. وهناك بيانات استفسار عن السيارات المصابة بالتلف أو الخراب، وذلك لمعرفة المسؤول عن الحادث وتكلفة أعمال الصيانة.

ورشات صيانة السيارات :

بدىء بدرجات دورية تطبيق تعليمات صيانة سيارات الضباط، وذلك في شهر كانون الأول ١٩٢١م.

وفي الجزء الأخير من عام ١٩٢١م، شكل نظام للتفتيش الدوري على الآلات التجارية والمداحل التي تعمل بالنفط، مما أدى إلى انخفاض في عدد حالات الأعطال في أثناء عمل هذه الآليات.

١٢- السكك الحديدية في فلسطين :

عند قيام الإدارة المدنية، كان نظام السكك الحديدية في فلسطين يقسم إلى

ثلاثة مجموعات :

أ- المحطات والخطوط الرئيسية التي وضعها الجيش البريطاني والتي تمتد من القنطرة على قناة السويس عبر صحراء سيناء إلى الحدود المصرية في رفح ولغاية حيفا.

ب- سكك حديد القدس- يافا القديمة، والتي تعود في الأصل إلى شركة فرنسية. وكان عرض هذا الخط سابقاً متراً واحداً، ولكنه تحول إلى طريق رئيسية من قبل الجيش البريطاني، باستثناء الخط الذي يعمل ما بين اللد ويافا، والذي دمره العثمانيون، وأعيد تركيبه على يد الجيش بطريق ٦٠سم.

جـ- الخطوط التي احتلها الأعداء والمكونة من أجزاء من خط سكة حديد الحجاز (١٠٥سم) والواقعة في فلسطين.

وخلال شهري آب وأيلول من عام ١٩٢٠م، أعيد تركيب الخط الواصل بين اللد ويافا بخط أساسي على يد السلطات العسكرية بناء على طلب من الإدارة المدنية.

وفي ١ تشرين أول ١٩٢٠م، تم تحويل الإشراف على سكك حديد فلسطين للإدارة المدنية. وبقي الجزء من القنطرة إلى رفح بيد الجيش البريطاني، ولكن اتفاقية عقدت بحيث تقوم سلطة سكك الحديد الفلسطينية بدور الوسيط مابين مكتب الحرب والإشراف على الخط، وتشارك في الأرباح والخسائر بالتساوي. ويدعى هذا القسم بخط سكك حديد سيناء العسكرية.

وفيما يلي الخطوط التي تم تسلمها :

القسم	ممر رئيسي	قدم	إنش
رفح – حيفا		٤	٨,٥
رفح – بئر السبع		٤	٨,٥
يافا– القدس		٤	٨,٥
رأس العين–بتاح تكفا		٤	٨,٥
(وجميع الفروع المرتبطة به)			
الممر الضيق	سنتمترات		
حيفا– سمخ	١٠٥		
حيفا – عكا	١٠٥		
العفولة – نابلس	١٠٥		
المسعودية – طولكرم	١٠٥		
نصيب– معان (شرق الأردن)	١٠٥		
(وجميع الفروع)			

أما طول الخطوط الرئيسة فهو ٩١٨ والفرعية ٥٣٩ كم.

وخلال فترة الاحتلال العسكري تم التحفظ على كثير من النفقات، ماعدا النفقات التي كانت ضرورية لسلامة السير على الطرق. وعليه، وعند تحويل الإشراف على الطرق إلى الإدارة المدنية، لم تكن خطوط الطرق بحالة جيدة. وكانت معظم الطرق تقريباً بحاجة إلى صيانة، وتمديد شبكات المجاري (الصرف الصحي) والأرصفة وغيرها. وكانت الطرق في معظم الأماكن بحاجة إلى نظافة في سنتي ١٩٢٠-١٩٢١م، وكلفت الجيش مبالغ باهظة مقابل أعمال الصيانة. وكانت طريق القدس–اللد، بحالة

جيدة، ولكن الجسور بحاجة إلى تقوية وقطع غيار (استبدال المعدات السابقة). وكانت هنالك أجزاء أخرى من الخط بحالة جيدة، وتحديداً خط سكة حديد الحجاز.

كذلك تحسنت ظروف المحطات وأحوالها، وأماكن سكن الموظفين في المواقع الأخرى، كانت المستودعات الرئيسية ورشات العمل، والمعدات تقع في القنطرة، مما أدى إلى مزيد من الصعوبات. واتخذت الإجراءات اللازمة لنقلها إلى حيفا. علاوة على نقل عربات نقل الفحم إلى حيفا بدلاً من القنطرة.

وكانت معدات الدحرجة التي نقلت من الجيش تتكون من :

أ- ٥٠ أمريكية، ٧١ انجليزية قديمة الصنع، ٩ مختلفة الصناعة، وممرات رئيسية و (٣١) مسار ضيقة، وكانت معدات تم الاستيلاء عليها من العدو، ومن بينها ٤٢ سكة حديد ماركة لندن والشمال الغربي – ٦٫٠٠ وآلتين رئيسيتين تم إعادتها للجيش.

ب- ٢٨ عربة إسعاف كبيرة و ١٫٨٧٨ عربة أغلبها مبني من الخشب الأخضر ومعظمها بحاجة إلى صيانة، وكانت ١٩ عربة من عربات الإسعاف قد تم تحويلها إلى عربات مسافرين، واثنتان للبضائع والبريد، وأبقي على السبع عربات المتبقية كعربات إسعاف للجيش. وتم شراء أربع عربات من سكة الحديد المصرية لأغراض الخدمة، وبهذا يصبح مجموع عربات نقل المسافرين ٣٢ عربة. كذلك تم شراء عربتين تعملان على الغاز، ليصبح العدد الكلي للعربات العاملة (١٨٨٠).

ونظراً لقلة عدد المسافرين بالقطارات، فقد أجرت (٨٧) عربة مختلفة الأنواع لسكة الحديد المصرية بأجرة شهرية قدرها (٢٫١٥٠) جنيه مصري شهرياً، ولكن وبما

أن عربات المستشفى القديمة يمكن تحويلها إلى عربات لنقل الركاب، فقد تم إعادة هذه العربات، وأصبح العدد الحالي (٣٧) عربة.

وفيما يتعلق بالعربات على الخطوط الضيقة، فهناك (٣٠) عربة لنقل الركاب و(١٦٩) عربة تحت الصيانة الآن، ولكن عدداً كبيراً من هذه الآليات لم يدخل الخدمة. وبسبب أعمال الصيانة والنقل (التحويل) فإن مخزون العربات حالياً هو (٢٤) آلة لنقل الركاب و (١٣٥) عربة.

وفيما يلي أعداد الآلات (القطارات) الفرنسية التي تم طلب شرائها، مما يوفر في التكاليف :

١- ستة ٢-٨-٤ عربات - من النوع الخاص، بحمولة (٢٥٠) طن على خط اللد-القدس.

٢- عربات درجة أولى لنقل الركاب عدد (١٠)

عربات درجة ثانية	عدد (٦)
عربات درجة ثالثة	عدد (٩)
عربات درجة ثالثة	عدد (٣) مع استراحة
صالون ليوم واحد مع مطبخ	عدد (١)
صالون خاص لليلة واحدة	عدد (١)
عربة مختلطة (أولى، ثانية وثالثة)	عدد ٤
عربة مختلطة (أولى، ثانية وثالثة)	عدد ٢ مع الأمتعة

٣- (٢٠٠) عربة صندوق معدني مغطى: وعلى ضوء ظروف الخط عند تسلمه، فقد وضعت الخطط الضرورية لإعادة تشغيله ولكنها لم تنفذ بسبب عدم توفر الأموال لجميع تفاصيل البرنامج، ولكن الحظر كان يرفع عن بعض المواد الضرورية من وقت لآخر.

أما الظروف المناخية الوحيدة فهي الأمطار الغزيرة والفيضانات الناجمة عنها، مما يؤدي إلى توقف حركة القطارات، وأدت عمليات بناء الجسور خلال الاثني عشر شهراً الماضية إلى تقليل هذه الأخطار.

وفيما يلي العدد التقريبي للجسور المقامة حالياً :

جسور لارتفاع أكثر من مترين	١٢٩
جسور لارتفاع مترين أو أقل	١٢٠
عمارات لاتفاع أكثر من مترين	٧
عمارات لارتفاع أقل من مترين	١٣٣

وتختلف هذه الجسور من حيث النوع. فالجسور التي بنيت في أثناء الحرب مصنوعة من الخشب والأعمدة الأسمنتية. أما التي بنيت حديثاً فهي من الدعامات الحديدية، والاسمنت، أما الجسور الصغيرة والعبّارات فهي من الاسمنت، وقد بنيت بشكل قوسي بارتفاعات مختلفة، أما التي أنشئت في أثناء الحرب، فهي مصنوعة من الاسمنت المسلح، والأعمدة الرملية.

ويجري حالياً تنفيذ الأعمال الجديدة التالية:

أ- أربعة عشر جسراً جديداً و (١٥) جسراً قديماً في منطقة رفح - حيفا وتسعة جسور في خط القدس-اللد، للتمكن من استخدام القطارات الثقيلة من العمل.

ب- افتتاح محطة قرب طولكرم من قبل السلطات العسكرية في ربيع عام ١٩٢٠م، ومنذ شهر آب ١٩٢٠م، تم تشغيل خط بطول (١٦٠كم) مابين رفح وحيفا. وهناك (٢٥٠،٠٠٠ متر مكعب من البالاست) تم استخدامها، وهو من نوع الحجر الرملي الذي يلبي الغرض.

ج- تم تنظيف شبكات المجاري، وتوسعة الأنفاق والحُفَر، وجميع أعمال الصيانة وافتتحت محطات في الأماكن التالية :

١- محطة القنطرة الشرقية : لتسهيل النقل من سكة الحديد المصرية وإليها، بسبب إزالة جسر الهرش على قناة السويس.

٢- بتاح تكفا بخط فرعي من رأس العين، وقد خصص المستوطنون المبالغ اللازمة لإنشاء هذا الخط، وقاموا بحماية السكة من الأخطار.

٣- محطة زيكرون جاكوب : التي نقلت عن السامرة بسبب انتشار الملاريا.

٤- محطة بنجامينيا : التي افتتحت للمستوطنين الجدد في المنطقة.

٥- محطة بيت نبالا : من أجل نقل الحجارة.

٦- محطة الشيخ توران.

٧- محطة ريحوبوث.

٨- محطة صرفند : وذلك لتلبية احتياجات الجيش وتنقلاتهم.

وأنشئت في اللد محطة جديدة، وأخرى في عكا، وثالثة في حيفا، كما تم شراء ثلاثة جسور للوزن وآلة لطباعة التذاكر، وجرى تركيبها.

وسلمت مصلحة البرق لمدير مصلحة البريد في الأول من تشرين الأول ١٩٢٠، وتم إعداد الخط الرئيسي بالآلات الكهربائية التي أثبتت فعاليتها. ولا يحتوي الخط الفرعي (الضيق) على معدات لاستعمال الأفراد، وكانت المراقبة والإشراف تتم من خلال مصلحة الهاتف، ولكن تم شراء (٣٦) آلة ويجري تركيبها حالياً، ويجري نقل الحوانيت التي كانت في القنطرة، إلى حيفا، وكذلك الحال بالنسبة للمستودعات. وتميز العمل في إنشاء مظلات للقطارات والعربات في حيفا حالياً، وكذلك بناء المكاتب وأبنية المستودعات، وتجري الأعمال التجريبية لإنشاء طريق ريحوبوت بمساعدة جرار زراعي ويجري وضع الخطوط الفرعية إلى مستعمرات بيت نبالا وصرفند.

إن الإنارة في القطارات الضيقة ضعيفة، ولكن الإجراءات تجري تحسينها، وقد تم تنظيم قوة الخفر في تشرين الثاني، حيث أعطت نتائج جيدة وألغي نظام الخيالة. وهناك حالياً نوعية أفضل من رجال الأمن الذين يتصدون للصوص وقطاع الطرق.

وقد افتتحت مدارس لتعليم الصيانة والأعمال الميكانيكية وصيانة السيارات في مدينة حيفا. وكانت النتائج جيدة وتم تزويد موظفي محطة المرور (السير) بزي موحد.

وفي كانون الأول ١٩٢٠م، افتتحت دائرة للمواصفات عندما توقفت قوات الجيش من تزويد موظفي سكة الحديد بالتموين.

وكان من الضروري جداً تزويد العاملين في المحطات بالطعام اللازم، وهذه الدائرة حالية مميزة بشكل جيد، وهي تعمل بنجاح، وتستطيع الوصول إلى القطارات المسافرة في أي منطقة.

وافتتحت مطاعم للمسافرين في كل من سمخ، القدس، واللد تحت إدارة الدائرة وإشرافها.

وبدأت مفاوضات حالياً مع الحكومة الفرنسية في سوريا لإبرام اتفاقية عمل بين أنحاء سوريا وفلسطين من خلال خط سكة حديد الحجاز.

وباستثناء جزء من وقود عربة واحدة تستخدم فحم كراون، وعربة شحن تستخدم الفحم الأمريكي، فقد كان الوقود المستخدم هو أفضل نوع فحم اسكتلندي بخاري، وكان الاستهلاك لكل ميل بنسبة ثلثين للقطارات الكبيرة، وثلث للقطارات الصغيرة (٥٢.٣٣ ل.ب)، والقطارات الكبيرة (٦٣.٣٣ ل.ب).

وكان استهلاك الفحم خلال عام ١٩٢١م، كما يلي :

	الأطنان
القطارات الصغيرة	٧.٠٤٨
القطارات الكبيرة	٢٢.٤٥٤
المجموع	٢٩.٥٠٢

وارتفعت الأسعار بشكل كبير خلال هذه الفترة، ووصلت إلى ٧.٤٢٩ جنيه مصري لكل طن في كانون الثاني ١٩٢١م، وأدنى سعر في كانون الأول ١٩٢١م، ويبين

الجدول التالي ارتفاع (تضخم) الأسعار :

	لكل طن/جنيه مصري
كانون أول ١٩٢٠	٦,٤٨٣
آذار ١٩٢١	٥,٠٧٨
حزيران	٥,٣٤٦
أيلول	٤,٦٩٦
كانون أول	٤,٠٨٨

وكان عدد المسافرين في عام ١٩٢١م، ٥٥٣,٨٣٢ أقل منه في عام ١٩٢٠م، ويعود السبب في ذلك إلى الانخفاض الكبير في تنقلات الجيش، وارتفاع الأجور في تشرين الثاني ١٩٢٠م، وزيادة عدد سيارات النقل.

وفيما يلي أعداد المسافرين للسنتين الماضيتين :

	المسافرون/ ١٩٢٠		المسافرون/ ١٩٢١
درجة أولى	٣٧,٩١٨	درجة أولى	٣٥,٥٧١
درجة ثانية	١٤٧,٥١٨	درجة ثانية	٤٢,٣١٣
درجة ثالثة	١,٠٧٧,٨٢٨	درجة ثالثة	٦٣١,٥٤٨
المجموع	١,٢٦٣,٢٦٤		٧٠٠,٤٣٢

وعلى الرغم من انخفاض عدد المسافرين، إلاّ أن العائدات قد ارتفعت. وازدادت

أجور نقل الركاب بنسبة ١٠٠٪، وتحسب حسب النظام التالي :

- الدرجة الأولى : ١٢ ملم لكل مسافر لكل كيلو.

- الدرجة الثانية : ٨ ملم مسافر لكل كيلو.

- الدرجة الثالثة : ٥ ملم لكل مسافر لكل كيلو

إن أجرة السفر بالدرجة الثالثة هي بنسين لكل ميل. ويحتمل تخفيض الأجور في حالة انخفاض أسعار الفحم.

واتخذت كل الإجراءات الممكنة لتسهيل السفر بين مصر وفلسطين. ومؤخراً، تزايد عدد سيارات النوم والطعام في فلسطين، بناء على ترتيبات الشركة الدولية لسيارات النوم، ولكن يجب استئجار عدد إضافي خلال موسم السياحة لسنة ١٩٢٢م.

وتتنقل سيارات النوم يومياً مابين القنطرة والقدس، وكذلك سيارات الطعام عند الحاجة، كما أن هناك خدمة سيارات طعام يومية بين يافا والقدس. وبالنسبة لخط حيفا - القنطرة، فإن السيارات تزود يومياً بالطعام، وسيارات النوم تؤمن في أيام متقطعة (يوماً بعد يوم).

ولسوء الحظ، لاتعطى رعاية لمسافري سوريا. ولاتوجد سيارات إطعام أو منامة على الخط الصغير، ولكن يوجد بوفيه في محطة سمخ افتتح مؤخراً.

وفي ١٥ حزيران ١٩٢١، افتتح الخط الحجازي مابين نصيب ومعان، ومنذ ذلك الوقت جرى تسيير قطارين أسبوعياً ما بين عمان وحيفا. وأدت هذه الخدمة إلى عقد

اتفاقية مع خطوط سكة حديد الحجاز تحت السيطرة الفرنسية، وذلك لكون الخط ما بين الحمة (بعد/خلف سمخ) ونصيب، يقع تحت السيطرة الفرنسية.

إن أرقام البضائع ثابتة نوعاً ما، بالرغم من وجود انخفاض بسيط عن عام ١٩٢٠م، وخاصة في نقل المواشي. ويعود هذا الانخفاض إلى تقلص عدد الحاميات العسكرية.

وفيما يلي الأرقام المقارنة :

١٩٢٠م		١٩٢١م	
بضائع تجارية	٥٥١,٣٧٢ طن	بضائع تجارية	٥٠٢,٤٥٣ طن
مواشـــــــــي	٦٤,٤٤٧ رأس	مواشي	٣٩,٢١١ رأس

وبلغت نسبة الأسعار (١٥٠٪) في مرحلة ماقبل الحرب، ولكنها خاضعة للضريبة. وتصنف بدرجة أقل من سبعة رؤوس ماشيه، وهي مشابهة للطرق التي تتبعها خطوط سكك الحديد البريطانية. وقد يلاحظ بأن الحبوب التي تشكل أساساً للشحن، ما زالت تنقل حسب تعرفة أسعار ماقبل الحرب.

وانخفضت أجور التحميل والتنزيل للبضائع من ٣ مليم، إلى مليم واحد لكل عبوة.

كما انخفضت أجور التحميل والتنزيل على البضائع الصغيرة

من P.T. ٦٠ لكل طن إلى P.T. ٢٠ للطن.

وانخفضت الزيادة التي كانت قبل الحرب (١٥٠٪) إلى (٢٥٪) على التفريغات المرتجعة.

كذلك انفخضت الأجور من (١٠٠٪) قبل الحرب إلى (٥٠٪) على الحيوانات المحملة عل قطارات البضائع.

وانخفضت أجور نقل البرتقال إلى أقل مما كانت عليه قبل الحرب. كما انخفضت نسبة الحمولة إلى ستة أطنان لكل شاحنة حمولتها عشرة أطنان.

وبوشر بشحن العنب في عربات مكيفة في الموسم الماضي، ويجري تحميل البضائع في قطارات المسافرين في حالة كون وزن الشحنة ستة أطنان فأكثر.

وتنفذ عمليات شحن الأسماك بنصف الأجرة في حالة نقلها بواسطة قطارات الركاب من مصر. وكذلك حدث تخفيض على أجور شحن المشروبات الكحولية، إضافة إلى تخفيض أجرة شحن البطيخ وغيره من الفواكه من (١٠٠٪ إلى ٥٠٪).

وخلال فترة الدراسة تم البحث والمناقشة مع الغرف التجارية حول نقل البضائع عن طريق سكة الحديد، ووضعت خطة قيد التنفيذ في شباط ١٩٢٢م.

١٣- الهجرة والسفر :

أنشئت دائرة الهجرة والسفر في ١ أيلول ١٩٢٠م، للأغراض التالية :

أ- تسهيل ومراقبة السفر إلى فلسطين.

ب- الدخول إلى فلسطين، ومغادرتها.

كما تقوم الدائرة بتسجيل التغير في أسماء سكان فلسطين، وتصدر شهادات جنسية خاصة بالسكان الفلسطينيين.

الهجـــرة :

في أيلول ١٩٢٠م، صدر قانون الهجرة، موضحاً شروط الهجرة ودخول فلسطين. وينص القانون على السماح بالهجرة إلى فلسطين حسب الاحتياجات الاقتصادية.

وتم اعتماد المنظمة الصهيونية على أنها الوكالة اليهودية المخولة من قبل الإدارة، بأن تُدخل إلى فلسطين عدداً محدوداً من المهاجرين (١٦.٥٠٠) سنوياً شريطة تحملهم مسؤولية وتبعات الإقامة.

وبعدها، تم تفويض صلاحية الدخول إلى فلسطين حسب الدرجات التالية :

أ- المهاجرون الذين تتكفل المؤسسة الصهيونية نفقات إقامتهم.

ب- الأشخاص المستقلون - أو الذين يقدمون ما يثبت قدرتهم على تغطية نفقات الإقامة.

جـ- الأشخاص ذوي المراكز (المناصب) الدينية.

د- أفراد العائلات ذوي الإقامة في فلسطين.

ودخل إلى فلسطين خلال الأشهر الثمانية الماضية (لغاية ٣٠ نيسان ١٩٢١)، (٨.٠٣٠ مهاجراً)، (٦٢٪) ذكور و (٢٢٪) إناث، و (١٦٪) أطفال، تحت كفالة الوكالة الصهيونية، و (٢.٠٣١) بنسبة (٤٨٪) رجال، (٣١٪) نساء، و (٢١٪) أطفال، بشكل مستقل.

وفي ٤ أيار ١٩٢١م، تم تعليق الهجرة، وفي ٣ حزيران ألغيت التصنيفات السابقة، وحلت محلها الترتيبات التالية :

أ- المسافرون : الأشخاص الذين لايرغبون بالإقامة في فلسطين لمدة تزيد على

ثلاثة أشهر.

ب - الأشخاص المستقلون : الراغبون في الإقامة الدائمة في فلسطين.

جـ- ذوو التخصصات الذين يرغبون في ممارسة مهنهم.

د- الزوجات والأطفال المعالون من قبل أشخاص يقيمون في فلسطين.

هـ- الذين حصلوا على عقد استخدام من قبل شركات أو تجار في فلسطين.

و- رجال الدين، بما فيهم اليهود الذين قدموا إلى فلسطين مؤخراً، والذين يثبتون قدرتهم على إعالة أنفسهم.

ز- المقيمون العائدون.

ولتجنب توتر العلاقات، فإن أغلبية الأشخاص الذين بدأوا رحلتهم قبل تعليق الهجرة)، سمح لهم بدخول فلسطين، بعد فحص أوراقهم من قبل موظفي الدائرة.

وقد بلغ العدد الإجمالي للمهاجرين الذين دخلوا فلسطين منذ تاريخ ٣ حزيران، ١٩٢١م، ولغاية ٣١ كانون الأول ١٩٢١م، (٤.٨٦١) من بينهم (٤.٧٨٤) من اليهود.

ويبين الجدول التالي نسبة المهاجرين القادمين إلى فلسطين من كل دولة خلال الفترة من ١ أيلول ١٩٢٠م، إلى ٣١ كانون الأول ١٩٢١م.

الدول	النسبة
بولندا	٣٣
روسيا	١٥
رومانيا	٥
دول شرق أوروبية أصغر من السابقة	١١
بريطانيا ودولها	٣.٥
وسط آسيا	١٠
دول أخرى	٢٢.٥

وخلال الأشهر الستة الأخيرة من عام ١٩٢١م، انخفضت نسبة الهجرة من وسط آسيا بشكل ملحوظ، بينما ارتفعت نسبة المهاجرين من بولندا ورومانيا.

المسافرون القادمون والمغادرون:

أ- كان عدد المسافرين القادمين إلى فلسطين خلال سنة ١٩٢١م، يقدر بـ (٢٢,٠٠٠).

ب - كان عدد المسافرين الذين غادروا فلسطين خلال الفترة نفسها (٢٢,٦٠٠) من نسبة (٦٪) من المقيمين الذين هاجروا إلى أماكن في الخارج، و (٤٪) من المهاجرين الذين وصلوا مؤخراً وعادوا إلى بلادهم الأصلية، و (٣٪) من الطلبة، و (١٢٪) من السياح، و (٥٪) من الحجاج، و (٢٩٪) من التجار، و (٤١٪) مسافرون لأغراض أخرى.

جـ- وتبين النسب التالية الدول الرئيسية التي توجه إليها المسافرون:

٥٠٪	إلى مصر
٢٥٪	إلى سوريا
٢٪	إلى المملكة المتحدة
٢٪	إلى بولندا
٣٪	إلى الولايات المتحدة الأمريكية
٣٪	إلى وسط وجنوب أمريكا
٢,٥٪	إلى وسط أوروبا
١,٥٪	إلى فرنسا
١٪	إلى ألمانيا
٢٪	إلى قبرص
٨٪	إلى دول أخرى

السـيـاح :

لم تكن حركة السياحة خلال فترة الدراسة مرضية، ولكن ترتيبات تقوم بها وكالات السياحة لاستقطاب المجموعات السياحية إلى فلسطين في ربيع عام ١٩٢٢م، وتم تخفيض الشكليات إلى أدنى حد.

دائرة العمل الفرعية :

أسست دائرة عمل فرعية في شهر كانون الأول ١٩٢١م، لتقوم بإطلاع الحكومة على سوق العمل، ولتكون الأرقام الإحصائية تلبية لاحتياجات سوق العمل، ولخلق جسر ينسق بين العمال وأصحاب العمل.

كما يجب وجود ممثلين حكوميين لتقديم هذه الخدمات لحل خلافات العمل، وتسويات الأجور أو ساعات العمل في مختلف مناطق فلسطين.

١٤- دائـرة الآثـار :

التنظيـم :

في شهر تموز ١٩٢٠م، قام كل من الأستاذ جي. جارا ستانج، مدير المدرسة البريطانية للآثار في القدس، وأستاذ الآثار في جامعة ليفربول، ويساعده السيد دبليو.جي بيثيان آدمز مساعد مدير المدرسة، بتأسيس دائرة الآثار، التي تتكون من مدير، ومشرف للمتاحف، وفريق للتفتيش.

وأنشئت هيئة استشارية للآثار، تضم ممثلين عرباً، وفرنسيين، وإيطاليين وأمريكيين، تحت إدارة مدير دائرة الآثار وإشرافه، وتتولى تنظيم جميع الأمور الهامة، بما في ذلك إصدار تصاريح القيام بالحفريات والتنقيب.

وأصدرت تصاريح الحفر والتنقيب لجهات عدة مهتمة مثل: مؤسسة التنقيب

الفلسطينية، ومؤسسة ايكول الفرنسية للآثار في القدس، وجمعية الآثار الإسرائيلية في فلسطين، وعهدة تيرا سانتا، وجامعة فيلادلفيا.

وصدر قانون شامل لحماية الآثار. وتم تعيين حراس لحراسة المواقع الهامة في عسقلان، وعتليت، وقيسارية، والسامرة.

المتاحف :

كان أول مهام الدائرة هي تسجيل الأثريات الكبيرة العدد والتي تركها العثمانيون، وتأسيس متحف مناسب لعرضها. وقد انتهي من إنشاء المتحف تماماً، وافتتح رسمياً من قبل المندوب السامي في ٣١ تشرين الأول ١٩٢١م، ويحتوي على سلسلة من الأواني (الغازات) المرتبة حسب أقدميتها منذ عام ٢٠٠٠ قبل الميلاد إلى ٣٠٠ للميلاد، ثم البرونزيات، والجعلات، والمجوهرات المصنوعة من الذهب، والتماثيل القديمة (الرؤوس)، والزجاجيات)، وتشكيلة تتكون من (٤٠٠) نوع من العملات المعدنية المختلفة.

المواقع التاريخية :

بوشر بمهمة إعداد خطة وجدول لجميع المواقع التاريخية في فلسطين. وتم نشر المعلومات المتعلقة بفينيقيا في صحيفة رسمية، أما المتعلقة بمقاطعة القدس وضواحيها فهي جاهزة الآن للنشر.

المحافظة على المواقع الأثرية :

أ- تم تنظيف قلعة عتليت وأصبحت صالحة لاستقبال الزوار، كما تم الكشف عن آثار كنيسة صليبية.

ب- في عسقلان تم تجميع التماثيل والمنحوتات والرسوم المعمارية التي اكتشفها الأستاذ

جارستانج في أثناء أعمال التنقيب، تم جمعها لتشكل متحفاً في الهواء الطلق.

جـ- يجري حالياً الإعداد لإقامة معرض مشابه في قيسارية، وفي عكا وضواحيها بوشر بتجميع الأثريات لإقامة متحف للآثار، ومن المؤمل إقامة متحف آخر في طبريا، ويقصد من إقامة هذه المتاحف أن تحتوي المواد الأثرية القيمة التي عثر عليها في المناطق المجاورة، وتبقى تحت إشراف مراقب المتاحف.

د- يجري الإعداد لقسم يهودي في المتحف في القدس. وإلى أن يتم توفير مكان ملائم، فإن سلطان مدرسة بيزاليل تحتفظ بالمجموعة، وسوف تشرف عليها لجنة وقيمّ، كما يجري الإعداد لإقامة متحف عربي.

جمعيات الآثار :

إضافة إلى مدرسة الآثار البريطانية، فهناك مدرسة البحوث الأمريكية، والجمعية الفرنسية، التي تشترك في العمل مع الدائرة من خلال المرافق والإمكانيات التي توفرها للطلبة والمساعدة التي تقدمها في الميدان.

عـــــــام :

أ- بدأت الحفريات في بيسان على يد الدكتور فيشر من جامعة بنسلفانيا، وتضم الاكتشافات للموسم الأول نقشاً مصرياً ثميناً يدل على نجاح الحفريات.

ب- اكتشفت أرضية فسيفساء رومانية رائعة يعود تاريخها إلى (٣٠٠ الميلاد) في بيت جبرين من إحدى قرى الخليل. وسوف تتولى الدائرة مواصلة أعمال الحفريات والمحافظة على هذا الاكتشاف خلال الربيع القادم.

جـ- بدأت جمعية الآثار اليهودية أعمال التنقيب في طبريا . ومع تشكيل المتاحف المحلية، وتعيين حراس للمواقع الهامة، ومنع الاستيلاء على المواقع الأثرية،

والتشجيع المقدم لجمعيات الآثار لإجراء البحوث، يؤمل أن ترفع من مستوى الاهتمام المحلي على الحفاظ على الآثار في فلسطين، بحيث يعرف الناس قيمتها، ليس من ناحيتهم فقط، بل للعالم أجمع.

١٥- الوصاية العامة :

للمحافظة على أملاك العدو في فلسطين، والتي تركها الأعداء في أثناء الحرب والتي تعود إما لمصر أو لألمانيا، فقد تم توقيع مطالبة من المارشال العسكري فيسكاونت اللنبي، ورئيس هيئة الأركان للقوات المصرية، بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩١٩م، وتوضح سلطات وصلاحيات العهدة العامة والوصاية على أملاك العدو في فلسطين وفي ٢٠ شباط ١٩٢٠م، عين القائم (الوصي) العام بواسطة مرسوم أصدره الحاكم الإداري.

وعليه، يفوض الوصي العام بالإشراف على الأملاك التي تعود للحكومات: الألمانية، والنمساوية، والهنغارية والبلغارية، ويقوم بإدارتها لمصلحة المالكين.

وفي أيلول ١٩٢٠م، سمح لجميع أصحاب الأملاك عدا الذين على القائمة السوداء بالعودة إلى فلسطين. وأعيدت الأراضي الزراعية والمنازل لأصحابها، باستثناء العقارات التي قام الوصي العام بتأجيرها، ولم تنته مدة عقد الإيجار. ونظراً لصعوبة توفير سكن مناسب لأفراد الإدارة من الجيش، فقد تم تسليم عدد محدد من المنازل الألمانية للتأجير، وقامت لجنة تقييم محلية بتحديد قيمة الأجور.

ولتصحيح الأوضاع التي وجد الألمان العائدون أنفسهم فيها، فقد شكل الوصي العام لجنة من بينهم، لاستلام الأموال وأجور الأراضي والمنازل، التي يقوم الوصي العام بجمعها.

وعند تطبيق الاتفاقية فسوف يباشر الوصي العام بتنفيذ بنودها شخصياً، وبعدها سوف يتخذ قرار بخصوص أملاك وأموال الأشخاص الموضوعين على القائمة السوداء، والمنازل التي تحتاجها سلطات الجيش.

ودليلاً على رضا الألمان عن طريقة المحافظة على أملاكهم وأموالهم، فقد طلبت اللجنة أن يستمر الوصي العام في إدارة شؤونهم لفترة إضافية.

وهناك جزء من الأملاك الألمانية على شكل شركات تأمين وبنوك، وعقود صفقات تجارية أوقفت في أثناء الاحتلال البريطاني. وسمح لشركات التأمين بإعادة نشاطها من خلال وكيل/طرف محايد، ويخضع لإشراف السلطات البريطانية وحسب شروط اتفاقية السلام المتعلقة بعقود التأمين.

وعين الوصي العام مشرفاً على تصفية البنك الألماني الفلسطيني في شهر آيار ١٩٢١م، ولكن التصفية لم تبدأ لغاية ذلك الوقت.

البنك العثماني الزراعي :

أسس هذا البنك سنة ١٣٠٥ هـ (١٨٨٩م)، بهدف مساعدة المزارعين في الحصول على قروض قصيرة وطويلة الأمد مقابل رهن للأموال غير المنقولة.

وازداد رأس مال البنك عن طريق إعفاء من الضريبة الإضافية قدره (٥ , ٠٪) على الأرباح.

وفي ١٥ آيار ١٩٢١م، عين الوصي العام مشرفاً على تصفية هذا البنك، وينص إشعار التعيين أن الأملاك العائدة من التصفية سوف تستخدم في مؤسسة بنك زراعي.

ومرت الظروف بصعوبة بالغة عند اكتشاف حقيقة الوضع الحالي لفروع البنك في فلسطين، حيث أخذ العثمانيون أو أتلفوا الكثير من القيود قبل مغادرة فلسطين.

وتطلّب ضيا ع هذه السجلات استخدام عدد كبير من الموظفين لتقصي وبحث ومراجعة سجلات الأراضي والضرائب، وسجلات كاتب العدل وعدد كبير من الإيصالات، وإنهاء الرهن وغيرها من المستندات التي جمعت من كافة أرجاء فلسطين للحصول على أرقام حقيقية.

وكانت الديون المستحقة للبنك تعود لفترة مابين سبع إلى ثلاثين عاماً مضت، وكانت الفوائد في بعض الأحوال مساوية لرأس المال. وأخذ بالحسبان أن تعزيز دفع هذه الفائدة سوف يؤدي إلى ظروف قاسية على المزارعين، وعليه فقد تقرر عدم دفع فائدة على الديون القائمة لغاية الأول من أيلول ١٩٢١م.

وفي حالات كثيرة قام البنك بحجز أملاك بسبب عدم دفع الديون. واشتكى أصحاب الأملاك بعدم صلاحية هذا الحجز بسبب عدم المقدرة على السداد الذي كان بسبب الظروف المالية والاقتصادية التي تسببت بها الحرب.

وبتاريخ ٢٥ آب ١٩٢١م، أصدر بيان عام، ينص على أن الأملاك المحتجزة، التي مازالت مسجلة باسم البنك يمكن الإفراج عنها من قبل الملاكين السابقين، شريطة دفع قيمة الدين وفوائده المستحقة.

ومن الضروري وجود مشرف على التصفية، ولكن يجب أخذ الظروف الحالية الاقتصادية بالحسبان من ناحية تعاون الدائنين مع المقترضين، وذلك لتجنب تعرض المدينين للضغوطات والظروف الصعبة.

وخلال الأشهر الخمسة الماضية التي انتهت في ٣١ كانون الأول ١٩٢١م، تم تحصيل (٢١,٠٠٠ جنيه مصري)، داخلي عن (١,٤٩٦) عقد رهن، ولكن المهمة الإدارية لمشرف التصفية صعبة وشاقة بسبب نقص الموظفين الذين يقومون بمهمة تقصي الحقائق.

الملحق رقم (١)

دائرة التعليم

الجدول (١)

يبين عدد المدارس في فلسطين، كانون الأول ١٩٢١م

	ابتدائية	ثانوية	كلية تدريب	مدرسة زراعية	مدرسة مهنية	مدرسة لاهوت اديان	المجموع
أ- مدارس حكومية	٢٣٨	٤	٢	٢	-	-	٢٤٦
ب- مدارس غير حكومية	٢٥٥	١٢	٤	١	١٩	٥	٢٩٦
المجموع	٤٩٣	١٦	٦	٣	١٩	٥	٥٤٢

جدول (٢)

يبين عدد طلبة المدارس، كانون الأول ١٩٢١م

	مسلمون	مسيحيون	يهود	المجموع
أ- المدارس الحكومية				
ذكـــــــور	١٢,٢٦٢	١,٣٨٩	٥	١٣,٦٥٦
إنـــــــاث	٢,٢٨٤	٤٩٩	٣	٢,٧٨٦
المجمــــــوع	١٤,٥٤٦	١,٨٨٨	٨	١٦,٤٤٢
ب- المدارس غير الحكومية				
ذكـــــــور	٣,٠٦٤	٣,٠٥٠	٩,٠٥٦	٥,١٧٠
إنـــــــاث	٥١٦	٢,٤٩٣	٨,١٨٠	١١,١٨٩
المجموع	٣,٥٨٠	٥,٥٤٣	١٧,٢٣٦	٢٦,٣٥٩
ملخص				
المدارس الحكومية	١٤,٥٤٦	١,٨٨٨	٨	١٦,٤٤٢
المدارس غير الحكومية	٣,٥٨٠	٥,٥٤٣	١٧,٢٣٦	٢٦,٣٥٩
المجموع الكلي	١٨,١٢٦	٧,٤٣١	١٧,٢٤٤	٤٢,٨٠١

الملحق رقم ٢

دائـــــرة الأشغـــال العامـــــة

جدول (١)

النفـــــــــــقات

- إنشاء الطرق، إعادة الإنشاء، وأعمال الصيانة غير العادية. جنيه مصري/م/م المجموع	١٦٤.٣٥٣.٤٣١
- إنشاء الطرق، إعادة الانشاء، وأعمال الصيانة غير العادية حساب الجيش المجموع	٣٠.٣١١.٤١٦
- المباني، الإنشاء، إعادة الإنشاء وأعمال الصيانة غير العادية المجموع	٢١.٨٠٦.٤٠٧
- مصادر المياه وأعمال خاصة أخرى المجموع	٢١.٣٠٥.٩٧٥
- أعمال صيانة الطرق المجموع	٤.٨٥٧.٥٦٤
- أعمال صيانة المباني المجموع	٤٨.٠١٤.٤٠٩

organisation. Care has been taken, by those organisations themselves under the supervision of the local officers of the Administration, that in no case shall hardship be caused to any cultivators who may have been in occupation of portions of the land so purchased. the government has not otherwise, intervened in the matter, and the sale and purchase of land are entirely free. In addition to the various measures which have been carried into actual operation during this first period of the new Administration, plans have been prepared, and in many cases the preliminary steps have been taken, for effecting progress in other directions as soon as financial and other considerations allow. It may be hoped that future reports will be able to record the accomplishment of the measures that are in view.

revenues which had been sequestrated by the Turkish government 80 years ago.

In accordance with the policy adopted by His Majesty's government and the principal Alhied Powers, of favouring the establishment in Palestine of a Jewish National Home provided that nothing should be done to prejudice the civil and religious rights of the non-Jewish population, the Hebrew language has been granted an official status, and is used by the Administration, in the districts where there is a considerable Jewish element. Jewish, and other immigration has been permitted up to the capacity of the country to absorb additional population. During the period under, review, 17,000 immigrants entered the country, almost all of whom were Jews. Owing however, to large losses thought death and emigration during the War it is doubtful whether the Jewish population of Palestine is now much greater, if at all, than it was in 1914. But there are no accnrate population statistics for either period A number of new industrial enterprises have been started by Jews, and some considerable areas of land have been purchased by Jewish

roads of the country are now, with a few exception, in good order. It has not yet been possible, on account of financial considerations, to extend the existing port facilities, which undoubtedly leave much to be desired. The Post Office pays its way and is improving in efficiency. A public telephone system has been initiated and is developing with rapidity.

Miscellaneous : The report gives a full account of the working of the Advisory Council and of the activities of the remaining Departments of the Administration-Trade and Industry, Immigration and Travel, Labour and Antiquiteis. Archaeological reseaech is active in Palestine and anational Museum has been inaugurated on a small scale.

The control of the valuable Moslem endowments (Waqfs), and of the Moslem Religious Courts, has been delegated by the Administration to a Moslem Supreme Council, elected by the Moslem population under the provisions of a law which was framed by their own representatives and promulgated by the government. To this body have also been transferred valuable Waqf

titles, which have been left by the Turkish regime often in a condition of chaos. A land survey of the whole country has been begun; an effective register of ownership is being commenced; Land Courts have been established; and the confusion is gradually being cleared away. Over a large area in the northern part of the Jordan Valley, a special cause of disagreement as to land title existed and and was a cause of unrest, the people not having definitely admitted the claim of the Turkish government to the ownership of the land. An equitable settlement has now been reached, the cultivators having been granted the right to recover the ownership which they lost many years ago on conditions of payment, regarded as satisfactory both by themselves and by the Government.

Communications : The whole of the railways of Palestine have been taken over by the Administration, and are operated without financial loss. Many necessary works of construction have been carried out, and a considerable quantity of rolling-stock has been purchased. The Public Works Department has been engaged upon an extensive programme of road construction and repair, and the main

wherever practicable. Serious epidemics of disease have been fortunately absent.

Education : The population, of all races, shows a keen desire for the opportunities of education. The government is carrying out a program me which in four years will cover the whole country with primary schools. The buildings are provided by the locality, and the cost of maintenance is borne by the Government. In pursuance of this programme, seventy-five new schools were opened in the year 1921, and there is a keen competition for priority among the towns and villages. Training coleges for male and female teachers have been opened. Financial assistance on a modest scale has been given to the voluntary schools.

Agriculture : A Department of Agriculture, and Fisheries has been created which, within the limits of its resources, has done much useful work. But the limitations of the Palestine budget have not yet permitted this Department to be developed to the degree which the needs of the country, overwhelmingly agricultural in character as it is, imperatively require. One of the first conditions of agricultural progress is, however the settlement of land

imporved in addition, a local Gendarmeie has been created, also drawn from the various elements of the population and commanded by British officers. This force, which at present numbers 500 men, promises to be a very efficient body. The military garrison is provided by. His Majesty's government. the cost, in round figures, amounted to f4,000,000 in 1921-22, and is estimated at f1,500,00 for 1922-23. It is hoped considerably to reduce this figure in subsequent years. The people of Palestine have been liberated from the oppressive Turkish system of conscription.

Justice : An efficient judicature and magistracy have been established, an account of which will be found in the body of the report.

Public Health : In no Department of Government have more active measures been taken than in that of sanitation, and a marked improvement in the sanitary condition of the towns and in the health of the population is already beginning to appear. A vigorous campaign is being conducted against malaria and against trachoma, the two scourges of Palestine. Water supplies are being improved

has been reformed. The heavy tax upon fish has been abolished, and with it the practice of farming out its collection. Certain customs duties have been largely reduced, particularly those upon building inaterials and live-stock. The oppressive Tobacco Monopoly has been abolished. As a consequence the price of tobacco to the consumer has fallen considerably, although at the same time the government has derived an increase of revenue. The cultivation of tobacco, mostly for local consumption, has begun all over Palestine, and several cigarette factories and subsidiary enterprises have been started. The system of Municipal Finance is gradually being reformed. The principle of the House-rate, introduced by the Military Administration, is being extended to all the towns. The Octroi has been abolished and an equivalent revenue provided for the municipalities from other sources.

Public Security : A police force of 1,160 men drawn from the various sections of the population, has been established. At the outset its efficiency was not high, but under the influence of its British officers and with the provision of a Training School, its standard has greatly,

REPORT ON PALESTINE A DMINISTRATION
JULY, 1920- DECEMBER, 1921

Foreword:

This Report describes in some detail the work of the several Departments of the Civil Administration of Palestine during the period from its inception on July Ist, 1920, to December 31st, 1921. During that time, upon the foundations laid by the previous military Administration, a complete system of government was set up. the essentials of a State-public security the administration of justice, and a sound public finance-were provided. Health, education, agriculture, trade, communications, have been the objects of much activity on the part of the Government. The country has responded, and it shows sings of entering upon a period of prosperous development.

Finance: The cost of the civil administration is defrayed from the local revenues. The Turkish taxes have been continued, but many of their more objectionable features have been removed. The system of tithe collection

GOVERNMENT OF PALESTINE REPORT

REPORT

ON

PALESTINE ADMINISTRATION

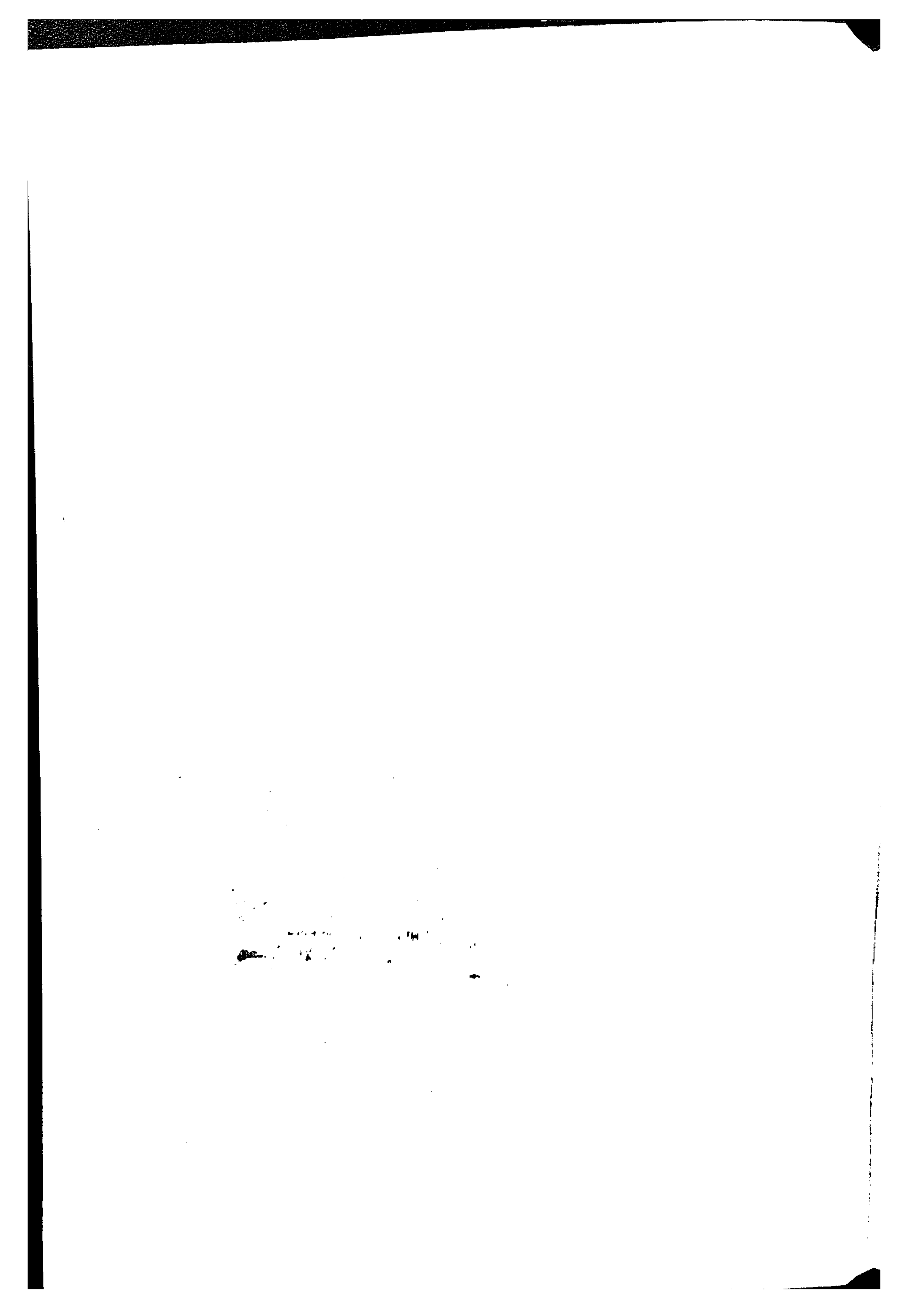
July, 1920- December, 1921



LONDON

Printed & Published by His Majesty's Stationery Office

1922





Cover Design: Ali Hammouri
GSM: 077 330313